CC BY

مقدِّمة المُحَشِّي أَحمد بن محجوب الرفاعيّ (ت1325هـ) على الشرح الصغير لبحرق على لامية الأَفعال

–دراسة وتحقيق–

شيبان أَديب رمضان الشيبانيّ * وكمال ياسين جبر السالميّ*

تأريخ التقديم: 2022/10/5 تأريخ القبول: 2022/10/15

المستخلص:

تُعَدُّ اللغةُ أَكثرَ صفاتِ الإنسانِ ميزةً لَهُ، وأَقربُها إليه، وهي أَوسعُ نوافذِه على العالمِ؛ فهي الحاملةُ لشعورِهِ، المعبرةُ عَنْ فكرِهِ، وبِهَا يتفاعلُ معَ الوجودِ، أَخذًا وعطاءً – فلا عجبَ – إن كوَّنتِ اللغةُ هويةَ الإنسانِ، وشكَّلتْ إرثَهُ الثقافيَّ والوجدانيَّ؛ فكانتْ كُبرى قضايَاهُ، وأُولى اهتماماتِه هذا مَا يتعلَّقُ باللغةِ عُمومًا، أَمَّا إذا التفتْنا إلى اللغةِ العربيَّةِ، فقد شاءَ اللهُ – تباركَ وتَعَالى – أَن تحملَ كلامَهُ في آخرِ رسالاتِهِ، تلكَ الرسالةُ العالميَّةُ؛ فخُلِّدَتْ هذه اللغةُ بهذا الشرفِ الإلهيِّ العظيمِ، وقد أَدركَ سلفُ هذه الأُمَّةِ مكانةَ هذهِ اللُّغةِ، وشرفَها، فأَحاطوا بعلومِهَا مِنْ كلِّ جانبٍ، وطَارَدُوا روافِدَها مِنْ كلِّ نَبْعٍ؛ فجمعوا الموادَّ، ووضعوا الأُصولَ، ولم يكنْ خَلَفُ هذهِ الأُمَّةِ أَقلّ إدراكًا مِنْ سلفِهم؛ فأَخذوا على عاتقِهم دراسةَ مَا قدَّمَهُ سلفُهم دراسةً فاحصةً مدقِّقةً، فوضعُوا التقاسيمَ، وثبَّتوا الاصطلاحاتِ، وزادوا على الأَوَّلينَ، فكانَ لهم مِنْ الفضلِ مَا كانَ لمَنْ قبلَهم؛ فمِنِ الواجبِ والوفاءِ على الباحثينَ أَن يُسلِّطوا الهمةَ على هذهِ الجهودِ العظيمةِ دراسةً وتحقيقًا، طلبًا للأَجرِ مِنِ اللهِ أَوَّلًا، وخدمةً لهذهِ اللُّغةِ العظيمةِ، وتثمينًا لهذهِ الجهودِ، وليسوا بذلكَ بِدْعًا مِنْ سلفِهم، فهُم أَهلُ فنِ التحقيقِ، ولهم قَدَمُ السبقِ والفضلِ فيه.

* أُستاذ مساعد/قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الموصل.

* مدرس مساعد/المديرية العامة لتربية نينوى/وزارة التربية/جمهورية العراق.

الكلمات المفتاحية: مصطلحات، الصرف، القواعد.

القسم الأوَّل:

الدراسة

أولًا : في سيرةِ أَحمدَ بنِ محجوبٍ الرِّفاعيِّ وحاشيتِهِ على : (الشَّرحِ الصَّغيرِ):

- اسمُهُ ونسبُهُ وأَلقابُهُ :

أَبو العبَّاسِ أَحمدُ بنُ محجوبٍ[1] الفيّوميُّ[2] الرفاعيُّ[3] الأَزهريُّ[4] المَالكيُّ[5]، وفضلًا عمَّا ذُكرَ حازَ شيخُنَا في مسيرتِهِ العلميَّةِ كثيرًا مِنِ الأَلقابِ العلميَّةِ، وهي نقطةٌ

---

(1) تنظر ترجمته في : اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة، محمد البشير ظافر الأزهريّ: 82/1 ، والأعلام، الزركليّ: 202/1 ، والأعلام الشرقيّة في المائة الرابعة عشرة الهجريّة، زكي محمد مجاهد: 74/2، ومعجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشقيّ: 57/2 وأسانيد المصريّين، أُسامة السيد الأزهريّ/ 285 .

(2) نسبة إلى مدينة الفيّوم هي إحدى محافظات مصر، وأكبر واحة طبيعية فيها تقع المحافظة في إقليم شمال الصعيد، تحيط الصحراء بالمحافظة من كل جانب فيما عدا جنوبها الشرقي الذي يتصل بمحافظة بني سويف. تشتهر الفيوم بوجود العديد من الأماكن الطبيعية أشهرها محمية بحيرة قارون، محمية وادي الريان، محمية وادي الحيتان المسجلة ضمن مواقع التراث العالمي، بجانب مناخها المعتدل وموقعها القريب من العاصمة المصرية القاهرة، كذلك تمتلك مجموعة متنوعة من الآثار الفرعونية والروماني والقبطية والإسلامية، تنظر ترجمتها في : المسالك والممالك، ابن خرداذبة / 81 ، والبلدان، اليعقوبي / 170 ، والمسالك والممالك، الاصطخري/ 50، ومعجم البلدان، ياقوت الحموي: 139/5 ، وآثار البلاد وأخبار العباد، القزويني/ 238 .

(3) يطالعنا لقب (الرفاعيّ) لأوَّل وهلة نسبة إلى الطريقة الرفاعية في التصوّف، لكن ذكر أحد الباحثين ملخّص القضية بقوله: "فهي كلمة تصيب قارئها باللبس، وتذهب بها إلى الطريقة الرفاعية في التصوّف، ولكن الرجل كان قد انتقل طفلا من الفيوم إلى القاهرة، ثم أقام شخصيته العلمية أستاذًا في الأزهر دون ارتباط في نشأته الأولى بالطرق الصوفية، حتى إن كان يحظى بتقديرها الشديد، ولذلك فلا أطمئن لتفسير كلمة الرفاعي انتسابًا منه إلى الطريقة الرفاعية الصوفية، وبخاصة أن أحد المؤرخين قد أكد أن: الفقيه المالكي المصري أحمد محجوب الرفاعي، يلقب بالرفاعي نسبة إلى الصحابي رفاعة بن زيد بن جذامة"، ينظر ترجمته في : أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير: 2/ 282، والموقع الإلكتروني : https://ahlan.com/ahmed-mahjoub-alrifai/ .

(4) نسبة إلى الجامع الأزهر هو أعظم مساجد مصر، وأبرز معالمها لنشر الإسلام وتعاليمه، يعود تاريخ بنائه إلى بداية عهد الدولة الفاطمية في مصر، فكان بناؤه في جمادي الأول 359هـ/970م، وعُرف بجامع القاهرة، والراجح جاءت تسميته أنَّ الفاطميين سموه بالأزهر تيمناً بفاطمة الزهراء ابنة النبي محمد (ﷺ)، تنظر ترجمته في : الأزهر في ألف سنة، محمد عبد المنعم خفاجي – علي علي صبح: 1/ 30 ، والأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة، محمد كامل الفقي: 1/ 8 .

(5) نسبة إلى الإمام مالك بن أنس وهو من تابعي التابعين (ت179ه)، والمالكيّة نسبة إليه وهو مذهب فقهيّ وأحد المذاهب الإسلامية السنية الأربعة، الذي يتبنى الآراء الفقهية للإمام مالك بن أنس، تبلور مذهباً واضحاً ومستقلاً في

لافتةٌ للنظرِ تدلُّ على علوِ مكانتِهِ، وشهرتِهِ بينَ الناسِ، وهي متعددةٌ تعدُّدَ مجالاتِ نبوغِهِ في العلمِ، فهو عندَ أَهلِ اللغةِ والنحوِ والصرفِ: (العَالِمُ العَلَّامةُ المُحقِّقُ الفهَّامةُ)، وهو(الشيخُ الشِهَابُ) عندَ علماءِ الحديثِ، و(الشيخُ الفقيهُ) عندَ علماءِ الفقهِ، و(شيخُ المقارئِ المصريَّةِ) عندَ رُوَّادِ علمِ القراءاتِ، وأَحيانًا يلقَّبُ بـــ(المَاجِدِ الهُمَامِ الشيخِ)، فمَنِ الطبيعيِّ بعدَ كلِّ ذلكَ أَن تلقِّبَهُ مجلةُ الأَزهرِ بـــ(شيخِ مشايخِ الأَزهرِ الشريفِ)[1] .

– ولادتُهُ ونشأتُهُ ونشاطُهُ العلميُّ :

ولدَ الشيخُ أَحمدُ بنُ محجوبٍ الرفاعيُّ الفيوميُّ في مدينةِ الفيومِ، في قريةِ الصوافنةِ، بحدودِ سنة ١٨٣٤م = ١٢٥٠هـــ، وارتحلَ وهو صغيرُ السنِ إلى القاهرةِ فسكنَ بجوارِ الجامعِ الأَزهرِ الشريفِ؛ فكانَ لهذا القربِ أَثرُهُ في حياتِهِ العلميَّةِ؛ فتشرّبَ مِنْ روحِ الأَزهرِ الشريفِ خُلقَ الأَديبِ والمؤدِّبِ، فقرأَ القرآنَ الكريمَ بجامعِ المؤيَّدِ، ثُمَّ التحقَ بالأَزهرِ طالبًا بينَ طلَّابِهِ، ولكنَّ الأَيَّامَ أَثبتتْ أَنَّهُ لمْ يكنْ مجرَّدَ طالبٍ بينَ طلَّابِهِ، فأَثبتَ نبوغَهُ وتفوقَّهُ في الأَزهرِ الشريفِ؛ فعيّنتْهُ إدارةُ الأَزهرِ الشريفِ مدرِّسًا في الأَزهرِ، فبرعَ في التدريسِ بجميعِ العلومِ، وفضلًا عَنِ التدريسِ في الأَزهرِ الشريفِ فقد استلمَ الرفاعيُّ رواقَ الفيوميَّةِ لفترةٍ طويلةٍ، وعضوًا في اللجنةِ العلميَّةِ الَّتي تمتحنُ الطلَّابَ وتمنحُهَم درجةَ (العالميَّةَ) نائبًا عَنْ فقهاءِ المالكيَّةِ، كمَا عُيِّنَ عضوًا في لجانٍ علميَّةٍ مختلفةٍ[2] .

القرن الثاني الهجريّ، وينتشر المذهب بشكل أساسي في شمال أفريقيا، ويعدّ مذهب الإمام مالك وسطاً معتدلاً بين أهل الرأي وأهل الحديث، لكثرة استناده إلى الحديث إذ كانت روايته قد انتشرت ولا سيما في المدينة، تنظر ترجمته في: الملل والنحل، الشهرستاني: 11/2 ، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية، قاسم علي سعد: 10/1 .

(1) ينظر: اليواقيت الثمينة في أَعيان مذهب عالم المدينة : 82/1 ، والأَعلام : 202/1 ، والأَعلام الشرقيَّة في المائة الرابعة عشرة الهجريَّة : 74/2، ومعجم المؤلفين: 57/2 وأَسانيد المصريّين/ 285 .

(2) ينظر: الأَعلام الشرقيَّة في المائة الرابعة عشرة الهجريَّة : 74/2، وأَسانيد المصريّين/ 286 .

وقد رشَّحَ الخديويُّ عبَّاسُ حلمي الثاني الرفاعيَّ شيخًا على الأَزهرِ الشريفِ، لكنَّ الأَخيرَ رفضَ؛ لانشغالِهِ بالعلمِ والتدريسِ، فشاعَ صيتُهُ وسطعَ نجمُهُ، فانغمسَ بالعلمِ، وكانَت نتاجُ ذلكَ ألمعيتَهُ في اختصاصاتٍ كثيرةٍ، منها:

كانَ لشيخِنَا الرفاعيِّ اليدُ الطولَى في علمَي: النحوِ والصرفِ بينَ أَقرانِهِ مِنْ علماءِ عصرِهِ، فلا يخلو كتابٌ للتراجمِ الحديثةِ مِنْ ذكرِهِ – رحمَهُ اللهُ –، فكانَ لَهُ مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ بينَ شرحٍ وحاشيةٍ وتقريرٍ علميٍّ في مجالي: النحوِ والصرفِ، وهذا ما أَكّدَهُ الزركليُّ وهو يؤرّخُ لسيرتِهِ: "((أَحمدُ بنُ محجوبٍ الفيّوميُّ الرفاعيُّ الأَزهريُّ: فقيهٌ مالكيٌّ مِنِ النحاةِ))"[1].

أَمَّا في علومِ الحديثِ فقد برعَ الشيخُ الرفاعيُّ في روايةِ الحديثِ، وكانَ طلَّابُهُ يرونَهُ أَستاذَهُم الأَوَّلَ في هذا العلمِ الَّذي يطلبونَهُ، فيذكرُ الدكتورُ أُسامةُ الأَزهريُّ في حقِّهِ قولَهُ: "((وكَانَ –رحمَهُ اللهُ تعالى– قائمًا بإقراءِ الحديثِ الشريفِ، معنيًا بذلكَ، مشهورًا بهِ))"[2]، وقالَ عنْهُ تلميذُهُ: محمدُ البشيرُ ظافرٍ الأَزهريُّ: "((كانَ مواظبًا على قراءةِ كتبِ الحديثِ كالموطأ والصحيحينِ والكُتبِ الستَّةِ))"[3] .

ولَهُ في الفقهِ وعلومِهِ مكانةٌ مرموقةٌ بينَ فقهاءِ عصرِهِ مِنْ علماءِ المالكيَّةِ، فقد وضعَهُ الشيخُ محمدٌ محمدٍ مخلوفٍ في كتابِهِ ضمنَ الطبقةِ الثالثةِ مِنْ فقهاءِ المالكيَّةِ قائلًا عنْهُ: "((هو أَبو العبَّاسِ أَحمدُ بنُ محجوبٍ الرفاعيُّ الفيوميُّ، وبهِ اشتهرَ، وهو العالمُ العلَّامةُ الفقيهُ المحقِّقُ الفهَّامةُ، كانَ مواظبًا على قراءةِ الحديثِ، دؤوبًا على التدريسِ لا يعرفُ الكسلَ، ولا الملَلَ؛ ولذلك وردتْ ترجمتُهُ في كثيرٍ من كُتبِ تراجمِ علماءِ الفقهِ الإسلاميِّ))"[4] .

وتفنَّنَ الشيخُ الرفاعيُّ بعلومِ القراءاتِ، وأَبدع فيها فذكرَهُ صاحبُ كتاب الأَعلام الشرقيَّة بأَنَّه: "((أَحمدُ بنُ محجوبٍ الرفاعيُّ: أَتقن التجويدَ، وعُيِّنَ شيخًا على

(1) الأَعلام : 202/1 .
(2) أَسانيد المصريّين/ 285 .
(3) اليواقيت الثمينة في أَعيان مذهب عالم المدينة : 82/1 .
(4) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، الشيخ محمد بن محمد مخلوف : 586/1 .

المقارئِ المصريَّة، وكانَ مُولَعًا بختمِ القرآنِ الكريمِ، وكانَ عالمًا بارعًا، إمامًا محقِّقًا، تقيًّا صالحًا، مواظبًا على الصلاةِ مَعَ الجماعةِ، دؤوبًا على التدريسِ، ونُصْحِ الخَلْق لا يعرفُ الكسلَ ولا الملَلَ، ولإتقانِهِ فنَّ التجويدِ والقراءاتِ لقِّبَ بشيخِ المقرئينَ، وبقي ذكرُهُ طويلًا بعدَ موتِهِ بوصفِهِ شيخًا على المقارئ المصريَّة، حتَّى إنَّ معركةً فكريَّةً وقعتْ بينَ القُرَّاء حولَ جوازِ الجمعِ بينَ القراءاتِ، دَعَا فيها أَحدُ القُرَّاءِ شيخَ المقارئ –حينئذٍ– إلى التأسِّي والاقتداءِ بالشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ شيخِ المقارئ الأَسبق الَّذي لم يمنعْهُ كثرةُ اشتغالِهِ بالتدريسِ والإدارةِ عَنِ الاستزادةِ في العلمِ، حيثُ إنَّه لمَّا عُيِّنَ شيخًا على المقارئ المصريَّة، وجدَ بعضَ التلاميذِ يحسنُ القراءاتِ، ويحفظُ الشاطبيَّةَ؛ فحفظَ الشاطبيَّةَ في سنٍ كبيرٍ))"[1].

وكانَ لَهُ في التصوُّفِ ضربٌ عالٍ مِنِ الإبداعِ، ونُقلتْ عنْهُ كثيرٌ مِنِ العباراتِ المأثورةِ في كُتبِ شيوخِ التصوِّفِ تلامذةِ الشيخِ أَحمدَ بنِ محجوبٍ الرفاعيِّ[2].

– مؤلَّفـــــــــــاتُهُ :

بعدَ استقراءٍ دقيقٍ لكُتبِ التراجمِ والفهارسِ جمعتُ مَا صنَّفَ الشيخُ الرفاعيُّ مِنْ مؤلَّفاتٍ، وكانَ عددُهَا ((سبعَ)) كُتبٍ، تقعَ بينَ مطبوعٍ ومخطوطٍ، وجميعها لَمْ تُحقَّقْ تحقيقًا علميًّا – على حدِّ بحثِنَا واستقرائِنَا – نوردُهَا مرتبةً على وفق حروفِ المُعجمِ، وهي:

1. تقريرٌ على الأَشمونيِّ على أَلفيَّةِ ابنِ مَالكٍ:

تقريرٌ وضعَهُ الرفاعيُّ أَشبَهُ بالحاشيةِ والتعليقاتِ على الأَشمونيِّ المتوفَّى سنةَ (929ه) على أَلفيَّةِ ابنِ مالكٍ المتوفَّى سنةَ (672ه)، متداولٌ مطبوعٌ مَعَ الشرحِ المذكورِ في مطبعةِ العامرةِ الشرقيَّةِ سنةَ 1319ه[3].

2. تقريرٌ على جَمْعِ الجَوَامعِ في أُصولِ الفقهِ لتاجِ الدينِ السبكيِّ:

(1) الأَعلام الشرقيَّة في المائة الرابعة عشرة الهجريَّة : 74/2 .

(2) ينظر: اليواقيت الثمينة في أَعيان مذهب عالم المدينة : 83/1 .

(3) ينظر: م. ن : 83/1 .

تقريرٌ في أُصولِ الفقهِ وضعَهُ الرفاعيُّ على جَمْعِ الجوامعِ للسبكيِّ المتوفَّى سنةَ (771ه) ، تضمّنَ تفاصيلَ علمِ الأُصولِ وتقسيماتِهِ، مخطوط[1] .

3. تقريرٌ في الصرف على السعدِ:

تقريرٌ في الصرفِ على كتابِ شرحِ التصريفِ العزّيِّ للسعدِ التفتازانيِّ المتوفَّى سنةَ (792ه)، المشهورِ بـــ(شرحِ السعدِ)، واختصارًا يطلقونَ عليه: (السعدَ)، مطبوع طبعة حجرية قديمة[2] .

4. تقريرٌ على المُطوَّلِ:

تقريرٌ في البلاغةِ على المُطوَّلِ وهو شرحٌ على تلخيصِ المفتاحِ للقزوينيِّ المتوفَّى سنةَ (682ه)، اختصارًا يُطلقون عليْهِ (المُطوَّل) للسعدِ التفتازانيِّ، مطبوع متداول[3] .

5. تقريرٌ على المقولاتِ:

تقريرٌ في الفلسفةِ والمنطق على المَقولاتِ العشرِ لمُحمَّدٍ التونسيِّ المالكيِّ المشهورِ بـــ(البليديِّ)، المتوفَّى سنة (1176ه)، مطبوع طبعة حجرية [4] .

6. حاشيةٌ على شرحِ بَحْرَق على لاميَّةِ الأَفعالِ لابنِ مالكٍ: هو الكتابُ الَّذي نقومُ بتحقيقِهِ في بحثنا هذا، وسيأتي الكلامُ عليهِ مُفصلًا .

7. حاشيةٌ على منظومةِ الصبَّانِ في العروضِ:

حاشيةٌ على منظومةِ الصبَّانِ المتوفَّى سنةَ (1206ه) في العروضِ والقافيةِ، وهي منظومةٌ مشهورةٌ بينَ الدارسينَ، مطبوع متداول[5] .

وفضلًا عمَّا ذُكرَ فقد شاركَ الشيخُ الرفاعيُّ في أَعمالِ المراجعةِ والتدقيق، فشاركَ في تدقيق الطبعةِ السلطانيَّةِ للجامعِ الصحيحِ للإمامِ البُخاريِّ ومراجعتِهَا، وهي

(1) ينظر: م. ن : 83/1 ، وجامع الشروح والحواشي، عبدالله محمد حبشي : 877/2 .
(2) ينظر: اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة : 82/1 .
(3) ينظر: م. ن : 82/1 ، والأعلام : 202/1 .
(4) ينظر: الأعلام الشرقيّة في المائة الرابعة عشرة الهجريَّة : 74/2، ومعجم المؤلفين: 57/2 .
(5) ينظر: اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة : 82/1 ، وأسانيد المصريّين/ 285 .

الطبعةُ الَّتي أَمر بها السلطانُ عبدُ الحميدِ الثاني، ونفَّذتْهَا المطابعُ الأَميريَّةُ المصريَّةُ سنةَ ١٣١٣ه .

- شيوخه وطلبته :

عُرِفَ الرفاعيُّ بألمعيتِهِ وذكائِهِ الحادِّ، وهذا لم يتأتَ مِنْ فراغٍ، فقد كانَ –رحمَهُ اللهُ– مثابرًا على طلبِ العلمِ، والبحثِ، والدراسةِ؛ لذا فقد جالسَ الرفاعيُّ علماءَ وأَساتيذَ أَخذَ منهم، وتعلَّمَ في حلقاتِ دروسِهم، ومِنْ أَشهرِهم (مرتَّبينَ على وفق سنواتِ وفاتِهم):

- الشيخُ منصورُ كسَّاب، توفِّي قُبَيلَ سنةِ (1280ه) [1] .
- الشيخُ إبراهيمُ السقَّا:

الشيخُ إبراهيمُ بنُ عليٍّ بنِ حسنٍ السقَّا، توفِّي سنةَ (1298ه)[2] .

- الشيخُ محمدُ عليش:

أَبو عبدِالله محمدٌ بنُ أَحمدَ بنِ محمدٍ عليش، توفِّي سنةَ (1299ه)[3] .

أَمَّا طلبتُهُ فقد كانَ لهم الجانبُ الأَكبرُ مِنْ حياتِهِ وسيرتِهِ؛ إِذ قضى جُلَّ عمرِهِ بينَهم في حلقاتِ درسِهِ، ومِنْ أَلمعِ طلبتِهِ وأَشهرِهم (مُرتَّبينَ على وفق سنواتِ وفاتِهم):

- الشيخُ محمدُ عبده :

محمدٌ عبده بنُ حسنِ خيرِ اللهِ مِنْ آل التركمانيِّ، توفِّي سنةَ (1323ه)[4] .

- الشيخُ محمدٌ الجيزاويُّ:

أَبو الفضلِ محمدٌ الوراقيُّ الجيزاويُّ، شيخُ الجامعِ الأَزهرِ، توفِّي سنةَ (1346ه)[5] .

- الشيخُ محمدٌ بخيتٌ:

---

(1) ينظر: معجم المؤلفين : 19/13 .

(2) ينظر: الأَعلام : 55/1 – 56 ، ومعجم المؤلفين : 56/1 .

(3) ينظر: الأَعلام : 19/6 ، ومعجم المؤلفين: 12/9 .

(4) ينظر: الأَعلام : 252/6 ، ومعجم المؤلفين: 272/10 .

(5) ينظر: الأَعلام : 330/6 ، ومعجم المؤلفين: 167/9 .

محمدٌ بخيتٌ بنٌ حسينٍ المطيعيُّ الحنفيُّ، توفِّي سنةَ (1354ه)[1] .

- وفـــــــــاتُهُ :

عاشَ الرفاعيُّ حياةً علميَّةً بكلِّ ما حواهُ الأَزهرُ مِنْ معالمَ ومعارفَ، وإِن كانتِ الظروفُ قد حرمتْهُ مِنْ مشيخةِ الأَزهرِ فقد حظيَ بحبِّ طلبتِهِ، وثناءِ الناسِ عليه، وهذا جلُّ مايطلبُهُ عالمٌ عابدٌ زاهدٌ مثلُ الرفاعيِّ، ثُمَّ أَلمَّتْ بأَواخرِ أَيَّامِهِ مشكلةٌ تلخَّصتْ بتصرِّفِهِ بوقفٍ شرعيٍّ بغيرِ وجهٍ إِداريٍّ؛ ففُصِلَ على أَثرِهِ مِنِ المقارئ، وكَثُرتْ غمومُهُ وهمومُهُ لِمَا لاكتْهُ الأَلسنةُ في هذهِ المسألةِ، فانقطعَ عَنِ التدريسِ؛ لمرضٍ أَصابَهُ، إِلى أَن توفِّي بعدَ ظهرِ يومِ الإِثنين ١٨ صفر ١٣٢٥ه، ودُفنَ يومَ الثلاثاءِ، فعاشَ خمسًا وسبعينَ سنةً، ودُفِنَ بالقاهرةِ[2] .

- إِثباتُ نسبةِ حاشيةِ (الرفاعيِّ على الشَّرحِ الصغيرِ) :

ونحنُ نتتبَّعُ السيرةَ العلميَّةَ للرفاعيِّ، وجدنا أَنَّ حاشيتَهُ على الشرحِ الصغيرِ لبَحْرَقَ تعدُّ بلا منافسٍ أَشهرَ مؤلَّفاتِهِ وأَعظمَهَا؛ لِمَا نقلَهُ فيها مِنْ أَقوالِ العلماءِ، ولِمَا سجَّلَهُ من اعتراضَات على أَقوالِهم، وبنقدِهِ كثيرًا مِنْ آرائِهم، فكانَ لَهُ منهجٌ علميٌّ رصينٌ سارَ على ضوئِهِ بخُطًى واثقةٍ، وقدَّم حاشيةً رصينةً بِمَا امتلكَهُ مِنْ حصافةٍ وثقافةٍ علميَّةٍ تنوّعتْ بينَ نحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ ومنطقٍ وعلمِ حديثٍ ولغةٍ معجميَّةٍ عاليةِ الضبطِ، والشرحُ الصغيرُ لبَحْرَقَ هو شرحٌ للاميَّةِ الأَفعالِ لابنِ مالكٍ الجيانيِّ في علمِ الصرفِ، اختصرَ فيهِ شرحَهُ الكبيرَ على اللاميَّةِ أَيضًا، المشهورَ بـــ(الشرحِ الكبيرِ) .

وعلى الرغمِ مِنْ أَنَّ نسبةَ الحاشيةِ ثابتةٌ إِليهِ بما جاء مثبتا على صورة الغلاف من ذكر اسمه الصريح، لكنْ وجبَ علينَا تأكيدُها بِمَا ذكرتْهُ مصادرُ الترجمةِ

(1) ينظر: الأَعلام : 50/6 ، ومعجم المؤلفين: 98/9 .

(2) ينظر: اليواقيت الثمينة في أَعيان مذهب عالم المدينة : 82/1 ، والأَعلام : 202/1 ، والأَعلام الشرقيَّة في المائة الرابعة عشرة الهجريَّة : 74/2، ومعجم المؤلفين : 57/2 وأسانيد المصريّين / 285 .

والفهارسُ العلميَّةُ، وكشافاتُ المخطوطاتِ، وفهارسُ المطبوعاتِ مِنْ صحةِ نسبةِ الحاشيةِ إليهِ، وكمَا يأتي:

1- ذَكَرَ محمدُ بشيرٍ الأَزهريُّ (ت 1311هـ) في ترجمتِهِ للرفاعيِّ صحةَ نسبةِ الحاشيةِ لَهُ، بقولِهِ: "((حاشيةٌ على شرحِ بَحْرَقَ اليمنيِّ على لاميَّةِ الأَفعالِ لابنِ مالكٍ))"[1]، فهو تصريحٌ بصحةِ النسبةِ .

2- وردَ في اكتفاءِ القنوعِ بِمَا هو مطبوعٌ، أَشهرِ التآليفِ العربيَّةِ في المطابعِ الشرقيَّةِ والغربيَّة، لادواردِ كرنيليوسِ فانديكَ (ت 1313هـ) نسبةُ الحاشيةِ للرفاعيِّ بقولِهِ: "((لأَحمدَ الرفاعيِّ مِنْ أَهلِ عصرِنَا حاشيةٌ على شرحِ بَحْرَقَ طُبِعَ الشرحُ مَعَ الحاشيةِ في القاهرةِ 1297هـ وأَيضًا في مصرَ 1304هـ وبهامِشِهَا شرحُ محمدٍ الحميريِّ الحضرميِّ الشهيرِ ببَحْرَقَ المذكورُ))" [2] .

3- جاءَ في معجمِ المطبوعاتِ العربيَّةِ والمعربةِ، ليوسفَ سركيسَ(ت 1351ه) صحةُ نسبةِ الحاشيةِ للشيخِ الرفاعيِّ بقولِهِ: "((الرفاعيُّ الأَزهريُّ " (الشيخُ) أَحمدُ " شيخُ رِواق الفيوميَّة بجامعِ الأَزهرِ سنةَ (1312ه) حاشيةٌ على شرحِ محمدٍ بَحْرقَ على لاميَّةِ الأَفعالِ لابنِ مَالكٍ (صَرْفٌ) المَط الوهبيَّةِ 1297 المَط الخيريَّةِ 1304))" [3] .

4-أَكَّدتْ فهرستُ الكُتبِ العربيَّةِ المحفوظةِ بالكُتبخانةِ الخديويِّ صحةَ نسبةِ الحاشيةِ للشيخِ الرفاعيِّ؛ إذ جاءَ فيها : "((وهذهِ الحاشيةُ على شرحِ الشيخِ محمدِ بنِ عمرَ بنِ بَحْرَقَ على لاميَّةِ الأَفعالِ لابنِ مالكٍ، أَوَّلُهَا بحمدِكَ يامَنْ صرفتَ ...))"[4] .

5- ذكرتْ فهرستُ دارِ الكُتبِ المصريَّةِ صحةَ نسبةِ الحاشيةِ للشيخِ الرفاعيِّ؛ إذ وردَ فيها : "((حاشيةُ العلَّامةِ المرحومِ الشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ المالكيِّ الأَزهريِّ الفيوميِّ – أَحدِ علماءِ آخِرِ القرنِ الثالثَ عشرَ وأَوَّلِ القرنِ الرابعَ عشرَ على الشرحِ الصغيرِ

(1) اليواقيت الثمينة في أَعيان مذهب عالم المدينة : 82/1 .

(2) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ادوارد كرنيليوس فانديك /302 .

(3) معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان : 947/2 .

(4) فهرست الكُتب العربية المحفوظة بالكُتبخانة الخديويّ، جمعه ورتّبه: أَحمد الميهي، محمد البيلاويّ:3/4.

للشيخِ محمَّدِ بنِ عمرَ بنِ مباركِ بنِ عبدِاللهِ الحميريِّ الحضرميِّ الشافعيِّ الشهيرِ ببَحرقَ على لاميَّةِ الأَفعالِ لأَبي عبدِاللهِ محمدِ بنِ مالكٍ الطائيِّ الجيانيِّ الأَندلسيِّ، طَبْعُ المطبعةِ الخيريَّةِ بمصرَ سنةَ 1304ه بهامشِهَا الشرحُ المذكورُ))" [1] .

ثانيًا: في مطالبِ التحقيق :

يستدعي علمُ التحقيق بوصفِهِ فنًا جُمْلَةَ إجراءاتٍ علميَّةٍ وفنيَّةٍ ينبغي للمحقق الأَخذُ بها، ومراعاتُها؛ ليصلَ إلى مستوى الإخراجِ الفنيِّ المرضيِّ للمحقّق نفسهِ أَوَّلًا، وللقارئِ ثانيًا بوصفِهِ العنصرَ المتلقي لهذا الفنِ؛ لذا دأبَ المحقّقونَ في السيرِ على منهجٍ علميٍّ يكشفُ بهِ المحقِّقُ كلَّ خبايا المخطوطِ الَّذي يحقّقُهُ، ومِنْ هذهِ المطالبِ التي ينبغي متابعتُها :

أ. وصفُ النُسَخِ المعتمدةِ في التحقيق:

ارتكز تحقيقُ (حاشيةِ الرفاعيِّ على الشرحِ الصغيرِ لبَحْرَقَ) على خمسِ نُسخٍ في الأَصل، لكن بعدَ قراءةِ النُسخِ جميعها بعنايةٍ وتمحيصٍ، ومقارنتِها اتّضحَ أَنَّ جميعَ النُسخِ تعودُ لأَصلٍ واحدٍ مع تدقيقٍ وتعديلٍ طفيفٍ في بعضِها على أَيدي اللجانِ الناشرةِ لها؛ لذا اعتمدَ التحقيقُ على أَقدمِهنَّ نَسْخًا وتدوينًا، وهي نسخةُ (الأَزهريَّةِ) حاشيةً فقط بخطِ اليدِ، ورمزتُ لها بـ(ز) نسبةً إلى (الأَزهرِ الشريفِ)، فكانتْ هذهِ النسخةُ المعتمدةَ في النَسخِ والتحريرِ، ونسخةٍ ثانيةٍ مميّزةٍ مطبوعةٍ في (المطبعةِ الخيريَّةِ بحوشِ عطى بجماليَّةِ مصرَ المحميَّةِ) شرحًا وحاشيةً، (مطبوعةٌ على آلةِ الكاتبةِ القديمةِ)، ورمزتُ لها بـ(خ) نسبةً إلى (المطبعةِ الخيريَّةِ)، وهي النسخةُ المعتمدةُ في المقابلةِ الفنيَّةِ، ونسخةٍ ثالثةٍ مطبوعةٍ أَيضًا في (دارِ الآفاق الجديدةِ/ لجنةِ إحياءِ التراثِ العربيِّ) شرحًا وحاشيةً (مطبوعةٌ على آلةِ الكاتبةِ القديمةِ)، ورمزتُ لها بـ(ف) نسبةً إلى (آفاق)، ونسخةٍ رابعةٍ مطبوعةٍ في (دارِ إحياءِ الكُتبِ العربيَّةِ – عيسى البابيُّ الحلبيُّ–)، شرحًا وحاشيةً (مطبوعةٌ على آلةِ الكاتبةِ القديمةِ)، ورمزتُ لها بـ(ح) نسبةً إلى (إحياءِ)، ونسخةٍ خامسةٍ مطبوعةٍ في

(1) فهرست دار الكُتب المصريَّة : 54/2 .

(مطبعةِ التقدُّمِ العلميَّةِ – بدربِ الدليلِ بمصرَ المحميَّةِ–) شرحًا وحاشيةً (مطبوعةٌ على آلةِ الكاتبةِ القديمةِ)، ورمزتُ لها بـ(ت) نسبةً إلى (تقدُّمِ)، وكُلّ نسخةٍ تمثِّلُ شرحًا وحاشيةً – كمَا بيَّنا– وسنعرِّجُ بالتعريفِ لكلِّ نسخةٍ معتمدةٍ في التحقيقِ مبيِّنينَ حالَها وصفاتِها، معلِّلينَ سرَّ أهليَّتِها، وهنَّ كمَا يأتي:

النسخةُ الأُوْلَى: (ز):

* رقمُ الحفظِ: (ش407 / 16284) مخطوطةُ (الأَزهرِ الشريفِ) ، وتميَّزتْ بجملةِ علاماتٍ:

حاشيةُ الشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ على شرحِ بَحْرَقَ على لاميَّةِ الأَفعالِ، نُسخةٌ بخطِّ التعليقِ المعتادِ، تعودُ تقديرًا للقرنِ الرابعَ عشرَ، عددُ اللوحاتِ: (44) لوحةً، لكلِّ لوحةٍ وجهانِ بقياسِ مُطَّردٍ: (19×14،5سم) للوحةِ الواحدةِ، عليها ختمُ المكتبةِ الأَزهريَّةِ في لوحاتِها الأُولى والأَخيرةِ؛ تثبيتًا لحق المكتبةِ في ملكيَّةِ النسخةِ، فضلًا عن ختمٍ يحملُ اسمَ الرفاعيِّ أنّهُ أَوقفها لوجْهِ اللهِ – تعالى.

أَمّا لوحةُ العنوانِ فمدوَّنٌ عليها عبارةُ : (حاشيةُ الشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ على شرحِ بحرقَ على لاميَّةِ الأَفعالِ)، ومسبوقةُ بورقاتٍ وُضعت للحفاظِ على المخطوطِ مختلفةٍ بنوعِ الورق والخطِ الَّذي كُتبَ بهِ المخطوطُ، والظاهرُ أَنَّها مجموع يضمُّ مخطوطاتٍ تضمُّ (24) مخطوطًا، كمَا هو مدوّنٌ في الصفحةِ الثانيةِ منها، ابتدأتِ الصُرَّةُ بـ(تفسيرِ سورةِ الفلق للأَميرِ) وانتهتْ بـ(الكَلِمِ النوابغِ للزمخشريِّ)، وحازتْ مخطوطتُنا التسلسلَ (15) مِنْ بينِ المخطوطاتِ، المكتوبَ عليها : (الأَزهريُّ عمرُ بشّار)، ثُمَّ تليها لوحتانِ بالورق نفسِهِ أَوَّلها فارغةٌ، والثانيةٌ مكتوبٌ عليها، عنوانُ المخطوطِ (حاشيةُ الشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ على شرحِ بحرقَ على لاميَّةِ الأَفعالِ)، وثَبَّتَ معلّقٌ مجهولٌ عليه عباراتٌ على امتدادِ المخطوطِ، تنمُّ عن درايةٍ وعِلمِ راسخٍ، ثبَّتَ عبارتَهُ الأُوْلى على صورة الغلاف بقولِهِ : (هذهِ النسخةُ فيها تقديمٌ وتأخيرٌ، في بعض الأَحيانِ فيلاحظُ العلاماتُ على ذلكَ فيها، وذلكَ لعدمِ حفظِ كاتِبِها ما في المبيضةِ مِنَ العلاماتِ– واللهُ أَعلم–)، ولم تُختتَمِ النُسخةُ بقولٍ للناسخِ، ولم يثبّتْ عليها أَنَّ الناسخَ

هو الرفاعيُّ بنفسِهِ، لكنْ الَّذي يبدو أَنَّها منسوخةٌ عَنْ الأَصلِ بخطِ يدِ المحشيّ الرفاعيِّ، فهي مخطوطةٌ مِنْ صُرَّةِ مخطوطاتٍ – واللهُ أَعلمُ .

أمَّا لوحاتها فكانت: (44) لوحةً لكلِّ لوحةٍ صفحتانِ ثابتةٍ في عددِ سطورِهَا، كُتِبتْ بعنايةٍ فائقةٍ، كُلُّ صفحةٍ مِنْ كُلِّ لوحةٍ فيها : (23) سطرًا، ثابتًا عدا الصفحةَ الأَخيرةَ إذ استوفت : (25) سطرًا، وعددُ الكلماتِ في كل سطر : (12– 14) لفظةً في السطرِ الواحدِ .

أمّا الخطُّ فمكتوبٌ بخطِّ التعليق، والمدادِ الأَسودِ فقط، وفي النُسخةِ استدراكاتٌ وبعضُ الحذفِ؛ دليلًا على مقابلةِ النسخةِ مَعَ نُسخٍ أُخرى وتدقيقِها مرارًا .

والنسخةُ على العمومِ أَفضلُ النُسخِ الَّتي جُمعتْ لكنْ وقعَ فيها تقديمٌ وتأخيرٌ بيدِ الناسخِ لهَا، في: (بابِ أَبْنِيَةِ الفَعْلِ المُجَرَّدِ وَتَصَارِيْفِهِ)، وخطُّها مقروءٌ لا سوءَ فيهِ، وورقُها جيدٌ يمتازُ بالمحافظةِ على هيكلِهِ؛ فلا تآكلَ فيهِ، يميلُ للحمرةِ، وقليلةُ الأَخطاءِ النحويَّة، يكثرُ فيه اختصارُ كلمةِ (انتهى) فتُكتَبُ بطريقةِ : (اه) إشارةً إلى أَنَّها: (انتهى) بدلًا مِنِ النقطةِ في علاماتِ الترقيمِ الحديثةِ، وكلمةُ (إلخ) الَّتي تعني: (إلى آخِرِهِ)، والنسخةُ عمومًا قليلةُ السقطِ في كلماتِها، وفي بعضِ صفحاتِهَا تعليقاتٌ بسيطةٌ للناسخِ الَّذي اعتنى بنسخِهَا ومقابلتِهَا بدقّةٍ؛ إذ كُتبتْ بالخطِّ والمدادِ نفسِهِ، وبطريقةٍ مائلةٍ دلالةً على زيادتِها على النصِّ؛ لتوضّحَ ما أُشكلَ فهمُهُ مِنِ الشرحِ، وقُوبلتْ على أَكثرِ مِنْ نسخةٍ، وقد رُوجعتْ مراجعةً بدقةٍ وعنايةٍ؛ لكثرةِ الاستدراكاتِ بعدَ كتابةِ السطرِ، وامتلاءِ اللوحةِ، وكُتِبتْ في آخِرِ وجهِ كُلِّ صفحةٍ مِنْ كُلِّ لوحةٍ أَوَّلُ كلمةٍ مِنْ ظهرِ الصفحةِ التاليةِ مِنِ اللوحةِ نفسِها؛ خشيةَ السقطِ، والتلفِ والضياعِ، وحفاظًا على ترتيبِ الصفحاتِ.

أَمَّا متنُ الحاشيةِ فقد أُذيبَ في الشرحِ إذابة تامّةً، ما خلا عبارةَ: (قولُهُ) وما يليها الدالةُ على قولِ الشارحِ بَحْرَقَ، فلم يُفصلْ متنُ الحاشيةِ عَنِ الشرحِ بفاصلٍ يميِّزُهُ خلا ما ذكرنَاهُ .

النسخةُ الثانيةُ : (خ):

* مخطوطـــــــــــــــــةُ (المطبعةِ الخيريَّةِ بحوشِ عطى بجماليَّـــةِ مصـــرَ المحميَّةِ)، نسخةٌ مطبوعةٌ طباعةً قديمةً بالآلةِ الكاتبةِ، تميّزتْ بجملةِ علاماتٍ:

كُتِبَ على لوحةِ العنوانِ: (حاشيةُ العلّامةِ المُحقق والفهّامـــةِ المُـــدقّق ذي الهمَّةِ السنيَّةِ مشكورِ المساعيّ أُستاذِنا الأَوحدِ الشيخِ أَحمـــدَ الرفـــاعيِّ علـــى شـــرحِ العلَّامةِ الشيخِ بَحْرَقَ اليمنيِّ على لاميَّةِ الأَفعالِ للإمامِ جمالِ الدينِ محمدِ بنِ مالكٍ نفعنا اللهُ بهِم آمينَ)، نسخةٌ مطبوعةٌ بالآلـــةِ الكاتبـــةِ ســـنةَ (1304ه)، بقيـــاسٍ مطَّـــردٍ (19×30 سم) لكلِّ صفحةٍ، نسخةٌ حسنةٌ، ولم تُختمْ بختمِ مكتبـــةٍ أَو مطبعـــةٍ، لـــيس عليها تملُّك، وخُتمتِ النسخةُ بعبارةِ: "وبعدَ حمدِ اللهِ على الإنعامِ والصـــلاةِ والســـلامِ على نبيِّنا بدرِ التمامِ فقد تمَّ طبعُ حاشيةِ العلّامةِ المحقِّق، والفهّامةِ المُـــدقِّق الأُســـتاذِ الشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ – حفظَهُ اللهُ وشكرَ لَهُ المساعيَ– على شـــرحِ العلّامـــةِ الشـــيخِ بَحْرَقَ اليمنيِّ على لاميَّةِ الأَفعالِ للإمامِ ابنِ مالكٍ –رحمهُمَـــا اللهُ– وذلـــكَ بالمطبعـــةِ الخيريَّةِ بجماليةِ مصرَ المحميَّةِ ذاتِ الأَدواتِ الباهرةِ والحروفِ الفائقةِ الزاهرةِ علـــى ذمَّةِ الأَمجدينَ صاحبيّ المطبعةِ المذكورةِ عاليي الجنابِ حضرةِ الشـــيخِ محمـــدِ عبـــدِ الواحدِ الطوبيِّ وحضرةِ السيدِ عمرِ حسينِ الخشَّابِ –تولّاهما اللهُ بالعنايـــةِ– والحفـــظِ والرعايةِ بتصحيحِ ذي التقصيرِ أَحمدَ المكتبي، وكانَ ذلكَ في شهرِ رمضـــانَ المُعظَّـــمِ سنةَ 1304 مِنْ هجرةِ نبيِّنا صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ "[1] .

أمَّا صفحاتُها: فهي : (57) صفحةً، طُبعتْ بعنايةٍ فائقةٍ بمدادٍ أَســـودَ فقـــط، والسطورُ فيها غيرُ ثابتةٍ بفعلِ الطباعةِ في الهامشِ، نسخةٌ حسنةٌ، خطُّهـــا مطبـــوعٌ طباعةً بالآلةِ الكاتبةِ، والشرحُ محاطٌ بقوسينِ، ويحيطُ الحاشيةَ إِطارٌ أَســـودُ؛ ليُفصـــلَ عَنِ الشرحِ الموجودِ حولَ الحاشيةِ بشكلِ قفلٍ مِنْ جميعِ جهاتِها، والواجهـــةُ الأُولـــى مزخرفةٌ زخرفةً إِسلاميَّةً .

وهي ثاني فُضلى النُسخِ الَّتي جُمعت؛ فقد طُبِعَتْ في حياةِ المؤلِّفِ، وعاشـــتْ معَهُ ما يزيد على 20 عامًا، وهي أُولى النُسخِ الَّتي أَلحقتِ الشـــرحَ الصـــغيرَ كاملًـــا بالحاشيةِ، قليلةُ السقطِ في كلماتِها، تخلو مِنْ أَيِّ شرحٍ أَو تعليقٍ إِضافيٍّ على متنِهـــا،

(1) الصفحة /57 من المخطوطة .

وقد نُسختْ بعنايةٍ فائقةٍ مِنْ جملةِ علماءَ على عادةِ المخرجاتِ الطباعيَّةِ للمكتباتِ القديمةِ، وقد قُوبلتْ على نُسخٍ عديدةٍ .

النسخةُ الثالثةُ : (ف):

* مخطوطةُ (دارِ الآفاق الجديدةِ)، وهي طبعةٌ حديثةٌ طُبعتْ على الآلةِ الكاتبةِ، وتميّزتْ بجملةِ علاماتٍ:

كُتبَ على صفحة الغلاف : (حاشيةُ الشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ على شرحِ الشيخِ بَحْرَقَ اليمنيِّ على لاميَّةِ الأَفعالِ للإمام ابنِ مالكٍ)، وأُضيفَتْ إلى العنوانِ عبارةُ : (وبهامشِهِ الشرحُ المذكورُ)، فضلًا عَنْ ذكرِ اللَّجنةِ المعنيَّةِ بتحقيقِ نسخِهِ بعبارةِ: (تحقيقُ لجنةِ إحياءِ التراثِ العربيِّ في دارِ الآفاق الجديدةِ)، ثُمَّ اختتمتِ الواجهةُ بالطبعةِ وسنةِ الطباعةِ ودارِ النشر بعبارةِ: (الطبعةِ الأُولى 1401ه – 1981م ، منشوراتِ دارِ الآفاق الجديدةِ بيروتَ)، نسخةٌ مطبوعةٌ بالآلةِ الكاتبةِ، بقياسِ مطَّردٍ (17×24 سم) لكلِّ صفحةٍ، نسخةٌ حسنةٌ، ولم تُختمْ بختمِ مكتبةٍ أَو مطبعةٍ، ولم تُعلِّق اللَّجنةُ المختصّةُ بالنَسخِ والطباعةِ عليها أَيَّ شيءٍ في ذيلِ المطبوعِ .

أَمَّا صفحاتُها: فهي : (96) صفحةً، طُبعتْ بعنايةٍ فائقةٍ بمدادٍ أَسودَ فقط، والسطورُ فيها غيرُ ثابتةٍ بفعلِ الطباعةِ في الهامشِ، نسخةٌ حسنةٌ، خطُّها مطبوعٌ بالآلةِ الكاتبةِ، والشرحُ محاطٌ بقوسينِ، ويحيطُ الحاشيةَ إطارٌ أَسودُ؛ ليُفصلَ عَنِ الشرحِ الموجودِ حولَ الحاشيةِ بشكلِ قفلٍ مِنْ جميعِ جهاتِها، والواجهةُ الأُولى مزخرفةٌ زخرفةً إسلاميَّةً .

وهي ثالثُ فُضلى النُسخِ الَّتي جُمعتْ، قليلةٌ السقطِ في كلماتِها، تخلو مِنْ أَيِّ شرحٍ أَو تعليقٍ إضافيٍّ على متنِها، وقد نُسختْ بعنايةٍ فائقةٍ مِنْ جملةِ علماءَ في لجنةٍ تحقيقيّةٍ حديثةٍ متخصِّصةٍ، وقد قُوبلتْ على نُسخٍ عديدةٍ .

ب–وصفُ النُسَخِ غيرِ المعتمدةِ في التحقيق:

النسخةُ الأُولى : (ح):

* مخطوطةُ (دارِ إحياءِ الكتبِ العربيَّةِ – عيسى البابي الحلبيِّ–)، وهي طبعةٌ قديمةٌ طُبعتْ على الآلةِ الكاتبةِ، وتميّزتْ بجملةِ علاماتٍ:

كُتِبَ على لوحةِ العنوانِ : (حاشيةُ العلّامةِ المُحقّق والفهّامةِ المُدقّق ذي الهمَّةِ السنيَّةِ مشكورِ المساعيِّ أُستاذِنا الأَوحدِ الشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ على شرحِ العلَّامةِ الشيخِ بَحْرَقَ اليمنيِّ على لاميَّةِ الأَفعالِ للإمامِ جمالِ الدينِ محمدِ بنِ مالكٍ – نفعَنا اللهُ بهم آمينَ–)، وأُضيفَتْ إلى العنوان عبارةُ : (وبهامشِهِ الشرحُ المذكورُ)، فضلًا عَنْ ذكرِ اللَّجنةِ المعنيَّةِ بتحقيق نسخِهِ بعبارةِ: (طُبعَ بمطبعةِ دارِ إحياءِ الكُتبِ العربيَّةِ)، ثُمَّ اختُتِمَتِ الواجهةُ بسنةِ الطباعةِ ودارِ النشرِ بعبارةِ: (عيسى البابيُّ الحلبيُّ وشركاؤه، 22 محرَّم 1393ه)، نسخةٌ مطبوعةٌ بالآلةِ الكاتبةِ، بقياسِ مُطرَّدٍ (19×30 سم) لكلِّ صفحةٍ، نسخةٌ حسنةٌ، ولم تُختمْ بختمِ مكتبةٍ أَو مطبعةٍ، ولم تُعلِّقْ اللَّجنةُ المختصّةُ بالنَسخِ والطباعةِ عليها أَي شيءٍ في ذيلِ المطبوعِ .

أَمَّا صفحاتُها: فهي : (56) صفحةً، سقَطَ منها صفحتان (12– 13)، طُبعتْ بعنايةٍ فائقةٍ بمدادٍ أَسودَ فقط، والسطورُ فيها غيرُ ثابتةٍ بفعلِ الطباعةِ في الهامشِ، نسخةٌ حسنةٌ، خطُّها مطبوعٌ طباعةً بالآلةِ الكاتبةِ، والشرحُ محاطٌ بقوسينِ، ويحيطُ الحاشيةَ إطارٌ أَسودُ؛ ليُفصلَ عَنِ الشرحِ الموجودِ حولَ الحاشيةِ بشكلِ قفلٍ مِنْ جميعِ جهاتِها، والواجهةُ الأُولى مزخرفةٌ زخرفةً إسلاميَّةً .

وهي رابعُ فُضلى النُسخِ الَّتي جُمعتْ، غيرَ معتمدةٍ في التحقيق، قليلةُ السقطِ في كلماتِهَا، تخلو مِنْ أَي شرحٍ أَو تعليقٍ إضافيٍّ على متنِها، وقد نُسختْ بعنايةٍ فائقةٍ مِنْ جملةِ علماءَ في لجنةٍ تحقيقيّةٍ حديثةٍ، وقد قُوبلتْ على نُسَخٍ عديدةٍ .

النسخةُ الثانيةُ : (ت):

* مخطوطةُ (مطبعةِ التقدّمِ العلميَّةِ – بدربِ الدليلِ بمصرَ المحميَّةِ–)، وهي طبعةٌ قديمةٌ طبعتْ على آلةِ الكاتبةِ، وتميّزتْ بجملةِ علاماتٍ:

كُتِبَ على لوحةِ العنوانِ : (حاشيةُ العلّامةِ المُحقّق والفهّامةِ المُدقّق ذي الهمَّةِ السنيَّةِ مشكورِ المساعيِّ أُستاذِنا الأَوحدِ الشيخِ أَحمدَ الرفاعيِّ على شرحِ العلَّامةِ الشيخِ بَحْرَقَ اليمنيِّ على لاميَّةِ الأَفعالِ للإمامِ جمالِ الدينِ محمدِ بنِ مالكٍ نفعَنا اللهُ بهم آمينَ)، وأُضيف على العنوانِ عبارةُ : (وبهامشِهِ الشرحُ المذكورُ)، فضلًا عَنْ ذِكْرِ محلِّ مبيعِهِ بعبارةِ: (محلُّ مبيعِهِ بمكتبةِ السيِّد عبدِ الواحدِ بك الطوبيِّ وأَخيه بجوارِ المسجدِ الحسينيِّ بمصرَ)، ثُمَّ اختتمتِ الواجهةُ باسمِ المطبعةِ، وسنةِ الطباعةِ،

ودارِ النشرِ بعبارة: (الطبعةُ الأُولى بمطبعةِ التقدِّمِ العلميَّةِ بدربِ الدليلِ بمصرَ المحميَّةِ سنةَ 1319 هجريَّةَ)، نسخةٌ مطبوعةٌ بالآلةِ الكاتبةِ، بقياسٍ مطَّردٍ (19×30 سم) لكلِّ صفحةٍ، نسخةٌ حسنةٌ، ولم تُختمْ بختمِ مكتبةٍ أَو مطبعةٍ، ولم تعلِّق اللجنةُ المختصّةُ بالنسخِ والطباعةِ عليها أَيَّ شيءٍ في ذيلِ المطبوعِ .

أمَّا صفحاتُها: فهي : (51) صفحةً، طُبعتْ بعنايةٍ فائقةٍ بمدادٍ أَسودَ فقط، والسطورُ فيها غيرَ ثابتةٍ بفعلِ الطباعةِ في الهامشِ، نسخةٌ حسنةٌ، خطُّها مطبوعُ طباعةً بالآلةِ الكاتبةِ، والشرحُ محاطٌ بقوسينِ، ويحيطُ الحاشيةَ إطارٌ أَسودُ؛ ليَفصلَ عَنِ الشرحِ الموجودِ حولَ الحاشيةِ بشكلِ قفلٍ مِنْ جميعِ جهاتِها، والواجهةُ الأُولى مزخرفةٌ زخرفةً إسلاميَّةً.

وهي خامسُ فُضلى النُسخِ الَّتي جُمعتْ، غيرُ معتمدةٍ في التحقيق، قليلةٌ السقطِ في كلماتِهَا، تخلو مِنْ أَيِّ شرحٍ أَو تعليقٍ إضافيٍّ على متنها، وقد نُسختْ بعنايةٍ فائقةٍ مِنْ جملةِ علماءَ في لجنةٍ تحقيقيّةٍ حديثةٍ، وقد قُوبلتْ على نُسخٍ عديدةٍ .

ج – منهجُ التحريرِ والتحقيق :

سعيًا حثيثًا؛ لإحياءِ مواتِ تراثِ لغتِنَا العربيَّةِ؛ ورغبةً في إخراجِ هذا الكتابِ إخراجًا علميًّا يليقُ بمنزلتِهِ العلميَّةِ؛ لذا يحتِّمُ علينا الواجبُ العلميُّ، والأَمانةُ، التدقيقُ، والتوثيقُ قدرَ المستطاعِ؛ وفاءً لصاحبِهِ، واعترافًا بجميلِهِ، بما قدّمَهُ مِنْ عملٍ جليلٍ في تحشية شرحِ بَحْرَقَ على لاميَّةِ الأَفعالِ لابنِ مالكٍ؛ وليكونَ الكتابُ قريبًا لمَا أَرادَهُ مؤلِّفُهُ خاليًا مِنِ التصحيفِ والتحريفِ؛ اتّبعنا المنهجَ العلميَّ الآتي:

- أَوَّلًا: المَتْنُ:

1- نسختُ النصَّ المخطوطَ (حاشيةً وشرحًا) نسخًا دقيقًا، بتمعُّنٍ، وكثرةِ متابعةٍ، وأَثبتُ ما كانَ صوابًا مدعومًا بأَدلتِهِ، اعتمادًا على النسخةِ (ز) أَساسًا للنسخِ والتحريرِ .

2- وضعتُ نصَّ متنِ الشارحِ مضبوطًا بالشكلِ بينَ قوسينِ هلاليين بنوعِ خطٍ مغايرٍ بعدَ عبارةِ: (قولُهُ:)، ليتميَّزَ عَنِ الشرحِ، فضلًا عَنْ وضعِ الشرحِ الصغيرِ في إطارِ

ملاصقٍ للحاشيةِ على طولِ الرسالةِ، ووضعتُ الآياتِ القرآنيةَ، والأَحاديثَ الشريفةَ وغيرَ ذلكَ من نصوصِ الاستشهادِ، بحجمِ خطٍ مغايرٍ غامقٍ أَيضًا، معَ إِحاطتِهِ بقوسينِ على وفق كلِّ نصٍّ، كمَا سنبيِّنُ في الجدولِ الخاصِ بالرموزِ والمصطلحاتِ.

3- استعملتُ في المتنِ مجموعةً مِنِ الرموزِ والمصطلحاتِ، وهي على التوالي:

الرمز	دلالتـــــــــــــــــــــــــــــه
﴿...﴾	لحصر الآيات القرآنية .
{{...}}	لحصر الأحاديث الشريفة .
((...))	لحصر المتن العلمي للشارح .
((...))	قوسين صغيرين للأسفل لحصر أسماء الأَعلام والكُتب .
((...))	قوسين صغيرين للأعلى لحصر ما ذكره الشارح من كلمات يدور في مضمونها الشرح، فضلًا عن الأمثلة المخصصة للاستشهاد، والتشبيه بالكاف .
"((...))"	للنصوص المنقولة من المصادر .
<...>	لحصر الساقط من كلّ نسخة .
{...}	لحصر الزيادة التي أضافها المحشّيّ إلى النص المقتبس من مصادر أُخرى .
{[...]}	لحصر الحذف التي حذفه المحشّيّ من النص المقتبس من مصادر أُخرى .
[...]	لحصر الزيادة التي يقتضيها السياق أو تقسيم مادة الكتاب .
/و1/	إثبات أرقام لوحات النسخة الأساسيَّة فقط في النصّ المحقق بمعنى وجه الورقة
/ظ1/	إثبات أرقام لوحات النسخة الأساسيَّة فقط في النصّ المحقق بمعنى ظهر الورقة

- **ثانيًا: الهامشُ:**

1- رمزتُ لكلِّ نسخةٍ معتمدةٍ في التحقيق مِنِ النُسَخِ الثلاثِ برموزٍ، هي:

- **ز = نسخةُ مكتبةِ الأَزهرِ الشريفِ، وقد اعتمدتُها نسخةً أَساسيَّةً في التحريرِ.**
- **خ = نسخةُ المطبعةِ الخيريَّةِ بحوش عطى بجماليَّةِ مصرَ المحميَّةِ.**
- **ف= نسخةُ دارِ الآفاق الجديدةِ .**

2- أثبتُّ ما اختلفتْ بِهِ النُسْخَتانِ الأَساسيَّتان في المقابلةِ بالنُسْخةِ الأُمِّ، ونبّهتُ في كُلِّ نسخةٍ على مواضعِ السقطِ والخطأ، باستعمالِ الرموزِ والاختصاراتِ الآتية :

- **<...> ساقطٌ مِنْ: خ، أو من: ف .**
- **ز: ((كذا))، والصوابُ ما أَثبتناهُ من (خ، ف) ولا تثبتْ هذهِ العبارةُ إلَّا إذا كَانَ محتوى (خ) و (ف) في المقابلة أكثر دقة .**
- **خ: ((كذا))، أَو م ف :((كذا))، تُثبت في المتن إذا كان محتوى (خ) أو (ف) مخالفًا لمحتوى (ز) النُسخةِ الأُمِّ.**
- **[...] زيادةٌ يقتضيها السياقُ، وتقسيمُ مادةِ الكتابِ .**
- **ثالثًا: مصورات من المخطوط الأُم:**

الصفحة الأُولى من المخطوط

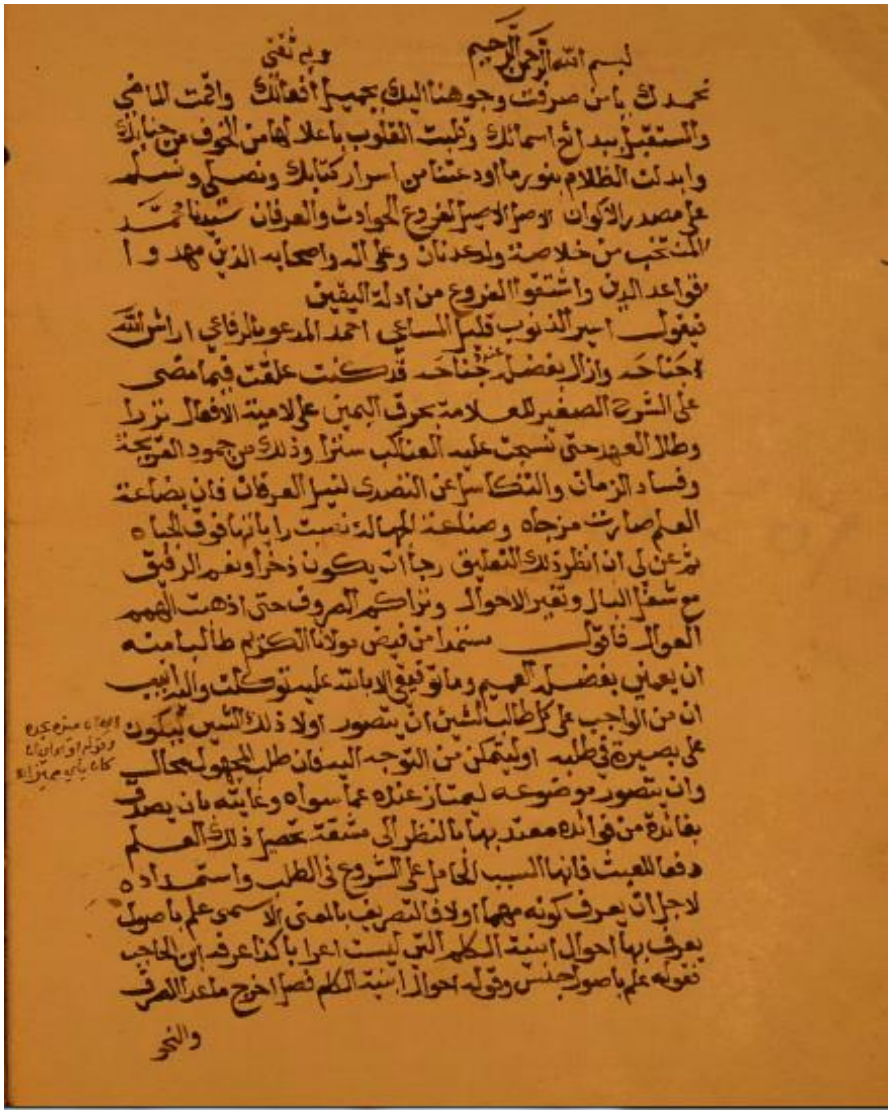

الصفحة الأَخيرة من المخطوط

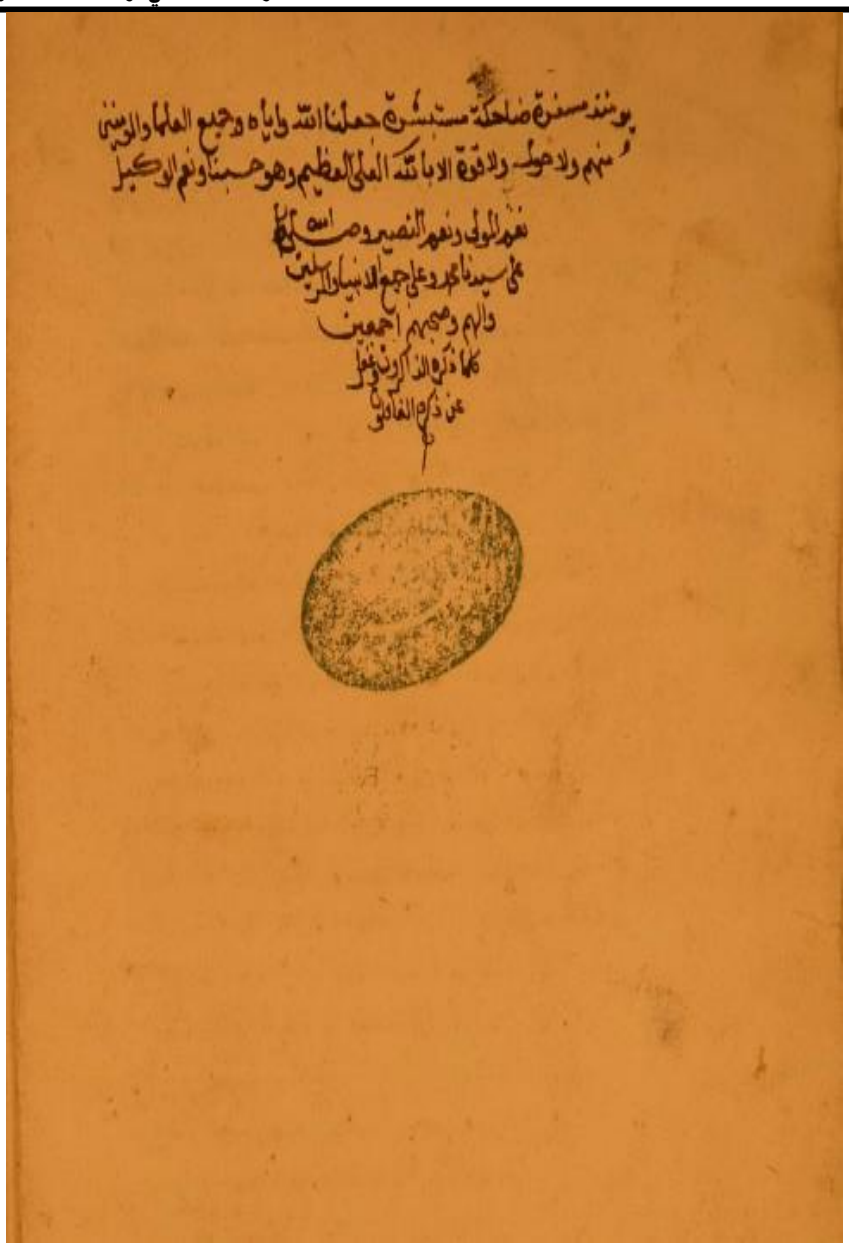
يوم مسفرة ضاحكة مستبشرة حملنا الله وإياه وجميع العلماء والمؤمنين
منهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهو حسبنا ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين
وآلهم وصحبهم أجمعين
كلما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون

[مُقَدِّمَةُ المُحَشِّي][1]

/ظ1/بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيْمِ <وَبِهِ ثِقَتِي>[2]

نحمدُكَ يَا مَنْ صَرفتَ وجوهَنَا إِليكَ بجميلِ أَفعالِكَ، وأَقمتَ الماضيَ والمستقبلَ ببدائعِ أَسمائِكَ، وقلَّبتَ القلوبَ بإِعلالِها مِن الخَوفِ مِنْ جنابِكَ، وأَبدَلْتَ الظلامَ بنورِ مَا أَودعتَنَا مِنْ أَسرارِ كتابِكَ، ونُصلِّيّ ونُسَلِّمَ على مصدرِ الأَكوانِ، الأَصلِ الأَصيلِ لفروعِ الحوادثِ والعِرفَانِ، سَيِّدِنَا ((مُحمَّدٍ)) المُنتخَبِ من خُلاصَةِ ولدِ ((عدنانَ))[3]، وعلى آلِهِ وأَصحابِهِ الَّذين مَهَّدوا قواعدَ الدينِ، واشتقُّوا الفروعَ مِنْ أَدلَّة اليقينِ، أَمَّا بعدُ:

فيقولُ أَسيرُ الذنوبِ، قليلُ المساعِي ((أَحمدُ)) المدعوُ بـــ((الرفاعيِّ))[4] – أَراشَ[5] اللهُ جَناحَهُ، وأَزالَ بفضلِهِ عنْهُ جُناحَهُ: قدْ كنتُ علَّقتُ فيما مضىَ على ((الشَّرحِ الصغيرِ))[6] للعلَّامةِ ((بَحْرَق)) اليمنيّ[7] على ((لاميَّةِ الأَفعالِ))[8] نزْرًا، وطالَ

---

(1) [...] زيادة يقتضيها تقسيم مادة الكتاب .

(2) <...> ساقط من : م خ، م ف .

(3) هو والد معد الذي منه ينحدر نسب قريش، وأخوه قحطان، وإليهما يعود كل نسل العرب، كما تذكر كُتب الأَنساب، وفي الأمر نظر!! تنظر ترجمته في: جمل من أنساب الأشراف، البلاذري: 4/1 ، وجمهرة أنساب العرب، ابن حزم/ 1.

(4) تنظر ترجمته في الدراسة/ 7 .

(5) ينظر: القاموس المحيط، مادة: (الريش): 376/2 .

(6) هو كتاب في الصرف، صنعة محمد بن عمر بحرق، توفي سنة (930ه)، شرح فيه منظومة لاميَّة الأفعال لابن مالك الجيّاني (ت672ه)، وله شرح آخر كبير على اللاميَّة أيضًا، تنظر ترجمته في: هدية العارفين، إسماعيل باشا البغداديّ: 230/2 ، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ادوارد كرنيليوس فانديك/ 302 .

(7) هو محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرميّ الشافعيّ، الشهير بـــ(بَحْرَق)، فقيه أديب باحث متصوِّف، من تصانيفه: الحسام المسلول على منتقصي أصحاب الرسول، وشرح لامية الأفعال لابن مالك في الصرف، وفتح الرؤوف في معاني الحروف أرجوزة، وشرحها، وأرجوزة في الطب، وشرحها، وأرجوزة في الحساب، وشرحها، ورسالة في علم الميقات، وغيرها، توفي سنة: (930ه)، تنظر ترجمته في: النور السافر في أخبار القرن العاشر:1/ 133 ، والأعلام: 315/6–316، ومعجم المؤلفين: 89/11 .

(8) هو متن في علم الصرف، نظمه صاحب الألفية العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك بن جمال الدين الطائي الأندلسي، توفي سنة (672ه)، من أبرز شروحه: شرح ابن الناظم، وشرح بَحْرَق اليمنيّ الكبير،

العهدُ حتَّى نسجتْ عليهِ العَنَاكبُ سِترًا، وذلكَ من جُمودِ القريحةِ، وفسادِ الزَّمانِ، والتكاسلِ عن التصدِّي؛ لنيلِ العرفانِ، فإنَّ بضاعةَ العِلمِ صارتْ مزجاةً، وصناعةَ الجَهَالةِ نصبتْ راياتِها فوقَ الجِبَاهِ، ثُمَّ عَنَّ[1] لِي أَن أَنظرَ ذلكَ التعليقَ رجاءَ أَن يكونَ ذُخرًا، ونِعمَ الرفيقُ معَ شغلِ البالِ، وتغيُّرِ الأَحوالِ، وتراكمِ الصُروفِ[2] حتَّى أَذهبتِ الهممَ العوالَ؛ فأقولُ مُستمدًّا مِنْ فيضِ مولانَا الكريمِ طالبًا مِنهُ أَن يعُمَّنِي بفضلِهِ العميمِ، وما توفيقي إِلَّا باللهِ عليهِ توكلْتُ، وإِليهِ أُنيبُ: إِنَّ مِنِ الواجبِ على كلِّ طالبِ لشيءٍ[3] أَن يتصوَّرَ أَوَّلًا ذلكَ الشيءَ؛ ليكونَ على بصيرةٍ في طلبِهِ، أَو ليتمكَّنَ مِنْ التوجُّهِ إِليهِ؛ فإِنَّ طلبَ المجهولِ مُحالٌ، وأَن يتصوَّرَ موضوعَهُ؛ ليمتازَ عندَهُ عمَّا سواهُ، وغايتَهُ بأَن يَصْدُقَ بفائدةٍ مِنْ فوائدِهِ، مُعتدٌّ بها بالنظرِ إِلى مَشقَّةِ تحصيلِ ذلكَ العلمِ؛ دفعًا للعبثِ، فإِنَّها السببُ الحَامِلُ على الشروعِ في الطلبِ، واستمدادِهِ؛ لأَجل أَن يعرفَ كونَهُ مُهمًا أَوْ لا .

فالتصريفُ بالمعنى الاسميّ: "((عِلْمٌ بأُصولٍ يُعرفُ بهَا أَحوالُ أَبنيةِ الكَلِمِ الَّتي ليستْ إِعرابًا))"[4]، كذا عرَّفهُ ((ابنُ الحاجبِ))[5]، فقولُهُ: ((عِلمٌ بأُصول)):

وله شرح صغير عليها أيضًا، وشرح الصعيديّ، وعليه حواشٍ كثيرة منها: حاشية ابن حمدون، وحاشية الرفاعيّ، تنظر ترجمته في: كشف الظنون عن أسامي الكتب والمتون: 1536/2 ، وهدية العارفين: 130/2.

(1) جاء في مقاييس اللغة لابن فارس (ت395ه)، مادة (عنن): 19/4 عن الجذر (ع/ن/ن) قوله: "العين والنون أصلان، أحدهما يدل على ظهور الشيء وإعراضه، والآخر يدل على الحبس، فالأول قول العرب: عن لنا كذا يعن عنونا، إذا ظهر أمامك ..." .

(2) وقد جاء في مقاييس اللغة، مادة (صرف): 343/3 أنَّ الصروف جمعٌ مفرده صرفٌ، بقوله: "ويقال لحدث الدهر: صَرفٌ، والجمع: صُروفٌ، وسمي بذلك؛ لأنَّه يتصرَّف بالناس، أي: يقلِّبهم ويرددهم" .

(3) م خ : ((طالب الشيء)) .

(4) الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب/ 88 .

(5) هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر الدوينيّ الكرديّ النحويّ الشهير بـــ(ابن الحاجب)، عالم في العربية، فقيه، وأصوليّ، من تصانيفه: جامع الأمهات في فروع الفقه المالكيّ، والشافية في التصريف، والكافية في النحو، توفي سنة (646ه)، تنظر ترجمته في: وفيَّات الأعيان، ابن خلّكان:248/3، وسيَر أعلام النُبلاء، الذهبيّ:265/23، ومعجم المؤلِّفين: 265/6 .

جِنْسٌ[1]، وقولُهُ: ((أَحوالُ أَبنيةِ الكَلِمِ)): فَصْلٌ[2]، أَخرجَ ما عدا الصرفَ/و1/ والنحوَ، وقولُهُ: ((الَّتي إلخ)) أَخرجَ النحوَ، وإِنَّما خرجتِ اللغةُ؛ لأَنَّها يُعرفُ بها الأَبنيةُ لا أَحوالُها[3] .

وقولُهُ: ((أُصُوْلِ)): جَمْعُ أَصلٍ[4]، وهو لغةً: "((ما انْبَنَى عليهِ غيرُهُ))"[5] .

.

وعُرفًا: أَمرٌ كُلِّيٌّ ينطبقُ على مَا تحتَهُ مِن الجزئياتِ[6] كـ((قولِهم)): إِذا "((اجتمعَت الواوُ والياءُ، وسُبقتْ إِحداهُما بالسكونِ قُلبتِ الواوُ ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياءِ))"[7]، "((واعُترِضَ[8] على التعريفِ بأَنَّهُ غيرُ جامعٍ؛ لخروجِ بحثِ التصريفيِّ عن أُصولٍ يُعرفُ بها نفسُ الأَبنيةِ كـ((المَاضِيِّ)) {[...]}، و((المصدرِ))، وأَحكامٌ لا تتعلَّقُ بالأَبنيةِ، ولا بأَحوالِها، كـ((الوقفِ))[9]، و((القلبِ))[10]، و((الإِدغامِ))[11]، و((التخفيفِ))[12] إِذا كانتْ في الحرفِ الأَخيرِ؛ إِذ لا تُعتبرُ حالاتُهُ في

---

(1) ينظر: المعجم الفلسفيّ، جميل صليبا: 416/1 .

(2) ينظر: م . ن : 147/2 .

(3) ينظر: مجموعة الشافية(الأنصاريّ): 126/1 .

(4) ورد في مقاييس اللغة، مادة (أصل): 109/1 قوله: " الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحية، والثالث: ما كان من النهار بعد العشي. فأمَّا الأَوَّل فالأَصل أصل الشيء" .

(5) التعريفات، الشريف الجرجانيّ/ 26 .

(6) ينظر: التعريفات/ 171، والكليّات، الكفويّ/ 746 ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانويّ: 45/1 .

.

(7) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبَّان: 18/1 .

(8) المرادُ به ركن الدين، ينظر : شرحه على الشافية: 170/1 .

(9) عرّف الجرجانيّ الوقف في التعريفات/ 253 بقوله: " الوقف في القراءة: قطع الكلمة عما بعدها " .

(10) هامش النسخة (م ز)/ ر344، "أي قلب النون التنوين ميميًا قبل الباء، سواء كانا في كلمة أو كلمتين، كمن نبت انبذا " .

(11) ورد تعريف الإدغام في التعريفات/14 بأنَّه: "إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني، ويسمى الأول: مدغمًا، والثاني: مدغمًا فيه. وقيل: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، نحو: مدّ، وعدّ" .

(12) جاء في كشّاف اصطلاحات الفنون (ت1158ه): 397/1 قوله: "تخفيف الهمزة عند الصرفيين يطلق على تغيير الهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان كما ورد في لفظ الإعلال " .

بناءِ الكلمةِ، وأُجيب عن الأَوَّلِ: بأنَّ المذكوراتِ أَحوالٌ{[...]}، وعَن الثاني: بأنَّا لا نُسلِّمُ أَن أَحوالَ الأَخيرِ ليستْ أَحوالًا؛ إذ أَحوالُ بعضِ الشيءِ أَحوالٌ لذلكَ الشيءَ))"[1]، وإنَّما قال يُعرَف؛ لأَنَّ المُرادَ بالأَحوالِ هنا: الموادُّ الجزئيَّةُ[2]، "((ومِنْ "((ومِنْ عادتِهم استعمالُ{[...]} المعرفةِ في الجزئياتِ))"[3] .

وبالمعنى المصدريِّ "((تحويلُ الأَصلِ الواحدِ إلى أَمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصُلُ إلَّا بها))"[4]، وإنَّما قِيلَ: الأَصلُ الواحدُ؛ ليكونَ التعريفُ جاريًا على المذهبينِ[5]؛ فإنَّ الأَصلَ عندَ الكوفيينِ[6] هو الفعلُ، بدليلِ أَنَّ المصدرَ يُعلُّ بإعلالِ الفعلِ فهو فرعُ الفعلِ[7]، وأَنَّ المصدرَ يُؤكِّدُ الفعلَ، والمؤكَّدُ أَصلٌ للمؤكِّدِ؛ لأَنَّهُ تابعٌ لهُ، وأَنَّ الفعلَ يعملُ فيهِ، والعاملُ أَصلُ المعمولِ، وأَنَّ مِنَ الأَفعالِ مَا لا مصدرَ لَهُ، نحوُ: ((بِئْسَ))، فلو كَانَ الفعلُ مُشتقًا مِنَ المصدرِ؛ لوجبَ أَن يكونَ لها أَصلٌ كالمادةِ، وهي مردودةٌ، أَمَّا الأَوَّلُ: فلأَنَّهُ "((لا يلزمُ مِنْ فرعيتِهِ في الإعلالِ[8]

---

(1) مجموعة الشافية (الأنصاريّ): 127/1 .

(2) ينظر: م . ن .

(3) م . ن .

(4) شرح تصريف العزّيّ، التفتازانيّ/ 71 .

(5) المذهبين: البصريّ والكوفيّ .

(6) نسبة للكوفة، والكوفيّون أصحاب ثاني مدرسة نحويَّة في تاريخ العربية، وجعل المعنيون بتاريخ النحو القديم بداية النحو الكوفي موصولة بأبي جعفر الرؤاسي (ت187ه)، وقد تلمذ له الكسائيّ (ت189ه)، والفرّاء (ت 207ه)، وقد ذكر أبو البركات ابن الأنباري (ت577ه) أن له كتاب: (الفيصل)، وكان ثعلب (ت 291ه) قد أشار إلى أنَّه أول كتاب في نحو الكوفيين، وكتاب: (التصغير)، وكتاب: (معاني القرآن)، وأشار ابن النديم (ت 380ه) إلى أن هذا الكتاب كان يُروى إلى أيامه، وكتاب: (الوقف والابتداء)، وعنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصنعة دواوين الشعر، وإن كانتْ لم تعنَ بالتحري والتثبت فيما جمعتْ من أشعار، تنظر ترجمتهم في: أخبار النحويين البصريين، السيرافيّ/46، وتاريخ العلماء النحويين، التنوخيّ/178، وطبقات النحويين واللغويين، الزبيديّ /89 .

(7) ينظر: شرح تصريف العزّيّ(التفتازانيّ)/ 73 .

(8) الإعلال كما عرَّفه الجرجانيّ في التعريفات/ 31، بقوله: "هو تغيير حرف العلة للتخفيف. فقولنا تغيير شامل له، ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قلنا: حرف العلة، خرج تخفيف الهمزة، وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة" .

فرعيتُهُ في الاشتقاق[1]، فإنَّ نحوَ: ((أعُدُّ))، و((تَعُدُّ))، و((نَعُدُّ)) فرعٌ يُعَدُّ في الإعلالِ معَ أنَّهُ ليسَ بمُشتقٍ منهُ))"[2] كذا قِيلَ، لكنْ يُردُّ عليهِ أَنَّ الفعلَ مُشتقٌّ مِن المصدرِ فهوَ مُتأخِّرٌ عنهُ، والمصدرَ تابعٌ للفعلِ في الإعلالِ؛ فيلزمُ أَن يكونَ المصدرُ متقدِّمًا على الفعلِ، مُتأخِّرًا عنهُ، وجوابُهُ: أَنَّ تقدُّمَ المصدرِ على الفعلِ في الاشتقاق بحسبِ الذاتِ، وتأخُّرَهُ عنهُ في الإعلالِ بحسبِ الصفةِ، وأَمَّا الثانيُ: فيَردُّهُ، نحوُ: ((ضربْتُ زيدًا زيدًا))؛ فإنَّهُ ليس/ظ2/ أَحدُهما مُشتقًا مِن الآخَرِ، وأَمَّا الثَّالثُ: فمردودٌ بالحروفِ؛ فإنَّها عاملةٌ، وليستْ أَصلًا لمعمولِهَا، وأَمَّا الرابعُ: فيُعارضُ بالمصادرِ الَّتي لا أَفعالَ لها، وعندَ البصريّينَ[3] المصدرُ الأَصلُ[4]، ويشهدُ لهم أَنَّ الفعلَ يدلُّ على مَا يدلُّ عليهِ المصدرُ، ويزيدُ بتعيينِ الزَّمانِ فكانَ فرعًا؛ إذ الفرعُ يتضمَّنُ معنى الأَصلِ، وزيادةٍ كـ((التثنيةِ))، و((الجمعِ)) بالنظرِ إلى الواحدِ، وبهذا التعليلِ؛ ثبتَ فرعيَّةُ الصفاتِ أَيضًا كـ((اسمي الفَاعِلِ))، و((المفعولِ))، والمُرادُ بالمصدرِ: المُجرَّدُ؛ لأنَّ المزيدَ مُشتقٌ منهُ؛ لموافقتِهِ إيَّاهُ في حروفِهِ، ومعناهُ، فإن قلتَ: ما ذكرْتَ من أَنَّ

(1) ينظر: التعريفات/43- 44، والكلِّيات/ 162، وكشَّاف اصطلاحات الفنون: 206/1، ومعجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة/ 44 .

(2) شرح تصريف العزّيّ(التفتازانيّ)/ 73 .

(3) نسبة للبصرة، والبصريّون هم أوّل من أسّس مدرسة نحويَّة في تاريخ العربية واصفة النحو ابتداء، وأوّل وأوّل نحوي بصري حقيقي هو ابن أبي إسحاق الحضرمي توفي سنة (117هـ)، وهو من القرّاء، وجميع نحاة البصرة الذين خلفوه ينتمون إلى القرّاء من هؤلاء تلميذه عيسى بن عمر (ت 149ه)، وأبو عمر بن العلاء (ت 154ه)، وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175ه)، ويونس بن حبيب (ت 182ه)، ومن بعدهم تلميذهما سيبويه (ت180ه)، وتميز نحاة البصرة بجعل القواعد مطردة عامة مما جعلهم يطرحون أستاذ، ولا يعربون عليه إلا القليل النادر. وأيضًا اشتراطهم في الاستواء صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، فكانوا يجمعون من البوادي من أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة ومن القبائل المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة مما لم تفسد الحضارة لسانها وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي لاحتمال روايته بالمعنى من الأعاجم، وتوسعوا من حيث القياس والتعليل إذ طلبوا لكل قاعدة علة، بحيث يصبح ما يخرج عليها شواذّ والقياس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب فتصير القاعدة المعيار المحكم لسديد، تنظر ترجمتهم في : أخبار النحويين البصريين/26، وتاريخ العلماء النحويين/ 34 .

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباريّ: 191/1 .

المصدرَ أَصلٌ ينافيهِ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ مُشتقٌ مِن الفعلِ، وكذلكَ الأَمرُ، واسمُ المفعولِ، قُلتُ: المرادُ: المصدرُ بنفسِهِ أَو بواسطةٍ[1] على أَنَّ ((صاحبَ الأَلفيَّةِ))[2] قالَ[3]:

..... وكَونِـــه أَصـــلًا لهَـــذَيْنِ انْتُخِـــبْ

وظاهرُهُ بلا واسطةٍ، ويصحُّ أَن يرادَ بقولنَا فيما سَبَقَ[4]: الأَصلُ الأَعمُ مِن المصدرُ؛ "((فيشملُ تحويلَ الاسمِ إِلى المُثنى[5]، والمجموعِ[6]، والمُصغَّرِ[7]، والمُصغَّرِ[7]، والمنسوبِ[8]، ونحوُ ذلكَ))"[9].

وأَمَّا معنى التصريفِ لغةً: فهو التغييرُ مِن الصرفِ للمبالغةِ[10]، "((فإِن قُلتَ: مَنِ المحوِّلُ ؟ هل الواضعُ أو غيرُهُ ؟ قُلتُ: الظاهرُ أَنَّه كُلُّ مَنْ يصلحُ لذلكَ، كمَا

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (28): 235/1، وشرح الرضيّ على الكافية، رضيّ الدين الأسترآباذي: 703/2– 704 ، وشرح تصريف العزّيّ(التفتازانيّ)/ 74 .

(2) المُراد به: ابن مالك الجيَّانيّ، وهو نظم في علمي: النحو، والصرف، نظمه صاحب العلَّامة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك بن جمال الدين الطائي الأَندلسي، توفي سنة (672ه)، من أَبرز شروحه: شرح ابن عقيل، وعليه حواشٍ كثيرة منها: حاشية الصبَّان على شرح الأَشموني على ألفية ابن مالك، تنظر ترجمته في: كشف الظنون عن أَسامي الكتب والمتون: 152/1 ، وأبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، القنوجيّ: 583/1 .

(3) الرجز من ألفية ابن مالك/ 29، وصدره:

بمثله أو فعلٍ أو وصفٍ نصب *.....*

(4) تنظر: الصفحة 3 من التحقيق .

(5) ورد في معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي (ت911ه)/ 86، تعريفه بقوله: "مَا لحق آخره عَلامَة التَّثْنِيَة ليدل على أَن مَعَه مثله من جنسه".

(6) علّق السيوطي في المقاليد/86 على الجمع بقوله: "مَا دلّ على آحَاد مَقْصُودَة بحروف مُفْرَدَة بتغيير مَا".

(7) أورد التهانويّ في كشّاف اصطلاحات الفنون: 1558/2 تفصيلًا في تعريف التصغير بقوله: "التصغير عند الصرفيين هو اللفظ الذي زيد فيه شيء ليدلّ على التقليل ويسمّى بالمحقّر أيضا وبالتصغير والتحقير أيضا كما يستفاد من اللباب، ويقابله المكبّر" .

(8) فصَّل الجرجانيّ في التعريفات/26 تعريف المنسوب بقوله: "هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما ما قبلها؛ علامةً بالنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامةً للتأنيث، نحو: بصريّ، وهاشميّ" .

(9) شرح تصريف العزّيّ(التفتازانيّ)/ 74 .

(10) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (صرف): 343/3 ، ولسان العرب، مادة (صرف): 189/9 .

يُقالُ: في العُرفِ صرَّفتُ الكلمةَ لكنَّه في التحقيق الواضعُ؛ لأَنَّهُ الَّذي حوَّلَ الأَصلَ الواحدَ إلى أَمثلةٍ))"[1]، وإنَّما لم تُجعلْ تلكَ الأَمثلةُ صيغًا موضوعةً برأسِهَا؛ لأنَّ هذا أَقربُ إلى الضبطِ، أَفادَهُ ((السعدُ))[2]، وذكرَ ((الدَّمَامِيْنِيُّ))[3] في شرحِ ((التسهيلِ))[4] أنَّ أنَّ علمَ الصرفِ عندَ ((المُصَنِّفِ))[5]"((عِلمٌ يتعلَّقُ ببنيةِ الكلمةِ، أَيْ: ((صيغتِها))، وما لحروفِها[6] مِنْ أَصالةٍ[7]، وزيادةٍ[8]، وصحَّةٍ[1]، وإعلالٍ[2] وشبهِ ذلكَ))"[3]، ثُمَّ قالَ: ثُمَّ قالَ: وهذا مبنيٌّ على "((أَنَّ الوقفَ ليسَ مِنِ التصريفِ))"[4] .

---

(1) شرح تصريف العزّيّ(التفتازانيّ)/73 .

(2) ينظر: شرح تصريف العزّيّ(التفتازانيّ)/73 ، وهو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، الشهير بـــ(التفتازانيّ)، إمام فقيه صرفيّ بارع وبلاغيّ مجيد، من تصانيفه : تهذيب المنطق، والنعم السوابغ، وشرح التصريف العزّيّ، وغيرها كثير، توفي سنة (793هـــ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطيّ/391، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلانيّ: 350/4، والأعلام : 219/7 .

(3) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر، الشهير بـــ(الدَّمَامِيْنِيّ)، شاعر، أديب، نحوي، فقيه، من تصانيفه: تُحفة الغريب في الكلام على مُغنِي اللبيب، وتعليق على: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، توفي سنة (827هـــ)، تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: 218/4 ، والأعلام: 57/6 ، ومعجم المؤلفين: 115/9 .

(4) هو كتاب في علم الصرف، عنوانه الكامل : (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) للعلَّامة أبو عبد الله محمد بن بن عبد الله بن مالك بن جمال الدين الطائي الأندلسي، توفي سنة (672ه)، جمع فيه بإيجاز قواعد النحو مع الاستقصاء؛ بحيث أصبح يُغني عن المطوّلات في النحو، وقد عُنِي النحاة بهذا الكتاب، ووضعوا له شروحًا عديدة، تنظر ترجمته في: كشف الظنون عن أسامي الكتب والمتون: 604/1 ، وهدية العارفين: 130/2 .

(5) المُراد به: ابن مالك – رحمه الله، ينظر: ألفية ابن مالك/ 73 ، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، الشهير بـــ(ابن مالك) عالم كبير في العربية، من تصانيفه: الخلاصة في النحو (الألفية)، والكافية الشافية، توفي سنة (672 ه)، تنظر ترجمته في: تأريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبيّ:108/50، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروزابادي/269، ومعجم المؤلفين:234/10 .

(6) م خ : ((لحرفها)) .

(7) يسمّى الأصلي، والمجرَّد، وغير المزيد ، ينظر: الكلِّيات/487 ، وكشَّاف اصطلاحات الفنون: 1472/1 ، والمعجم المُفصَّل في علم الصرف/361 .

(8) أورد السيوطيّ في المقاليد /91 تعريفه بقوله: "ذُو الزِّيَادَةِ: كلمة زيد فِيهَا حرف فَصَاعِدا من حُرُوف الزِّيَادَة" .

وقالَ: ((الرَّضيُّ))[5] "((والمتأخِّرونَ على أَنَّ التصريفَ: علمٌ بأَبنيةِ الكلمةِ، وبِمَا يكونُ لحروفِها مِنْ أَصالةٍ، وزيادةٍ، وحذفٍ، وصحَّةٍ، وإِعلالٍ، وإِدغامٍ، وإِمالةٍ[6]، وبِمَا يعرضُ لآخرِها ممَّا ليسَ بإعرابٍ، ولا بناءٍ مِن الوقفِ، وغيرِ ذلكَ))"[7]، ولهذا أَفردَهُ ((المُصَنِّفُ))[8] ببابٍ آخِرَ الكتابِ كما فَعَلَ في الإِمالةِ، والإِدغامِ، والتقاءِ الساكنينِ، ومَنْ ذكرَهَا في التصريفِ فقد توسَّعَ باعتبارِ أَنَّ معظمَ أَحوالِها يتعلَّقُ بالإِفرادِ فأَشبهت ما يتعلَّقُ بالبنيةِ .

و"((موضوعُهُ أَبنيةُ الكَلِمِ العربيةِ مِنْ حيثُ/و2/ يَعْرُضُ لها الأَحوالُ))"[9]، وغايتُهُ الاحترازُ عَن الخطأ اللسانيِّ، وحصولُ المعاني المختلفةِ، واستمدادُهُ مِنْ كلامِ العَرَبِ[10]؛ إِذا عَلِمْتَ هذا فينبغي التكلُّمُ على ما في البسملةِ مِنْ موضوعِ الفَنِّ؛ فإِنَّ غيرَهُ قصورٌ أَو تقصيرٌ، فنقولُ: ((الباءُ)) ليستْ مِنْ موضوعِ هذا الفنِ؛ لقولِ ((الخُلاصَةِ))[11]:

بسم الله

(1) ذكر الجرجاني في التعريفات/132 موجزًا لتعريف الصحة في الأبنية، أي: الصحيحة، بقوله: " الصحة هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة وهمزة وتضعيف، وعند النحويين هو اسم لم يكن في آخره حرف علة" .

(2) ورد تعريف المعتلّ في التعريفات/221 بقول الجرجانيّ فيه: "هو ما كان أحد أصوله حرف علة، وهي الواو والياء والألف، فإذا كان في الفاء، يسمى: معتل الفاء، وإذا كان في العين، يسمى: معتل العين، وإذا كان في اللام، يسمى: معتل اللام" .

(3) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني (ل 665) .

(4) م. ن (ل 665) .

(5) هو نجم الدين محمد بن الحسن الرَّضيّ الاستراباذيّ، الشهير بـ(نجم الأَئمَّة)، نحويٌّ، وعالم لغة ، من تصانيفه: شرح كافية ابن الحاجب في النّحو، وشرح شافية ابن الحاجب في التصريف، توفي سنة (686هـ) تنظر ترجمته في: أَبجد العلوم: 51/3، والأَعلام:86/6 .

(6) علّق السيوطي في المقاليد/92 على الإمالة بقوله: " أَن تنتحي بالفتحة نَحْو الكسرة لقصد الْمُنَاسبَة" .

(7) شرح الرضيّ على الشافية : 7/1 .

(8) المُراد : ابن الحاجب – رحمه الله .

(9) مجموعة الشافية (الأَنصاريّ): 125/1 .

(10) ينظر: مجموعة الشافية (الأَنصاريّ): 125/1 .

(11) الرجز من ألفية ابن مالك/ 73، وعجزه:

حَرْفٌ وشِبْهُهُ مِن الصَّــرَفِ بَــرِيْ *.....*

وَ((اسْمٌ)) أَصلُهُ: ((سِــــمْوٌ)) بضمِّ السينِ أَو كسرِها، "((عندَ البصريينَ[1] ناقصٌ واويٌّ مِن الأَسماءِ المحذوفةِ الأَعجازِ كـــ((يَدٍ))، و((دَمٍ)))" ولمَّا كَثُرَ استعمالُهُ أُريدَ تخفيفُهُ في الطرفينِ؛ فعمدوا إلى الآخرِ؛ فوُجِدَ متعاقبةً عليهِ الحركاتُ الإعرابيةُ معَ ثقلِها؛ فحذفوهُ، ونقلوا حركتَهُ إلى الميمِ، ثُمَّ عَمَدُوا إلى الأَوَّلِ فحذفوا حركةَ السينِ {دونَها؛ لئلَّا يحصلُ الإجحافُ[2] بالكلمةِ} ثُمَّ اجتُلبتْ همزةُ الوصلِ للسكونِ، فإنَّ الابتداءَ بالساكنِ، وإن لم يمتنعْ في نفسِهِ))"[3] بل كانَ موجودًا في غيرِ العربيةِ كـــ((العَجَمِ))، [و][4]لاسيَّما ((الخَوَارِزْمَ))[5] عندَ كونِ تلكَ الحروفِ مِن الصامتةِ[6]، لكنَّهُ غيرُ جائزٍ في العربيةِ؛ لكونِهَا على غايةِ الإحكامِ[1]، "((وفي

..... وما سواهما بتصريف حَرِيْ

(1) مذهب البصريّين أنَّ الاسم مشتقّ من الجذر (سِمَوَ)، في حين يرى الكوفيّون أنَّه مشتق من الجذر (وَسَمَ) ويعلّق أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/7-8 أنَّ الاسم قد سما على الفعل والحرف " أي: علا ، فدلَّ على أنَّه من السُمُو، والأصل فيه سِمْوٌ على وزن فِعْلٌ بكسر الفاء، وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو، وجعلت الهمزة عوضًا عنها ووزنه (إفْعٌ) لحذف اللام منه، وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم إنَّما قلنا: إنَّه مشتق من الوَسْم؛ لأنَّ الوسم في اللغة العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمَّى، وعلامة عليه يعرف به، قلنا: هذا وإن كان صحيحًا من جهة المعنى إلَّا أنَّه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية فلا بدَّ فيها من مراعاة اللفظ ..."، وينظر: المقتضب، المُبَرِّد: 229/1، وأسرار العربية، أبو البركات الأنباريّ/ 29، والكلّيات : 106/1.

(2) علَّق الكفويّ (ت 1094ه) في الكليَّات/ 58 على الإجحاف بقوله: "الإجحاف: الإذهاب والتنقيص" .

(3) حاشية الطحطاويّ على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في مذهب الأمام أبي حنيفة النعمان، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي: 1/ 185 .

(4) [...] زيادة يقتضيها السياق .

(5) هي واحة كبيرة تقع على دلتا نهر جيحون في غرب آسيا الوسطى، وتقع أجزاء خوارزم اليوم في أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان، تنظر ترجمتها في: معجم البلدان، ياقوت الحمويّ: 395/2 ، وآثار البلاد وأخبار العباد، القزويني/ 526 ، وتحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ابن بطوطة: 9/3 .

(6) قدّم الكفويّ في الكليَّات/ 22 تفصيلًا عن الحروف الصامتة والمصوتة بقوله: " والمصوتة، هي التي تسمى في النحو حروف المد واللين، ولا يمكن الابتداء بها، والصامتة ما عداها والمصوتة لا شك أنها من الهيئات العارضة للصوت، والصوامت فيها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال والطاء، وهي لا توجد إلا في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس وأول زمان إرساله، وهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة بالنسبة إلى الخط

الابتداءِ بالساكنِ، نوعُ بشاعةٍ كـ((الوقفِ على الحركةِ))))"[2] مع إمكانِهِ بلا شبهةٍ، ومِنِ ادَّعى الامتناعَ مُطلقًا فقدْ ردَّهُ المحقِّقُ ((الشريفُ))[3] بأَنَّهُ حكايةٌ عَنْ لسانِهَم المخصوصِ، فلا يقومُ حجةً على الغيرِ، ومَنِ استدلَّ عليهِ بالاستقراءِ، فإن كانَ ناقصًا فليسَ بمفيدٍ، وإن كانَ تامًا فبعدَ تسليمِهِ لا يدلُّ إلَّا على عدمِ الوقوعِ، وهو لا يستلزمُ الامتناعَ، فإن قِيْلَ: فعَلَى ما ذكرتَ يكونُ الحذفُ اعتباطًا لغيرِ علَّةٍ تصريفيَّةٍ، ومَا المانعُ مِنْ أَن يُقالَ: نُقلَتْ حركةُ الواوِ إلى مَا قبلَها، ثُمَّ حُذفتْ لالتقائِهَا ساكنةً مَعَ التنوينِ أَو استثقلتِ الضمَّةُ عليها فحُذِفَتْ، ثُمَّ حُذفَتِ الواو لمَا مَرَّ؛ فيكونُ قياسيًّا ؟ قُلتُ: النقلُ خاصٌ بالأَجوفِ[4] دونَ الناقصِ[5]؛ ولذا لَمْ يُعلَّ: ((غَزَوَ))، و((رَمَيَ))، والثِقَلُ عارضَهُ سكونُ مَا قبلَهُ فتعيَّنَ مَا سبقَ، وإنَّما كُسِرتِ الهمزةُ؛ لأَنَّ الكسرَ هو الأَصلُ في تحريكِ الساكنِ؛ ولأَنَّ حركةَ السينِ الكسرةُ حتَّى عندَ مَنْ يضمُّها، فإنَّ الضمَّ عندَهُ عارضٌ/ظ3/ "((وعندَ ((الكوفيّينَ)) أَنَّ لفظَ اسمِ مثالٌ واويٌّ؛ إذ أَصلُهُ: ((وَسَمَ)) حُذفتْ واوهُ؛ إذ كثيرًا ما تُحذفُ الواوُ في أَوائلِ الكلمةِ كَـ((زِنَةٍ))، و((عِدَةٍ)) {[...]} ثُم أَتى بهمزةِ الوصلِ عِوضًا عنْها))"[6]، وقِيْلَ[1]: ليستْ للعوضِ بلْ

والآن بالنسبة إلى الزمان، وهذه الحروف ليست بأصوات ولا عوارض في أصوات، وإنما هي أمور تحدث في مبدأ حدوث الأصوات " .

(1) قدّم أبو البركات الأنباريّ في أسرار العربية/ 121 تفصيلًا عن استحالة الابتداء بالساكن بقوله: " وإنَّما أقاموها مقام الألف؛ لأنّ الألف لا يتصوّر الابتداء بها؛ لأنَّها لا تكون إلَّا ساكنة والابتداء بالساكن محال، وكان تقدير زيادة الألف ههنا أولى؛ لأنَّها أخف حروف العلة وقد كثرت زيادتها في هذا النحو، نحو: أبيض، وأسود و ما أشبه ذلك " .

(2) حاشية الطحطاوي على الدر المختار: 1/ 185 .

(3) ينظر: الحاشية على كشّاف الزمخشريّ/ (ل149) ، وهو نور الدين محمد بن علي بن محمد بن علي ابن السيد الشهير بـــ(الشريف الجرجانيّ)، عالم في النحو، وبارع في المنطق، ومفسّر فاهم، من تصانيفه: حاشية على الكشّاف، ورسالة في المنطق، والرشاد في شرح الإرشاد، توفي سنة (816ه)، تنظر ترجمته في: أبجد العلوم الوشي المرقوم: 58/3، وأنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني: 108/2، والأعلام: 288/6 .

(4) وهو الفعل الذي يخلو وسطه من الحرف الصحيح الَّذي هو بمنزلة الجَوْفِ في الحيوان، ينظر: التعريفات/282 ، المعجم المُفصَّل في علم الصرف، راجي الأسمر/48 .

(5) وهو الفعل الذي لامه حرف علَّة، ينظر: التعريفات /307 ، والمعجم المُفصَّل في علم الصرف/ 409.

(6) حاشية الطحطاوي على الدر المختار: 1/ 185 – 186 .

للتوصّلِ، ويؤيِّدهُ أَنَّها لو كانتْ عوضًا لَمَا حُذفتْ في الوصلِ، ورُجِّحَ الأَوَّلَ بتصريفِ لفظِ الاسمِ تصغيرًا، وتكسيرًا، ومَجيءُ فِعْلٍ مِنْهُ، ويُقالُ: ((أَسْمَاءٌ))، و((أَسَامٍ))، و((سُمَّي))، و((سَمَّيْتُ))، وهي تَردُّ الأَشياءَ إلى أُصولِهَا، ولو كانَ مِنْ الوَسْمِ؛ لقِيْلَ: ((أَوْسَامٌ))، و((أَواسِمٌ))، و((وسِيْمٌ))، و((وسِمْتُ))[2]، وأُوردَ عليهِ بأَنَّهُ يحتملُ أَنَّهُ دَخَلَ في القلبِ المكانيِّ[3]، أَولًا: بأَن أُخرتْ فاؤه ثُمّ جَرَى على مَا ذُكِرَ الجمعُ ومَا معهُ، ورُدَّ: بأَنَّهُ خلافُ الأَصلِ فلا يُصارُ إليهِ بلا ضرورةٍ، فإن قِيلَ: مَا ذُكِرَ مِن الدليلِ لا ينتجُ كونُهُ واويًّا؛ بلْ الظاهرُ ممَّا ذَكرْتُ كونُهُ يائيًّا، قُلتُ: الهمزةُ في الجَمْعِ مقلوبةٌ عَنْ واوٍ، وكَذَا الياءُ في التصغيرِ، وبعضُ الجُمُوعِ، والفِعْلِ، وهذا ليسَ بالقويِّ، ورُدَّ المذهبُ الثاني: بأَنَّ الهمزةَ لَمْ تُعهدْ داخلةً على مَا حُذِفَ صدرُهُ، وبأَنَّ حَذْفَ اللَّامِ كثيرٌ، وحَذْفَ الفاءِ قليلٌ، وبأَنَّ الأَصلَ كونُ التعويضِ في غيرِ محلِ الحذفِ[4]، "((واللهُ أَصلُهُ: ((إِلَهٌ))، كـ((كِتَابٍ))[...]} فحُذفتِ الهمزةُ اعتباطًا، وعُوِّضَ عنها الأَلفُ واللَّامُ في الصحيحِ، وقِيْلَ: قياسًا، بأَن أُدخلت الأَلفُ واللَّامُ، ثُمَّ حُذفتِ الهمزةُ بعدَ نقلِ حركتِهَا إلى مَا قبلَها[...]} اعتباطًا؛ قَصْدًا للتخفيفِ أو ليكونَ الإدغامُ قياسيًّا))"[5]، كَذَا في ((الخَادِميِّ))[6]، وقَالَ ((عبدُ الحكيمِ))[7]: "((إِن كَانَ حذفُ الهمزةِ

---

(1) المُراد به: الخليل بن أَحمد الفراهيديّ (ت 175ه)، ينظر: كتاب العين : 49/1، بقوله: " وإِنَّما اتصلت هذه الأَلفات في الأَفعال وأَمثالها من الكلام لتكون الأَلف عمادًا وسلَّمًا للسان إلى حرف البناء" .

(2) ينظر: حاشية الطحطاوي على الدر المختار: 1/ 186 .

(3) جاء في كشّاف اصطلاحات الفنون: 1336/2 قوله: "ويطلق أيضًا عندهم على تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ويسمّى قلبا مكانيًا، نحو: آرام، فإنّ أصله: أرام" .

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (1): 6/1 ومابعدها ، والمقتضب: 229/1 ، وأَسرار العربيّة/29 .

(5) رسالة البسملة، الخادميّ/22 .

(6) هو أَبو سعيد محمد بن محمد بن مصطفى، الشهير بـــ(الخَادمي) إمام في العربية، فقيه، أُصوليّ، من مصنفاته: حقيقة كلمة التوحيد عند الكلاميين والصوفية، ورسالة في تفسير البسملة، في تفسير: قل اللّهمّ مالك الملك، توفي سنة (1176ه)، تنظر ترجمته في: الأَعلام : 68/7 ، ومعجم المؤلفين: 301/11 .

(7) هو عبد الحكيم بن شمس الدين محمد البنجابي الهندي، الشهير بـــ(السيالكوتي)، فقيه، ومُفسِّر، وعلم لغة، من تصانيفه: حاشية على المطوّل، وحاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، وحاشية على حاشية عبد الغفور اللاري على الفوائد الضيائية في النحو، وحاشية على شرح

مَعَ حركتِهَا على خلافِ القياسِ كانَ التزامُ الإدغامِ قياسيًّا؛ لأنَّ الساقطَ الغيرَ القياسيِّ بمنزلةِ العدمِ فاجتمعَ حرفانِ مِنْ جنسٍ واحدٍ أوَّلُهُما ساكنٌ، وإن كَانَ بنقلِ حركتِهَا إلى اللَّامِ فيكونُ التزامُ الإدغامِ غيرَ قياسيٍّ؛ لأَنَّ المحذوفَ القياسيَّ كالثابتِ؛ فلا يكونُ المتحركانِ المتجانسانِ في كلمةٍ واحدةٍ مِنْ كلِّ وجهٍ))"[1].

وقِيْلَ: أَصلُهُ: ((لَاهٍ)) مِنْ لَاهَ إذا تستَّرَ[2]، وقُرِئَ[3]: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ لَاهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ لَاهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[4]، ثُمَّ أُدخلتِ عليهِ الأَلفُ واللَّام، وقِيْلَ: أَصلُهُ: ((الهاءُ)) [5] الَّتي هي كنايةٌ عَنْ الغائبِ، ثُمَّ زِيْدَ عليهِ لامُ المُلكِ ثُمَّ حرفُ التعريفِ[6] .

((الرَّحْمَنُ)) اسمُ فَاعِلٍ[7] بناءً على أَنَّ الصفةَ المشبَّهةِ[8]/و3/ عندَ الصرفِيِّينَ اسمُ فاعلٍ[9]، وفي بعضِ[10] كُتبِ الصرفيِّينَ إنَّها مقابلٌ لَهُ كَمَا عندَ النحاةِ مِنْ

تصريف العزي للسعد، توفي سنة (1067هـ)، تنظر ترجمته في: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، الطالبيّ: 558/5 ، والأعلام: 283/3 ، ومعجم المؤلّفين: 95/5 .

(1) حاشية عبدالحكيم على المطوَّل، عبدالحكيم/ 152 .

(2) من اللغويين من نظر إلى أنَّ اسم الجلالة مشتقّ من الجذر (لَاه) فابن فارس في المقاييس، مادة (لاه): 227/5 يرى أنَّ " اللام والألف والهاء، لَاه اسمُ الله تعالى، ثم أُدخلت الألف واللام للتعظيم"، ينظر: تفسير أسماء الله الحُسنى، الزجَّاج/ 25 .

(3) ينظر: معجم القراءات، الخطيب: 407/8 ، ذكر الكرماني أنَّها قراءة شاذة .

(4) الآية: 84، من سورة الزخرف .

(5) ينظر: الرسالة الكُبرى، محمد بن علي الصبَّان / 88 .

(6) ينظر: العين : 90/4 – 91 .

(7) أورد الجرجانيّ في التعريفات/26 تعريفًا له بقوله: "ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث" .

(8) ورد في التعريفات/ 133 تعريف الصفة المشبّهة قوله: "ما اشتق من فعل لازم لمن قال به الفعل على معنى الثبوت، نحو: كريم وحسن" .

(9) الأصل في كل فعل غريزيّ أن يكون لازمًا لا متعدّيًا ، قال الرازيّ (ت606ه) في مفاتيح الغيب: 29 /88 " والأصل في الغريزيّ أن يكون لازمًا ويثبت له حكم الغريزيّ ... " .

(10) ينظر: شافية ابن الحاجب / 32 .

((رَحُمَ)) بالضمِّ بعدَ النقلِ[1] أَو ابتداءً، وقِيْلَ: إِنَّهُ ليسَ بمشتق، وهو مخالفٌ للإِجماعِ، للإِجماعِ، و((الـرَّحِـيْـمُ)) كـ((الرَّحْمَنِ))، وقِيْلَ: إِنَّهُ صيغةُ مُبالغةٍ[2] .

قولُهُ: ((الـحمـدُ للهِ)) عَلَّقَ الحمدَ بالذاتِ أَوَّلًا للإِشارةِ إِلى الاستحقاق، وأَنَّ الذاتَ تستحقُ الحمدَ بقطعِ النظرِ عَنْ صفاتِهَا، فإِن قُلتَ: هذا يُخالفُ قولَهَم: إِنَّ تعليقَ الحكمِ بمشتقٍ يُؤذنُ بعلِّيَّةِ مَا منْهُ الاشتقاقُ[3]، فإِنَّ لفظَ الجلالةِ ليسَ كَذَلكَ، قلتُ: تلكَ الإِشارةُ مِنْ الذوق حيثُ لَمْ يَقلِ: الحمدُ للعالمِ مَثَلًا، والجملةُ يحتملُ أَن تكونَ إِنشائيةً[4] معنى أَو خبريةً[5] كَذلكَ، فإِن قلتَ: على الثاني لا يحصلُ المطلوبُ، المطلوبُ، فإِنَّ الإِخبارَ عَنِ الشيءِ ليسَ عينَهُ، قلتُ: محلُهُ مَا لَمْ يكنِ مِنْ أَفرادِهِ – ومَا هُنَا كذلكَ – وهو حمدٌ صريحٌ هذا في الاسميَّةِ، وأَمَّا الفعليَّةُ المضارعيَّةُ فليسَ حَمْدًا صريحًا، قَالَ بعضُهم[6]: بلْ هي حمدٌ ضمنِيٌّ؛ لأَنَّك إِذا أَخبرتَ أَنَّك ستحمدُ زيدًا استلزمَ ذَلكَ أَنَّهُ أَهلٌ؛ لَئن يُحمدَ وهو حمدٌ، ولا يُخفاكَ أَنَّهُ مكابرةٌ، وآثرَ الاسميَّةَ؛ لمناسبتِهَا الذاتَ، واختُلِفَ هل الأَبلغُ الاسميةُ أَو الفعليَّةُ ؟ ولعلَّ الخلافَ لفظيٌّ بالنظرِ للمقاماتِ.

---

(1) قد يُردُّ التعدّي إلى اللزوم؛ لضرورة يقتضيها التركيب والمعنى، وقياس هذا التحويل يكون من باب إلى باب، كما تحوّل: (رحِم يرحَم) من الباب الرابع، إلى الخامس (حسُن يحسُن) اللازم الغريزيّ، ولذا يعلِّق ابن عقـــــــــــيل (ت769ه) في شرحه للألفية: 267/4 أنَّ هذا الباب لايأتي " إلَّا لازمًا ولا يكون إلَّا دالًا على وصف خَلْقي، أي: ذي مكث، ولك أن تنقل إلى هذا البناء كل فعل أردت الدلالة على أنَّه صار كالغريزة أو أردت التعجب منه أو التمدح به ومن أمثلة هذا الوجه: حَسُنَ يَحْسُن وكَرُم يَكْرُم ورَفُه يَرْفُه " .

(2) ينظر: تهذيب اللغة، الأَزهريّ: 49/5 ، والدر المصون، السمين الحلبيّ: 14/1 ، وإملاء ما من به الرحمن، العكبريّ: 5/1 .

(3) ينظر: غمز عيون البصائر، أبو العباس شهاب الدين الحنفيّ: 2/ 202 .

(4) علّق الجرجانيّ في تعريفاته/ 38 على الإنشاء بقوله: "قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارجٌ تطابقه تطابقه أو لا تطابقه، وقد يقال على فعل المتكلم، أعني إلقاء الكلام الإنشائي، والإنشاء أيضًا إيجاد الشيء الذي يكون مسبوقًا بمادة ومدة".

(5) فصَّل الكفويّ في الكليَّات/64 في الإخبار بقوله: "هو تكلم بكلام يسمى خبرا، والخبر: اسم لكلام دال على أمر كائن أو سيكون والإخبار كما يتحقق باللسان يتحقق بالكتابة والرسالة لأن الكتاب من الغائب كالخطاب، ولسان الرسول كلسان المرسل وصح أن يقال: (أخبر الله بكذا) وإن كان ذلك بالكتاب" .

(6) ينظر: الآيات البيّنات، أحمد بن قاسم الشافعي: 1/ 8 .

قولُهُ: ((الـحَمْـيْـدُ)) مِنَ المعلومِ أَنَّ تعليقَ الحُكمِ بالمشتق مُؤذنٌ بالعلِّيَّةِ[1]؛ فيلزمُ هُنَا تعليلُ الشيءِ بنفسِهِ إِلَّا أَن يكونَ مَا ذُكِرَ ليسَ كُلِّيًّا أَو أَنَّ المعنى لحمدِهِ نفسِهِ، أَيْ: ((أَحمدُهُ))؛ لأَجلِ كونِهِ حَامِدًا نفسَهُ، وأَنا مقتدٍ بِهِ أَو حَامِدًا غيرَهُ – فأَنا كَذلكَ – وهذا على أَنَّهُ: ((فَعِيلًا)) بمعنى: ((فَاعِلٍ))، أَمَّا بمعنى: ((مَفْعُولٍ)) فيصيرُ المعنى؛ لكونِهِ محمودًا، ولا يخفَى تهافتُهُ سواءٌ جُعِلَ علَّةً للإنشاءِ أَو للحُكمِ إِلَّا أَن يُقالَ: المرادُ مستحقًا؛ لأَنَّ يحمدَهُ الغيرُ، تدَبَّرْ.

قولُهُ: ((الـمَـجِـيْـدُ)) في ((القاموسِ))[2]: ((المَجِيْدُ)) "((الرفيعُ العَاليُ، والكريمُ، والشريفُ))"[3].

قولُهُ: ((الـمُـبْـدِئ))، أَيْ: لـــ((الخَلْق))[4]، أَيْ: ((المُوجِدُ للأَشياءِ ابتداءً)).

.

قولُهُ: ((الـمُـعِـيْـدُ))، أَيْ: لَهُمْ بعدَ الفناءِ عَنْ عدمٍ مَحْضٍ، أَو تفريق أَجزاءٍ على الخلافِ[5]، أَو المُبدِئ: البطشَ بالكفرةِ في الدُّنيا، المُعِيْدُ لَهُم في الآخرةِ[6]/ظ4/ .

قولُهُ: ((الـفَـعَّـالُ لِـمَـا يُـرِيـدُ)) لا يمتنعُ عليهِ مُرادٌ مِنْ أَفعالِهِ، وأَفعالِ غيرِهِ، وفيهِ وفي قولِهِ: ((الـمَـزِيْـدُ)) براعةُ استهلالٍ، واللَّامُ في قولِهِ:

(1) ينظر: غمز عيون البصائر : 2/ 202 .

(2) هو أشهر معاجم اللغة العربية على الإطلاق، للفيروز آبادي، توفيّ سنة (817 هـ)؛ إذ بلغ من شهرته أن كثيرًا من الناس بعده صاروا يستعملون كلمة قاموس مرادفة لكلمة معجم، وعنوان المعجم بالكامل: (القاموس المحيط، والقابوس الوسيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط)، تنظر ترجمته في: كشف الظنون: 1306/2 ، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ 325 ، وهدية العارفين: 2/ 181 .

(3) القاموس المحيط، مادة (مجد) : 336/1 .

(4) القاموس المحيط، مادة (بدأ) : 7/1 .

(5) ينظر: شرح جوهرة التوحيد، عبد السلام اللَّقاني/ 224 – 225 .

(6) القاموس المحيط، مادة (العود) : 318/1 .

((لِمَا يُرِيْدُ)) مقويةٌ، واختُلِفَ فيها هلْ تتعلَّقُ، واستظهرَهُ ((ابنُ هشامٍ))[1]؛ لأَنَّ زيادتَهَا ليستْ بمحضةٍ[2] .

قولُهُ: ((حَمْدًا)) منصوبٌ بالمصدرِ، وهو مُبيِّنٌ للنوعِ؛ فيحتملُ أَن يكونَ معمولًا لمحذوفٍ، لكنْ يلزمُ على الأَوَّلِ الإخبارُ على المصدرِ قبلَ استيفاءِ معمولِهِ، وهو ممنوعٌ إِلَّا أَن يُقالَ: يُتَسَامحُ في مثلِ هذا الخبرِ، فإِن قُلْتَ: مَا زالَ الفصلُ موجودًا بقولِهِ: ((الحَمِيْدُ إلخ))، قُلْتُ: هو مِنْ متعلِّقاتِ المجرورِ فكأَنَّهُ لا فَصْلَ .

قولُهُ: ((يُوافِي نِعَمَهُ إلخ)) ليسَ المُرادُ أَنَّ النِعَمَ توافيهِ، ويوافيْهَا كَمَا هو أَصلُ المُفاعلَةِ، بلْ المُرادُ: أَنَّهُ يأتي عليهَا بأَن يكونَ في مقابلتِهَا، أَيْ: ((أَحمدُهُ حَمْدًا)) يكونُ في مقابلةِ النِعَمِ الواصلةِ إليَّ بالفعلِ، وهذا على طريق التفصيلِ[3]، إِن أُريدَ بالحَمْدِ أَفرادُهُ، أَو الإجمالُ إِن لم يَرِدْ ذلكَ .

ولمَّا كانتِ النِعَمُ لا تُحصى، وكُلُّ واحدةٍ تحتاجُ لحمدٍ، ولا يمكنُ ذلكَ اكتفي بمثلِ هذا .

وقولُهُ: ((ويُكَافِئ إلخ)) هو حَمْدٌ على مَا يصلُ إليه مِن النِعَمِ المستقبلةِ، ومعنى المكافأةِ: الوقوعُ في مقابلتِهَا؛ فكأَنَّهُ يقولُ: أَحمدُهُ حَمْدًا يقابلُ النِعَمَ الواصلةِ، والمتجددةِ، وفي المقامِ كلامٌ لا يناسبُ المقامَ إيرادُهُ لطولِهِ .

وقولُهُ: ((أَشْهَدُ إلخ)) جملةٌ معطوفةٌ على جملةِ الحَمْدِ على أَنَّهما إنشائيتانِ أَو خبريتانِ أَو على قولِ مَنْ يجيزُ التخالفَ مُطلقًا، لا على قَوْلِ مَنْ يمنعُ أَو يُجيزُ بشرطِ العطفِ بغيرِ الواوِ أَو بها، وكانَ للمعطوفِ عليهِ محلٌ، وهذا الأَخيرُ

---

(1) هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاريّ، الشهير بـــ(ابن هشام)، إمام في العربية والفقه، من مصنفاته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقطر الندى وبل الصدى، وشرح الجامع الصغير للشيبانيّ في فروع الفقه، توفي سنة (761 ه)، تنظر ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر، الصفديّ:5/3، والدرر الكامنة:93/3، ومعجم المؤلفين:163/6 .

(2) علَّق ابن هشام في مغني اللبيب/ 576 بقوله: "يصح في اللام المقوية أن يقال إنها متعلقة بالعامل المقوى ... لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين الثاني لعل في لغة عقيل؛ لأَنَّها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى أَنَّ مجرورها في موضع رفع على الابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبريَّة" .

(3) م ز، م ف : ((التخييل))، والصواب ما أثبتناه من : م خ .

قولُ البيانيِّينَ[1]، فنسبةُ ((ابنِ هشامٍ)) المنعَ لَهُم مُطلقًا غيرُ صحيحةٍ[2]، كَمَا قَالَ ((الصبَّانُ))[3]، "((والشهادةُ إخبارٌ عَنِ الاعترافِ القلبيِّ أَو اللسانيِّ الحاصلِ بنفسِ الصيغةِ، كَمَا يُؤخذُ مِنْ كلامِ ((القرَافيِّ))[4] {[...]} وقِيْلَ: إنَّها إنشاءٌ تضمَّنَ إخبارًا))"[5]، انظرْ ((جمعَ الجوامعِ))[6] وحواشيْهِ[7] .

قولُهُ: ((أَنْ لا إلــهَ إلَّا اللهُ)) يُقدَّرُ الخبرُ مِنْ مادة الإمكانِ اهتمامًا بنفيِ الشريكِ بخلافِ الوجودِ، وقَالَ ((عبدُالحكيمِ))[8]: الأَوْلَى تقديرُهُ مِنْ مادةِ الوجودِ؛ لأَنَّ المُرادَ الردُّ على المشركينَ المعتقدينَ وجودَ غيرِهِ، تأمَّلْ .

قولُهُ: ((وحدَهُ /و4/ لا شريكَ لَهُ)) "((حالانِ متآكدانِ أو متغايرانِ، وعلى كُلٍّ فهُمَا مُؤكِّدانِ))"[9] لِمَا أَفادَهُ الحصرُ، أَفادَهُ ((الأَميرُ))[1] .

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم، السكّاكيّ/ 251 .

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كُتب الأَعاريب/ 627 .

(3) لم أَقف عليه في أحد من مصنَّفاته، وهو أَبو المعارف محمد بن علي الشافعي الحنفي، الشهير بـــ(الصبَّان)، نحويّ، إمام في اللغة، من تصانيفه: إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى، وأرجوزة في علم العروض مع شرحها، حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، وغيرها، توفي سنة (1206ه)، تنظر ترجمته في: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبدالرزاق البيطار: 1384/3، والأعلام : 296/6 ، ومعجم المؤلفين : 17/2 .

(4) ينظر: أنوار البروق في أنواء الفروق المعروف بـــ(الفروق):67/1، وهو أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، الشهير بـــ(القرافيّ)، عالم في العربية، فقيه، لغويّ، من تصانيفه الكثيرة : الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة، ومختصر تنقيح الفصول، والخصائص، توفي سنة (684ه)، تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات، الصفديّ: 146/6، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، اليعمريّ :236/1، والأَعلام: 94/1 .

(5) حاشية الأَمير على عبد السلام اللَّقانيّ/ 10 .

(6) ينظر: جمع الجوامع، السبكيّ/72، وهو كتاب في أصول الفقه، ألَّفه تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكيّ، توفي سنة (771ه)، تنظر ترجمته في : كشف الظنون: 596/1، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع / 140، وهدية العارفين: 639/1 .

(7) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحليّ على جمع الجوامع، العطَّار: 191/2 .

(8) ينظر: حاشية عبد الحكيم على المطوَّل/ 152 .

(9) حاشية الأَمير على عبد السلام اللَّقانيّ، محمد الأَمير/ 11 .

قولُهُ: ((وَ أَشْهَدُ)) جملةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الأُولى كَمَا قِيْلَ، والجامعُ بينَهُمَا عقليٌّ لاتِّحادِ المُسندِ، والمنسدِ إليهِ مَعَ مناسبةٍ في متعلَّقهما، وهي: التقارنُ في الخيالِ الَّذي هو خزانةُ الحسِّ[2] المشتركِ الَّذي هو أَوَّلُ تجويفٍ في الدِّماغِ[3]، وإنَّما عطفَهَا؛ لأَنَّه لو لم يعطفْهَا؛ لَتُوهِّمَ الرجوعُ عَنِ الأُولى مَعَ أَنَّهُما مقصودان؛ لأَنَّ العطفَ – وهو المُسمَّى عندَ علماءِ المعاني بالوصلِ[4]– يكونُ؛ لدفعِ التوهُّمِ كَمَا قَالَ في ((التَّلخيص))[5]، وأَمَّا الوصلُ؛ فلدفعِ التوهُّمِ كقولِهِم: ((لا، وأَيَّدَكَ اللهُ))، فإنَّ المُرادَ الدعاءُ لَهُ، فلو لم يأتِ بالواوِ؛ لتبادَرَ الدعاءُ عليْهِ، فالواوُ في هذا المثالِ عاطفةٌ على الجملةِ المستفادةِ مِنْ حَرْفِ الجَّواب، لكنَّ هذا يقتضي عَطْفَ الإنشاءِ على الخبرِ بالواوِ، وإن لم يكنْ للمعطوفِ عليهِ مَحَلٌّ[6]، تأمَّلْ .

قولُهُ: ((عبدُهُ))، أَيْ: ((عبدٌ مِنْ العبوديَّة))[7]، وهو المُنْهَمِكُ في طاعةِ مولاهُ، كَمَا هو اللائقُ بِهِ (ﷺ).

قولُهُ: ((ورسولُهُ)) "((مصدرٌ في الأَصلِ بمعنى: ((الرسالةِ))، قالَ الشاعرُ[8]:

---

(1) هو محمد بن محمد بن أَحمد السنباويّ الأَزهريّ، الشهير بـــ(الأَمير): عالم بالعربية، وفقيه مالكيّ، من تصانيفه التي أَكثرها حواشٍ، وشروح أَشهرها: حاشية على مغني اللبيب لابن هشام، والإكليل شرح مختصر خليل، وحاشية على شرح الزرقاني على العزية، وحاشية على شرح ابن تركي على العشماويَّة، وحاشية الأَمير على عبد السلام اللَّقاني، توفي سنة (1232ه)، تنظر ترجمته في: الأَعلام : 7/71–72 ، ومعجم المؤلِّفين : 68/9 .

(2) م خ : ((الحُسن)) .

(3) ينظر: الشفاء – الطبيعيات، ابن سينا/ 236 .

(4) ينظر: التعريفات/ 252، كشّاف اصطلاحات الفنون: 1276/2 .

(5) ينظر: تلخيص المفتاح، القزويني/ 65 ، وهو كتاب في البلاغة للقزويني المتوفى سنة (739ه)، لخّص فيه كتاب (مفتاح العلوم) السكاكيّ المتوفى سنة (626ه) ، تنظر ترجمته في: كشف الظنون عن أسامي الكتب والمتون: 210/1 ، وهدية العارفين: 153/3، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ 357 .

(6) ينظر: تلخيص المفتاح/ 65 .

(7) م خ : ((عبد العبودية)) .

(8) البيت من الطويل، وهو لكثير عزّه، ديوانه/ 110، ينظر: المعجم المفصَّل في شواهد العربية: 569/6 و 581، وورد البيت في رواية أُخرى :

لقد كذب الواشون ما بحت عندهم بليلى، ولا أرسلتهم برسيل

لقد كَذَبَ الوَاشُـونَ مـا بُحْـتُ عِنْـدَهُمُ بقـــولٍ ولا أَرســـلتُهُم برســـولِ

ولذلكَ صحَّ وقوعُهُ خبرًا عَنْ متعددٍ في آيةِ الشعراءِ[1]، والتثنيةِ في طه[2] نظرًا للنقلِ))"[3].

قولُهُ: ((صَلَّى اللهُ عليهِ)) "((إنشائيةُ معنى؛ بدليلِ قولوا: ((اللَّهُمَّ صَلِّ{[...]}))، وأغربَ ((الشيخُ يس))[4] حيثُ جوَّزَ خبريَّةَ المعنى زاعمًا أَنَّ القصدَ مجردُ الاعتناءِ، والتعظيمِ، قَالَ العلَّامةُ ((الأَميرُ)): والثوابُ في نحوِ ذلكَ لا يتوقَّفُ على نيةِ الإنشاءِ حيثُ اشتهرَ))"[5]، والأُوْلى الملاحظةُ؛ لمزيدِ الثَّوابِ .

وفي ((على)) استعارةٌ تبعيَّةٌ أَو تمثيليَّةٌ أَو تخيليَّةٌ[6]، والأَوَّلُ[7] على أَنَّ الاستعلاءَ المعنويَّ مجازٌ، وقَالَ ((الدَّمَامِيْنِيُّ))[8]: إِنَّهُ حقيقةٌ، وعليهِ فلا مجازَ[9]، وأَمَّا

(1) الآية: 16، من سورة الشعراء .

(2) الآية: 47، من سورة طه .

(3) حاشية الأَمير على عبد السلام اللَّقاني/ 11 .

(4) ينظر: حاشية يس على مختصر المعاني (ل5)، وهو يس بن زين الدّين بن أَبى بكر الحمصيّ الشافعيّ، الشهير بـــ(العليميّ)، عالم، فقيه، لغويّ مجيد، من تصانيفه: حَاشِيَة على المطول، وحاشية على الْمُخْتَصر، وحاشية على شرح التَّوْضِيح، وحاشية على شرح الْقطر للفاكهي، وحاشية على شرح التَّهْذِيب للخبيصي، وحاشية على شرح ألفية ابْن مَالك، وَغير ذَلِك من الرسائل النافعة وَله شعر كثير أَكْثَره جيد، توفيّ سنة (1061ه)، تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحلبيّ: 492/4 ، والأعلام: 8/ 130 ، ومعجم المؤلّفين: 177/13 .

(5) حاشية الأَمير على عبد السلام اللَّقاني/ 12 .

(6) أورد السيوطي في المقاليد/ 100 تفصيلًا يوضّح هذا التقارب في التعريفات الثلاثة بقوله: " الِاسْتِعَارَة التّبعيَّة: أَن يكون الْمُسْتَعَار أفعالا، أَو صِفَات، أَو حروفًا"، وقال: " الاستعارة التمثيلية: أَن يكون الْجَامِع فِي حكم الْوَاحِد"، ثم قال: "الِاسْتِعَارَة التخيلية: مَا لَا تحقق لمعناه حسًا، وَلَا عقلًا" .

(7) هامش النسخة (م ز)/ر 347، "أي هذا الاستعمال المجازيّ بأوجهه وإنَّما عبّر بالأَوّل إشارة إلى أنَّه مذهب مذهب الأوائل".

(8) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب (المزج)، الدماميني : 650/1 .

(9) فصّل الجرجانيّ في التعريفات/ 89 – 90 في الفرق بين الحقيقة والمجاز بقوله: "الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب احترز به عن المجاز، الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون

وأَمَّا الاستعلاءُ المجازيُّ فهو على مَا يَقْرُبُ مِنِ المجرورِ، كقولِهِ: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾[1]، أَيْ: ((هاديًا)).

وقولُهُ: ((وعلى آلِه))، قَالَ ((الكِسائيُّ))[2]: أَصلُهُ: ((أَوَلَ))، مِنْ: ((آلَ يَؤُلُ))؛ إذا رَجَعَ؛ لأَنَّ الشخصَ/ظ5/ يرجعُ إليهم، ويرجعونَ إليهِ؛ بدليلِ تصغيرِهِ على: ((أُوَيْلٍ)) ورُدَّ بالدورِ، وأُجيبَ بانفكاكِ الجهةِ فإنَّ توقُّفَ المُصغَّرِ على المُكبَّرِ مِنْ حيثُ الوجودُ، وأَمَّا العكسُ فمِنْ حيثُ العلمُ بالأَصالةِ، وذَهَبَ ((سيبويهِ))[3] إلى أَنَّ أَصلَهُ: أَهلُ[4]، قُلبتِ الهاءُ همزةٌ ثُمَّ الهمزةُ أَلفًا، وإنَّما قُلبتِ الهاءُ همزةً؛ توصُّلًا لقلبِهَا أَلفًا، وإلَّا فهي أَثقلُ مِنِ الهاءِ، وأَمَّا قلبُ الهاءِ أَلفًا ابتداءً فلا دليلَ عليهِ، ولا يُضافُ إلَّا إلى ذي شَرَفٍ، ولا ينافيْهِ تصغيرُ: ((الآلِ))؛ لأَنَّهُ لا يقتضي شَرَفَ المُضافِ، كَذَا قِيْلَ، على أَنَّ التحقيرَ نسبيٌّ على أَنَّ التصغيرَ يكونُ للتعظيمِ[5]، كقولِهِ[6]:

وكَـلُّ أنـاسٍ سَـوْفَ تَـدْخَلُ بيـنَهُم دُوَيْهِبَـةٌ تَصْـفَرُّ منهـا الأَنَامِـلُ

مجازًا؛ لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع؛ لأنها في اصطلاح الشرع وضعت للأركان والأذكار المخصوصة، مع أنها موضوعة للدعاء في اصطلاح اللغة ".

(1) الآية: 10 من سورة طه .

(2) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: 208/3، وهو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسديّ، الشهير بـ(الكسائيّ)، نحويّ، لغويّ، مقرئ، شاعر، من تصانيفه: المختصر في النحو، وكتاب القراءات، ومعاني القرآن، توفي سنة (189 ه)، تنظر ترجمته في: طبقات النحويين/127، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباريّ/58، ومعجم المؤلفين:84/7 .

(3) هو أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، الشهير بـ(سيبويه)، عالم نحرير، وإمام في العربية، ورأس المدرسة البصريّة في النحو، من تصانيفه: الكِتاب، توفي سنة (180ه)، تنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين/37، وطبقات النحويين/66، ومعجم المؤلّفين: 10/8 .

(4) لم أقف على هذا القول لسيبويه في كتابه، ينظر: تهذيب اللغة، مادة (أول) : 315/15 .

(5) ينظر: شرح التصريف، الثمانينيّ/383 .

(6) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة، ديوانه/ 256، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغداديّ:94/1، شرح شواهد المغني، السيوطيّ :150/1 ، وشرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة، محمد شرّاب: 239/2، والمعجم المفصّل في شواهد العربية: 271/6 .

وأَصحابُهُ: جُمْعُ صاحبٍ، على غيرِ قياسٍ على مَا قِيْلَ، وقِيْلَ: جَمْعُ صَحِبٍ بكسرِ الحاءِ، منقولٌ عَنْ صَحْبٍ بالسكونِ أَو مختصرُ صَاحِبٍ، ويُجمعُ صَحْبٌ على صِحَابٍ[1]، كَـ((كَعْبٍ))، و((كِعَابٍ)) .

قولُهُ: ((بِإِحْسَانٍ))، أَيْ: ((فِيْهِ))، والمُرادُ الإِحسانُ، ولَوْ مُجرَّدُ الإِيمانِ؛ لأَنَّ المقامَ للدعاءِ؛ فيكونُ: ((آلِهُ)) بمعنى: أَقاربِهِ أَو الأَتقياءِ، لا بمعنى: مُطلق الاتِّباعِ؛ لئلَّا يلزمُ التكرارُ.

قولُهُ: ((إِلى يومِ الدِّيْنِ)) مُتعلِّقٌ بالتابعينَ، وفيهِ أَنَّ التبعيةَ تنقطعُ قبلَهُ؛ لأَنَّ المؤمنينَ يموتونَ قبلَهُ بريحٍ لينةٍ، وأُجيبَ بأَنَّ الكلامَ على حَذْفِ مُضافٍ، أَيْ: ((إِلى قُرْبِ)) كَذَا اشتهرَ، ويُحتملُ أَنَّ: ((إِلى إِلخ)) مُتعلِّقٌ بالصلاةِ، والسَّلامِ، والمقصودُ التأبيدَ على عادةِ العربِ في التقييدِ بأَمرٍ بعيدٍ، ويريدونَ الدوامَ، كَمَا في قولِهِ[2]:

إِذَا غَابَ عَـنْكُمْ أَسْـوَدُ العَـيْنِ كُنْـتُمُ كِرَامًـا، وَأَنْـتُمْ مَـا أَقَـامَ أَلائِـمُ

قولُهُ: ((وبعدُ)) كَانَ (ﷺ) يأتي في خُطبِه بـ((أَمَّا بعدُ)) فهي مندوبةُ بناءٍ على تناولِ السُّنَّةِ جميعَ أَفعالِهِ لا أَنَّها مقصورةٌ على مَا كَانَ على وجهِ التعبُّدِ لا تشملُ مَا هو مِن العاداتِ[3] ظاهرًا، فبعضُ المؤلِّفينَ[4] يرى الاقتداءَ بنفسِ: ((بعدُ))؛ فيعدلُ إِلى الواوِ اختصارًا/و5/ واشتهرَ أَنَّها ظرفُ زمانٍ باعتبارِ النطق مكانٍ باعتبارِ الرقمِ، وهو بعيدٌ، وهي مبنيَّةٌ إِن لُوحِظَ معنى المضافِ إِليهِ، معربةٌ إِن لُوحِظ لفظُهُ أَو ذُكِرَ أَو لم يُنْوَ شيءٌ أَصلًا، والفرقُ على الأَوَّلينِ مَعَ تلازمِهِمَا أَنَّ اللفظَ في الأَوَّلِ غيرُ مقصودٍ، وفي الثاني مقصودٌ أَو المنويَّ معنى الإِضافةِ الَّتي بينَ

(1) ينظر : شرح لامية الأفعال، اطفيش: 1/ 100– 101 ، وحاشية الدمنهوريّ، الدمنهوريّ/ 9 .
(2) البيت من الطويل، وهو منسوب للفرزدق وليس في ديوانه ، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 277/8 ، وشرح شواهد المغني :799/2 ، وشرح الشواهد الشعريَّة في أمَّات الكتب النحويَّة: 66/3، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية، أميل بديع يعقوب: 118/7 .
(3) م ف : ((العبادات)) .
(4) هامش النسخة (م ز)/ ن348، "أي: وبعضهم لايذكر إلَّا مثل: (هذا مااشتدت) ومثل: (اعلم) " .

المتضايفين، وإنَّما أُضيفتْ للمضافِ إليهِ؛ لأنَّها لاتُفهمُ إلَّا بهِ أَو في الأَوَّلِ: لَمْ يُلاحَظْ لفظٌ مخصوصٌ، وفي الثاني: لُوحِظَ، قَالَ العلَّامةُ((الأَميرُ)): والكل لا دليلَ عليْهِ، والأَسهلُ أَنَّهُ ليسَ ثَمَّ إلَّا نيَّةُ اللفظِ بمعناهُ، ويجوزُ معهَا الإعرابُ، والبناءُ على حدِّ يومٍ إذا أُضيفَ للجملةِ، ويكونُ البناءُ؛ لشبَهِها بأَحرفِ الجوابِ في الاكتفاءِ بِهَا عمَّا بعدَهَا، وإنَّما بُنِيتْ على الضَّمِّ جبرًا لِمَا فاتَها في إعرابِها فإنَّها تُنصبُ أَو تُجرُّ فقط، وهذا بالنظرِ للغالبِ، وإلَّا فقالَ بعضُهم: يجوزُ رفعُها منونةً على الابتداءِ عندَ القطعِ عَنْ الإضافةِ رأسًا، وهذا الوجهُ يمكنُ جريانُهُ مَعَ عدمِ القطعِ، انظرْ ((الأَميرَ على عبدِ السلامِ)) [1] .

قولُهُ: ((كُنْتُ)) إقحامُهُ إشارةٌ إلى التقادمِ، أَيْ: ((شَرَحْتُ فيْمَا مَا مضى قديمًا)).

قولُهُ: ((القَصِيْدَةَ)) هي عندَهُم مِنْ سبعةٍ فَمَا فوقَ، ولا تُقالُ إلَّا لِمَا على حرفٍ واحدٍ.

قولُهُ: ((اللاميَّةَ))، أَيْ: ((المنسوبةَ للَّامِ)) مِنْ نسبةِ الكُلِّ إلى الجزءِ، ونُسِبَتْ لَهَا؛ لأَنَّ الرويَّ[2] عليها .

قولُهُ: ((المُسمَّاةَ)) الَّتي جُعِلَ هذا اللفظُ اسْمًا لَهَا، وفي أَسماءِ الكُتبِ الخلافُ المشهورُ[3] .

قولُهُ: ((بلاميَّةِ الأَفْعَالِ)) الإضافةُ بحسبِ الأَصلِ مِنْ إضافةِ الدَّالِ للمدلولِ، أَيْ: ((الَّتي تدلُّ على الأَفعالِ))، وأَبنيتِهَا، ولعلَّهُ أَرادَ الأَفعالَ اللُّغويةَ، فيشملُ: المصدرَ، واسمي: الفَاعِلِ، والمَفْعُولِ، ونحوَ ذلكَ، أَو أَنَّهُ خصَّ الأَفعالَ؛ لكونِ أَكثرِ القصيدةِ[4] يتعلَّقُ بِهَا لكنْ على الأَوَّلِ يحتاجُ لتقديرِ مضافٍ، أَيْ: ((لاميَّةُ دوالِ

(1) حاشية الأَمير على جوهرة التوحيد / 39 .

(2) علّق السيوطيّ في المقاليد/ 115 على الروي بقوله: "مَا يَبْنِي الشَّاعِر قصيدته عَلَيْهِ" .

(3) هل هي من قبيل أَسماء الأَجناس ؟ أَو أَعلام شخصيَّة ؟ والصحيح ما اختاره الصبَّان أَنَّها من قبيل الأَعلام الشخصيَّة، ينظر: حاشية الصبَّان على شرح الأَشمونيّ: 16/1 .

(4) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـــ(لاميَّة الأَفعال)/69 .

الأَفعالِ، والأَحداثِ))، ويحتملُ أَنَّهُ خصَّ الأَفعالَ؛ لقولِ ((المُصَنِّفِ)): "((فالفعلُ مَنْ يُحْكِمُ إلخ))"[1]، وفي نُسَخٍ: بأَبنيةِ الأَفعالِ مِنْ تسميةِ الدالِ باسمِ للمدلولِ .

قولُهُ: ((في عِلْمِ)) إمَّا صفةٌ ثالثةٌ أَو حالٌ أَو صفةٌ لـــ((لاميَّةِ الأَفعالِ))/ظ6/ أَو حالٌ منْهُ على تقديرِ الكائنِ مدلولِهَا، وهي على الأَوَّلِ مِنْ ظرفيَّةِ الدالِ في المدلولِ فهي ظرفيَّةٌ مجازيَّةٌ، وليسَ المُرادُ أَنَّهَا استوفتْ جميعَ العِلْمِ، بلْ المُرادُ أَنَّ مَا فيها نبذةٌ منْهُ، وإضافةُ عِلْمٍ إلى الصرفِ مِنْ إضافةِ المُسمَّى إلى الاسمِ .

قولُهُ: ((للإمامِ)) نعتٌ أَيضًا أَو حالٌ، وهو والأُمةُ يشتركانِ في الجمعِ والمُفردِ إلَّا أَنَّ الأَوَّلَ غَلَبَ في المُفردِ دونَ الجمعِ، والثانيُ بالعكسِ، ومِنَ القليلِ في الأَوَّلِ: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[2]، وفي الثانيِ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾[3] .

قولُهُ: ((جمالِ الدينِ))، أَيْ: ((مُجمِّلِ أَهلِهِ)) أَو ((مُجمِّلِهِ))، ومزيِّنِهِ بتقويتِهِ إيَّاهُ بإيرادِ الدلائلِ ونحوِهَا، وهذا اللقبُ بدعةٌ ليستْ مستحسنةً كَمَا قَالَ في المَدْخَلِ[4] .

قولُهُ: ((ابنِ عبدِاللهِ)) لكنَّهُ اشتهرَ بالنسبةِ لجدِّهِ، ومناقبُهُ شهيرةٌ .

قولُهُ: ((رحمَهُ اللهُ)) إنشاءُ معنى أَبرزَهُ بصورةِ الخبرِ تفاؤلًا بتحقق الرحمةِ في الخارجِ حتَّى يصحَّ الإخبارُ عنها بالماضي .

قولُهُ: ((بِشَرحِ)) مُتعلِّقٌ بالفعلِ مِنْ قولِهِ: ((شَرَحْتُ))، وهو توطئةٌ لِمَا بعدَهُ .

قولُهُ: ((بَسَطْتُهُ)) مِنْ البسطِ، وهو التوسعةُ، أَيْ: ((وسَّعتُهُ))، و((طوَّلتُهُ)) .

---

(1) أبنية الأفعال، المشهورة بـــ(لاميَّة الأفعال)/69 .

(2) الآية: 74، من سورة الفرقان .

(3) الآية: 120، من سورة النحل .

(4) المدخل، ابن الحاج: 122/1 ، وهو كتاب في الفقه، صنَّفه أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بـــ(ابن الحاج) (ت737هـــ)، تنظر ترجمته في : كشف الظنون : 1643/2، ومعجم المطبوعات العربيَّة والمعرّبة: 1283/2 .

قولُهُ: ((بكَثْرَةِ الأمثالِ)) يحتملُ أَنَّ الإضافةَ مِنْ إضافةِ مَا كَانَ صفةً أَو مِن الإضافةِ للمفعولِ .

وقولُهُ: ((بعدُ)) وإيرادُ مِنْ عَطْفِ الخاصِ نظرًا؛ لكونِهِ المهمَ، والأَمثالُ جَمْعُ مِثَالٍ على غيرِ قياسٍ مُشاكلةً، ويحتملُ أَنَّهُ جَمْعُ مَثَلٍ، أَيْ: ((نظيرٌ)) فيكونُ الجَمْعُ قياسيًا[1]، والمثالُ جزئيٌّ يذكرُ للإيضاحِ، والشاهدُ للإثبات[2] .

قولُهُ: ((وإيرادِ))، أَيْ: ((لِذِكْرِ معظمِ))، أَيْ: ((أَكثرِ موادَّ)) جَمْعُ مادةٍ، وهي مَا تركَّبَ مِن الصيغةِ[3]، فإنَّ الكلمةَ المتفرعةَ عَنْ أَصلٍ باعتبارِ كونِ حروفِ الأَصلِ أَساسًا لِمَا يتجدَّدُ مِنْ حروفٍ وحركاتٍ بناءٌ، وباعتبارِ كونِ الحروفِ المذكورةِ كالمادةِ لهَا صيغةٌ .

وقولُهُ: ((الأَفْعَالِ)) فيهِ مَا سَبَقَ[4] .

قولُهُ: ((ليكونَ)) عِلَّةً لقولِهِ: ((وبسطتُهُ إلخ)) .

قولُهُ: ((صَاحِبُهُ))، أَيْ: ((العَالِمُ)) بِمَا فيهِ جَعَلَهُ صاحبًا للكتابِ؛ تنبيهًا على عظمِهِ فهو متبوِّعٌ، والمشتغلُ بِهِ تابعٌ – كَمَا هو الغالبُ– في صاحب/و6/ مِنْ إضافتِهِ إلى المتبوعِ بخلافِ ذي فهي بالعكسِ .

قولُهُ: ((بأَبْوابِ اللُّغةِ إلخ)) مُتعلِّقٌ بقولِهِ: ((ظافرًا)) وهذهِ السجعةُ تقتضي أَنَّهُ يظفرُ بجميعِ اللُّغةِ بهذا الشرحِ، ومَا بعدَها تقيِّدُ الظفرَ بالبعضِ فهما متنافيانِ إِلَّا أَن يُقالَ: المُرادُ: ظافرًا بها حُكمًا، ومَا بعدَها على سبيلِ الحقيقةِ أَو يُقالُ: الكلامُ على حذفِ مضافٍ، أَيْ: ((بِجلِّ[5] أَبوابِ)) ومَا بعدَهُ عَطْفُ تفسيرٍ أَو منها للبيانِ، والمرادُ المبالغةُ، وإِنَّما كانَ كذلكَ؛ لأَنَّ مِنْ عَرَفَ مَا فيهِ أَتقنَ

(1) م خ : ((قياسًا)) .

(2) ينظر: كشَّاف اصطلاحات الفنون : 1447/2 .

(3) هامش النسخة (م ز)/ ن349، " قوله من الصيغة بيان لـــ(ما) وقوله: فإنَّ إلى آخره علَّة لكون المراد بالمادة هنا الصيغة، أي: وذلك لأنَّ اصطلاحهم على أنَّ الكلمة يقال لها: بناء وصيغة باعتبارين والآتي له إنَّما هو الصيغ فتعيّن حمل المادة على الصيغة" .

(4) تنظر: الصفحة 20 من التحقيق .

(5) م ف : ((بجعل)) .

الموازينَ، والأَقيسةَ، وتتبَّعَ غالبَ موادِّ اللغةِ، وينجرُّ بذلكَ؛ لتحصيلِ الباقي، وعَطْفُ السُبلِ تفسيرٌ .

وقولُهُ: ((ظَافِرًا))، أَي: ((فائزًا))[1] .

وقولُهُ: ((حَائِزًا))، أَي: ((جامعًا منها حظًا))، أَي: ((نصيبًا وافرًا))، المُراد: ((كثيرًا))[2] .

قولُهُ: ((ثُمَّ رأيتُ)) معطوفٌ على قولِهِ: ((كُنْتُ إلخ))، وثُمَّ للترتيبِ الذكريِّ[3]، والتراخيِّ مفهومٌ مِمَّا سَبَقَ[4]، ورأيتُ مِنِ الرأيِ، وهذا شروعٌ مِنْهُ في الحَامِلِ لَهُ على هذا المؤلَّفِ الصغيرِ[5].

قولُهُ: ((أَجْرُدَ)) في ((القاموسِ)) جَرَدَ الكتابَ: لَمْ يضبطْهُ[6] فكأنَّهُ هُنَا لَمَّا أَخذَ بعضَهُ تركَ ضبطَهُ، تدبَّرْ .

قولُهُ: ((مِنْ مَقَاصِدِهِ)) بيانٌ لِمَا مُقدَّمٌ مشوبٌ بتبعيضٍ، وقِيْلَ: لا يتقدَّمُ البيانُ، وعليْهِ فيُقدَّرُ المَبَيَّنُ مُتقدمًا، وقولُهُ: مَا بيانٌ أَو بدلٌ مِنِ المُقدَّرِ، وقولُهُ: مَقَاصِدُ: جَمْعُ مَقْصَدٍ، إِمَّا بمعنى: المكانُ مَجازًا أَو مَصدرٌ بمعنى: المَفْعُول .

قولُهُ: ((وأَسْرُدَ)) في ((القاموسِ))[7] مِنْ معاني السَرْدِ نَسْجُ الدرعِ، وجودةُ سياقِ الحديثِ، وهذا مِنْ عطفِ المغايرِ، والفوائدُ إِمَّا أَعمُّ مِنِ المقاصدِ أَو نفسُهَا، تأمَّلْ .

قولُهُ: ((عَزَائِمِ)) جَمْعُ عزيمةٍ، وهي: الهِمَّةُ، ومَفْعُولُ الطالبينَ محذوفٌ، أَيْ: عِلْمُ الصَّرْفِ .

قولُهُ: ((الرَّاغِبِيْنَ))، أَيْ: ((في عِلْمِ الصَّرفِ)) .

---

(1) ينظر: مقاييس اللغة: 465/3 .
(2) ينظر: م. ن: 2/ 117 .
(3) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني/426 .
(4) تنظر: الصفحة 20 من التحقيق .
(5) المُراد به: الشرح الصغير لبَحْرَق .
(6) ينظر: القاموس المحيط، مادة (الجرد) : 282/1 .
(7) ينظر: م. ن، مادة (السرد) : 301/1 .

وقولُهُ: ((فـإنَّـهُ)) عِلَّةٌ لِمَا قبلَهُ.

قولُهُ: ((جَمٌّ)) في ((القاموس)) الجَمُّ: ((الكثيرُ مِنْ كُلِّ شيءٍ))[1] .

قوله: ((الـعـوائـدُ)) يحتملُ المسائلَ العائدةَ إليَّ مِنْ كُتُبِ الصرفيّينَ، ويحتملُ العائدةَ منِّي إلى مَنْ يشتغلُ بِهِ .

قولُهُ: ((يَـسَّرَ))، أَيْ: ((سهّل النفع لكُلّ منهما))، أَيْ: ((بالشرحين المفهومين ممَّا مَرَّ))[2].

قولُهُ: ((إلـخ))، أَيْ: ((دُنْيَا وأُخْرى))[3] .

قولُهُ: ((ولإخـوانِـي)) غَلَبَ في جَمْعِ ذي/ظ7/ الدِّينِ بخلافِ الأُخوَّةِ، ففي جَمْعِ ذي النَسبِ.

قولُهُ: ((بِـمـنِّـهِ)) لا وجوبًا عليْهِ ردٌّ[4] على المعتزلةِ[5] .

قولُهُ: ((هـو))، أَيْ: ((الحَمْدُ))، بمعنى اللفظِ ففيْهِ استخدامٌ .

قولُهُ: ((بـالـلسـانِ))؛ لبيانِ الواقعِ[6]، فإنَّ الثناءَ الذكرُ، وهو لا يكونُ إلَّا باللسانِ، والأَصلُ في القيودِ بيانُ الحقيقةِ، والباءُ للآلةِ مُتعلِّقةٌ بالثناءِ .

وقولُهُ: ((بِـمَـا فـيْـهِ)) باؤهُ للتعديةِ[7] متعلِّقةٌ بِهِ أَيضًا فاختلفا معنى فلا يَرِدُ أَن يمنعَ تعلُّقُ حرفي جرٍّ متحدي اللفظِ والمعنى بعاملٍ واحدٍ، وما أُجيبَ بِهِ مِنْ أَنَّ الأَوَّلَ مُتعلِّقٌ بعاملٍ، والثاني بخاصٍ فقدْ رُدَّ بأَنَّ كُلَّ مَا وُجِدَ مِنْ صورِ الجارَّيْنِ

---

(1) القاموس المحيط، مادة (الجمُّ) : 91/4 .

(2) المُراد بهما: الشرحان الصغير والكبير لبَحْرَق على لاميَّة الأَفعال .

(3) هامش النسخة (م ز)/ ر349، "قوله: أي إلى آخره، كُتب على نسخة إسقاط في الدين والدنيا" .

(4) ينظر: حاشية الأَمير على جوهرة التوحيد/ 196 .

(5) فِرقة من الفرق الإسلامية الكبرى، كان على رأسها واصل بن عطاء (ت131ه) بعد أن اعتزل الحسن البصريّ (ت 110ه) إمام أهل السنَّة في زمانه، وتُعرف بالفرقة الكلاميّة كان لهم أتباع كُثُر من علماء ودارسين، من عقائدهم قالوا في المنزلة بين المنزلتين، وقالوا بنفي الصفات الحقيقية القديمة القائمة بذاته، وقالوا بخلق القرآن، والكتب السماوية المنزلة، وأُخذ عليهم أنَّ فِرَقًا منهم أوغلت في التجسيم، تنظر ترجمتها في : الفَرق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية، الأَسفراييني/ 18 ، والملل والنحل، الشهرستانيّ :49/1 ، والفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الأَندلسيّ: 89/2 .

(6) هامش النسخة (م ز)/ ن350، "كلام في المعنى اللغويّ مبنيّ على جعلهم إياه كالقول الشارح" .

(7) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني/37 .

كذلكَ؛ فلا وجهَ للمنعِ حينئذٍ إلَّا أَن يلاحظَ أَنَّهُ عندَ عدمِ ملاحظةِ الإطلاق، والتقييدِ، تَدبَّرْ .

قولُهُ: ((على المَحْمُوْدِ)) فيهِ الدورُ إلَّا أَن يلاحظَ التجريدُ لكنْ لا ينفعُ في قولِهِ: ((المَحْمُوْدِ))، فإن أُريدَ لازمُهَا كَانَ في التعريفِ دلالةُ الالتزامِ[1]، وهي مهجورةٌ في التعاريفِ، وبعدُ فهذا التعريفُ مبنيٌّ على ترادفِ الحمدِ والمدحِ[2]، على معنى المدحِ؛ فلا يشترطُ في المحمودِ عليهِ أَن يكونَ اختياريًّا – كَمَا يفيدُ– قولُهُ: ((أَخوَانِ))، ولَمْ يقلْ أَحدٌ باختصاصِ المدحِ بغيرِ الاختياريِّ .

قولُهُ: ((بِمَا فِيْهِ)) المتبادرُ أَنَّ الباءَ صلةٌ[3] –كَمَا تَقَدَّمَ– فيكونُ إشارةً إلى المحمودِ بِهِ، وحذفَ المحمودِ عليهِ، ويشيرُ لعمومِهِ .

قولُهُ: ((وهو إلخ))، لكنْ يَرِدُ عليهِ أَلَّا يدلَ على الاتِّصافِ؛ فلا يكونُ وصفًا بالجميلِ؛ وذلكَ لأَنَّ الوصفَ إجراءُ الصفةِ على شخصٍ، وإسنادُهَا إليهِ بأَنْ يذكرَ مَا يلزمُ مِنْ ثبوتِ مضمونِهِ اتِّصافُهُ بصفةٍ بأَن يُقالَ: هو غنيٌّ أَو كريمٌ، ولا يلزمُ مِنْ ثبوتِ <الحمدُ للهِ>[4] إلَّا ثبوتُ الوصفِ، ولا يلزمُ مِنْ ثبوتِ الوصفِ ثبوتُ الصفةِ؛ لجوازِ الوصفِ بِمَا ليسَ في الموصوفِ في الواقعِ، فالوصفُ بالحمدِ لا يدلُّ على ثبوتِ الجميلِ الَّذي هو المحمودُ بِهِ، ويُجابُ بأَنَّهُ يدلُّ عُرْفًا على قيامِ الصفةِ الكماليَّةِ، ويحتملُ أَنَّ ((الباءَ)) للسببيةِ[5] فهو إشارةٌ للمحمودِ عليهِ، ولَمْ يقيِّدْهُ

(1) أورد التهانويّ في كشَّاف اصطلاحات الفنون: 790/1 حدَّها بقوله: "وإمّا على خارج عنه أي عمّا وضع له وتسمّى دلالة الالتزام والدلالة الالتزامية أيضا كدلالة الإنسان على الضاحك " .

(2) نقل الشوكانيّ(ت1250ه) في فتح القدير: 32/1 تخصيص الحمد دون المدح لله تعالى، بقوله: " الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياريّ، وبقيد الاختيار فارق المدح فإنَّه يكون على الجميل وإن لم يكن الممدوح مختارًا كمدح الرجل على جماله وقوته وشجاعته... وقيل: إنَّ مورد الحمد كمورد الشكر؛ لأَنَّ كل ثناء باللسان لا يكون من صميم القلب مع موافقة الجوارح ليس بحمد بل سخريَّة واستهزاء " .

(3) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المُراديّ/36 .

(4) <...> ساقط من : م خ، م ف .

(5) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني/39 .

بالاختيارِ لقولهِ بعدُ: ((وهو إلخ))، وبعدَ/و7/ هذا كلِّهِ فالأَظهرُ أَنَّ هذا تعريفَ لنوعٍ مِن الحمدِ فَلَا داعيَ لتكلُّفِ مَا قيلَ هُنَا .

قولُهُ: ((أَخَوَانِ)) ضعيفٌ؛ لعدمِ مساعدةِ الاستعمالِ لَهُ، والمُرادُ: إِنَّهُمَا مترادفانِ، إِمَّا بعدمِ اعتبارِ قيدِ الاختياريِّ في الحمدِ أَيضًا – كَمَا يدلُّ عليهِ ظاهرُ عبارةِ ((الكَشَّافِ))[1]– "((وإِمَّا باعتبارِ ذلكَ القيدِ في المدحِ أَيضًا –كَمَا صرَّحَ بِهِ في تفسيرِ– قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾[2] بأَنَّ المدحَ لا يكونُ بفعلِ الغيرِ، ويؤولُ التمدُّحُ بالجمالِ، وصباحةِ الخدِّ))"[3] قالَهُ ((عبدُ الحكيمِ))، ويحتملُ أَنَّهُمَا أَخوانِ مِنْ حيثُ أَنَّ كلًا ثناءٌ بجميلٍ، وإِن تغايرا مِنْ جهةٍ أُخرى؛ لكنْ يلزمُهُ التعريفُ بالأَعمِ، والمحقِّقونَ على منعِهِ[4] .

قولُهُ: ((أَبْغِيهِ))، أَيْ: ((بُغْيَةً)) و((بِغْيَةً)) بالضَّمِّ، والكسرِ، وبُغَا بالقصرِ، وبُغاءٌ بالمدِّ مَعَ الضَّمِّ فيهما، وقدْ يُقالُ: ((بغيتُهُ الشيءَ))، أَيْ:((طلبتُهُ له))[5]، ومنهُ: ﴿يَبۡغُونَكُمُ ٱلۡفِتۡنَةَ﴾[6]، "((وابغيتُكَ إِيَّاهُ جعلتُكَ طالبًا لَهُ، وانبَغَى مُطاوعًا لبَغَى))"[7]، لبَغَى))"[7]، قَالَ ((البرماويُّ))[8]: "((قيلَ: ولَمْ يُسمعْ لَهُ إِلَّا المضارعُ[1]، وهو ينبغيُ[2] ينبغيُ[2] .

---

(1) ينظر: الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأَقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ: 10/1، وهو كتاب في تفسير القرآن ألَّفه جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، الزمخشريّ، توفيّ سنة (538ه)، كبير المعتزلة، والتفسير فيه فوائد لغوية وبلاغية جمة، تنظر ترجمته في: كشف الظنون عن أسامي الكتب والمتون: 1475/2 ، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ 114 .

(2) الآية: 7، من سورة الحجرات .

(3) حاشية عبد الحكيم على البيضاويّ، عبد الحكيم/50 .

(4) أَيْ: منع التعريف بالأَخصِّ والأَعمِّ، ينظر: تحرير القواعد المنطقيَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، قطب الدين الرازيّ / 208 .

(5) القاموس المحيط، مادة (بغيته) : 304/4 .

(6) الآية: 47، من سورة التوبة .

(7) شرح البرماويّ على لاميَّة الأفعال، البرماويّ/142 .

(8) هو شمس الدين، أَبو عبد الله محمد بن عبد الدائم الشهير بـــ(البرماويِّ)، عالم بالفقه والحديث، من تصانيفه : شرح الصدور بشرح زوائد الشذور، و اللامع الصبيح على الجامع الصحيح، وشرح لامية الأفعال،

ولكنَّ الإمامَ ((الشافعيَّ))[3] (ﷺ) يستعملُ الماضيَ في كلامِهِ{[...]}[4]، وهو حُجَّةٌ في اللغةِ خصوصًا، ونقلَهُ ((الخَطَّابيُّ))[5] عَنْ ((الكِسائيِّ))، و((الواحديِّ))[6] عَنْ ((الزجَّاجِ))[7]"[8]، فمَا قيلَ: إنَّهُ لَمْ يُسمعْ لَهُ ماضٍ غيرُ صحيحٍ .

قولُهُ: ((لـلـحمـدِ)) والمُتعلِّقُ قولُهُ: ((بَدَلًا))، و((الباءُ)) بمعنى: ((عَنْ))[9]، ويحتملُ أَنَّ الضميرَ للهِ، أَيْ: ((غيرُ طالبٍ بدلًا عَنِ اللهِ))، أَحمدُهُ، أَيْ: ((غيرُ مُستبدلٍ

تنظر ترجمته في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكانيّ: 181/2، والأعلام: 188/6–189، ومعجم المؤلفين: 132/10 .

(1) علّق الجرجانيّ في التعريفات/218 على تعريف الفعل المضارع بقوله: "ما تعاقب في صدره الهمزة والنون والياء والتاء".

(2) م ف : ((يبغي)) .

(3) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان القرشي المطلبيّ، الشهير بـــ(الشافعيّ)، إمام فقيه، وشاعر ولغوي بارع، من تصانيفه: المسند في الحديث، وأحكام القرآن، والسنن، والرسالة، توفي سنة (204ه)، تنظر ترجمته في : طبقات الفقهاء، الشيرازيّ: 1/ 71، وفيات الأعيان: 4/ 163، الأعلام: 6/ 26 .

(4) في قول البرماويّ الذي نقله الرفاعيّ نصًّا لفظة: (كثيرًا) ، وقد علّق محقق البرماويّ أنَّه تتبع كتب الإمام الشافعيّ ولم يجد هذه الكثرة في استعمال الشافعيّ، ولعلَّ الرفاعيّ أسقطها للسبب نفسه .

(5) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم، الشهير بـــ(الخطَّابيّ البستيّ)، عالم في العربية، فقيه، محدّث، من تصانيفه: إصلاح غلط المحدثين، وبيان إعجاز القرآن، وغريب الحديث، توفي سنة (388ه)، تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات : 207/7، وسَيَر أعلام النُبلاء : 23/17، والأعلام : 273/2 .

(6) هو أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي بن مَتُّوية، الشهير بـــ(الواحديّ)، مفسِّر، وعالم بالأدب، من تصانيفه: في التفسير: البسيط، والوسيط، والوجيز، وشرح ديوان المتنبي، وأسباب النزول، وشرح الأسماء الحسنى، توفي سنة (468ه)، تنظر ترجمته في: وفيّات الأعيان: 303/3 ، والأعلام: 255/4، ومعجم المؤلّفين: 26/7.

(7) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، الشهير بـــ(الزَّجَّاج)، عالم بالنحو واللغة، من تصانيفه: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، والأمالي في الأدب واللغة، وفعلت وأفعلت في تصريف الألفاظ، والمثلث في اللغة، وإعراب القرآن، توفيّ سنة (311ه)، تنظر ترجمته: وفيّات الأعيان: 46/1 ، والأعلام: 40/1، ومعجم المؤلفين: 33/1 .

(8) شرح البرماويّ على لاميَّة الأفعال/142 ، وينظر: المصباح المنير، الفيوميّ: 57/1 .

(9) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني/41 .

بهِ محمودًا أَو إلهًا غيرَهُ))، فالجملةُ إمَّا حاليةٌ أَو صلةُ لموصولٍ محذوفٍ؛ فإنَّهُ يُحذفُ إذا دلَّ عليهِ دليلٌ، وعلى هَذَا لا تُفهمُ أَنَّ الحمدَ لذاتِ مولانا .

قولُهُ: ((فِي مَحَلِ)) اقحمَهُ إشارةً إلى أَنَّ الأَصلَ في الحالِ الأَفرادُ .

قولُهُ: ((الحَالِ)) ويصحُّ أَن تكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، أَيْ: ((حمدًا لا أَبغي إلخ))، ولا يصحُّ على هذا عودُ الضميرِ على الله، كَذَا قالوا[1]، وفيه أَنَّ الموصوفَ بالجملةِ لا يُحذفُ إلَّا إذا كانَ بعضُ اسمَ مجرورٍ بـ((مِنْ)) أَو ((في)) كـ((قولِهِم)): ((مِنَّا ظعنَ ومِنَّا أَقامَ))[2] .

وقولِهِ[3]:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَم تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ ومِيسَمِ

/ظ8/ قولُهُ: ((المَدْلُوْل عَلِيْه))، أَيْ: ((دلالةُ التزامِ))[4]؛ لأَنَّهُ بمعنى الحدثِ؛ فيستلزمُ فَاعِلًا – كمَا وضَّحَهُ ((الشَّارِحُ))[5]– وهذا مَبْنِيٌّ على أَنَّ ((المُصَنِّفَ)) ((المُصَنِّفَ)) لَمْ يثنِ بالمضمونِ للجملةِ بل أَثْنَى بَهَا[6]، تَدَبَّرْ.

قولُهُ: ((عِوَضًا))، أَيْ: ((دنيويًا)) أَو ((أُخرويًّا))، وهذِهِ مرتبةُ الكُمَّلِ .

قولُهُ: ((بَل لِمَا)) المناسبُ أَن يقولَ: بل لذاتِهِ، فتَدَبَّرْ .

قولُهُ: ((يُبَلِّغُ))، أَيْ: ((الحامدَ))، فالمفعولُ محذوفٌ، ومِنْ رضوانِهِ: بيانٌ مُقدَّمٌ .

قولُهُ: ((يُقَالُ))، أَيْ: ((قولًا مطابقًا للغةِ)) .

---

(1) ينظر: شرح الرضيّ على الكافيّة: 986/1 .

(2) علَّق ابن عصفور (ت669ه) في ضرائر الشعر/ 172، بقوله: "وربما جاء ذلك في الكلام مع (من)، نحو قولهم: (منا ظعن ومنا أقام) يريدون: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام. وإنما حسن حذفه مع (من) لأنها بمعنى بعض، فكأنهم قالوا: بعضنا ظعن وبعضنا أقام".

(3) البيت من الرجز مختلف في قائله، فقيل: لحكيم بن معيَّة، أو لحميد الأَرقط، أَو أَبو الأَسود الحماني، ينظر: ينظر: خزانة الأَدب ولب لباب لسان العرب:62/5 ، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية: 156/12 .

(4) هامش النسخة (م ز)/ ن351، "أي: بناءَ على مذهب البصريين، أنَّ (ال) لاتنوب عن المضاف إليه، وإن وإن نُظر إلى مذهب الكوفيّين كانت الدلالة من (ال)" .

(5) المُراد به: بَحْرَق – رحمه الله .

(6) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـ(لاميَّة الأَفعال)/69 .

قولُهُ: ((بَلَّغْتُ الشيءَ))، أَيْ: ((غيري لحذفِ المَفْعُولِ)) .

وقولُهُ: ((بالتَّضْعِيْفِ))، أَيْ: ((تكريرِ العينِ))، لا للتضعيفِ الصَّرفيِّ، وهو جَعْلُ العينِ، واللَّامِ مِنْ جنسٍ واحدٍ كَـ(مَسَّ)، و(ظَلَّ) .

قولُهُ: ((مَصْدَر رَضَى))، أَيْ: ((على غيرِ القياسِ)) – كَمَا قَالَ في ((الخُلاصةِ))[1]:

وفَعْلُ اللَّازمِ بابُهُ: فَعُلَ *.....*

قولُهُ: ((بالتخفيف))، ويُقالُ: بالتشديدِ، كقولِهِ[2]:

***.....* وأنتَ بما أَملتَ منْكَ جَديرُ**

قولُهُ: ((وهو هُنَا))؛ لأَنَّ المصدرَ لا معنى لَهُ هُنَا .

قولُهُ: ((العَامِلُ فِيْهِ إلخ)) يلزمُ عليهِ، وعلى ما قبلَهُ الإخبارُ عَنِ المصدرِ قبلَ استفياءِ معمولِهِ، وهو ممنوعٌ إلَّا أَن يُقالَ: مَا مَرَّ[3]، وعَمَلُ المَحلي، وهو قليلٌ، والأَحسنُ أَن يكونَ معمولًا لمحذوفٍ[4]، ويكونُ حميدًا بالاسميَّةِ، والفعليَّةِ والفعليَّةِ كَذَا قالوا، ويظهرُ أَنَّ تقديرَ الفِعْلِ مُتعيَّنٌ لأَمرٍ آخَرَ، وهو لزومُ التنافي على مَا لـ((لشَّارِحِ))؛ لأَنَّ الحمدَ بالنسبةِ لقولِهِ: ((لا أَبغي)) معناهُ لذاتِهِ هُنَا؛ لبلوغِ المأمولِ فكأَنَّهُ قَالَ: أَحمدُهُ لذاتِهِ لا لذاتِهِ، ولا يخفاكَ مَا فيهِ .

---

(1) الرجز من ألفية ابن مالك/ 40، وعجزه:

..... كفرحٍ وكجوىً وكشلل

(2) البيت من البسيط، وهو لأبي نؤاس، ديوانه/86 ، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 502/2 ، وتتمة صدر البيت قوله:

وإني جدير إذ بلغتك بالمنى *.....*

والشاعر ليس من عصر الاستشهاد لكن يستأنس بشعره، والقياس يتحمّل إراد شعره .

(3) تنظر: الصفحة 27 من التحقيق .

(4) م خ : ((لحذف)) .

قولُهُ: ((ثُـمَّ)) أَتى بها؛ لتراخِي الرتبةِ، فإنَّ مَا يتعلَّقُ بالخالق أَهمُّ، وهذا التراخيُ تنزيليٌّ فإنَّ تغايرَ البحثينِ مُنَزَّلٌ منزلةَ التراخي في الزمنِ وإلَّا فتراخي ثُمَّ وترتيبُها إنَّما هو في المُفردِ، انظرْ حاشيةَ شيخِ مشايخِنَا ((العطَّارِ))[1] على ((المُصَنَّفِ))، ولا يخفاكَ مَا في هذا .

قولُهُ: ((خَيْـرِ)) قالَ العلَّامةُ ((العطَّارُ)): "((مشتركٌ فإنَّهُ يكونُ مصدرَ خارَ يَخِيْرُ خَيْرًا ضدَ الشرِّ، و{[...]} اسمًا غيرَ مصدرٍ، ولا صفةً، نحوُ: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾[2]، أَيْ: ((مالًا))، ويكونُ صفةً مخفَّفَ خيرٍ{[...]}، ويكونُ/و8/اسمَ تفضيلٍ حُذِفَتْ همزتُهُ؛ للتخفيفِ))"[3]، قالَ ((الشَّارِحُ)): ((وهو المُرادُ هُنَا))، قالَ ((العَطَّارُ)): والحصرُ ممنوعٌ بلْ المصدريةُ ممكنةٌ على سبيلِ المبالغةِ؛ بلْ لا مبالغةَ؛ فإنَّهُ أَصلُ الموجوداتِ[4] .

وفيهِ أَنَّ الإضافةَ للورى تُبطل ما قالَ بلْ قولُهُ: ((فإنَّه إلخ)) لا ينتجُ مُدَّعاهُ، تأمَّلْ.

قولُهُ: ((وَالـصَلاةُ)) أَظْهَرَ؛ لأَنَّ المُرادَ اللفظُ، ومَا في ((المُصَنَّفِ))[5] المرادُ بهِ: الرحمةُ الزائدةُ على الواصلِ لهُ (ﷺ)[6]، وهذا تفسيرٌ لصلاةِ الآدميينَ الَّتي صلاةُ صلاةُ ((المُصنِّفِ)) منها، أَيْ: ((دعاؤُه)) بقولِهِ: ((ثُمَّ الصلاةُ))، وأَمَّا الصلاةُ في ((المُصنَّفِ)) فلمْ يتكلَّمْ عليها، والأَوْلَى أَن يقولَ: إنَّ الصلاةَ في اللغةِ مِنْ اللهِ الرحمةُ،

(1) ينظر: حاشية العطّار على لاميَّة الأَفعال/ 144 ، وهو حسن بن محمد بن محمود، الشهير بـــ(العطَّار)، فقيه عالم أديب، من تصانيفه: حاشيته على لاميَّة الأَفعال، وكيفية العمل بالاسطرلاب والربعين المقنطر والمجيب والبسائط، وكتاب في الإنشاء والمراسلات، وديوان شعر، وحواش في العربية والمنطق والأصول، توفي سنة (1250ه)، تنظر ترجمته في : حلية البشر: 468/1 ، والأَعلام: 220/2 ، ومعجم المؤلفين: 284/3- 285 .

(2) الآية: 180، من سورة البقرة .

(3) حاشية العطّار على لاميَّة الأَفعال/ 145 .

(4) ينظر: م. ن/ 145 .

(5) المُراد به: لاميَّة الأَفعال .

(6) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـــ(لاميَّة الأَفعال)/69 .

ومِنْ غيرِهِ الدعاءُ؛ فيكونُ قد بيَّنَ الصلاةَ في ((المُصنَّفِ))؛ لأَنَّ المُرادَ صلاةُ اللهِ لا صلاةَ ((المُصنِّفِ)) كما هو ظاهرٌ.

قولُهُ: ((وخَيْرُ)) المناسبُ أَن يُقالَ: ومتى أُطلقَ خيرُ الورى لا ينصرفُ إِلَّا لنبيِّنا (ﷺ)؛ لأَجلِ أَن يصحَّ قولُهُ: ((ولهذا إلخ))، وعبارتُهُ في ((كبيرِهِ)) بعدَ أَن قالَ: مثل ما هنا؛ "((لتعيِّنِ هذا الوصفِ لهُ (ﷺ)))"[1]، والأَوْلَى فيها مثلُ ما ذكرْنَا .

قولُهُ: ((سَيِّدِ)) أَصلُهُ: عندَ البصريِّينَ[2]((فَيْعِلٌ)) بكسرِ العينِ، وتقديمِ الياءِ، وعندَ البغداديّينَ[3] كَذلِكَ إِلَّا أَنَّه بفتحِ العينِ، وعندَ ((الفرّاءِ))[4] بتقديمِ العينِ بدليلِ: ((سيائدُ)) بالهمزِ.

قولُهُ: ((سُؤُدُدَا)) "((بفتحِ الدالِ، وضمِّها مع ضَمِّ السينِ فيهما))"[5]، قالَهُ في ((الكبيرِ)).

قولُهُ: ((سَادَاتُ الأُمَّةِ)) قصدَ تفسيرَ الضميرِ في ((المُصَنَّفِ))[6].

قولُهُ: ((شَرْعِيٌّ)) والمرادُ هُنا: أَتْقِيَاءُ أُمَّتِهِ بدليلِ قولِهِ: ((ساداتُنَا))، و((الفُضَلَا))[1]، لا كَمَا صنعَ ((الشارحِ))، تدبَّرْ .

---

(1) فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـــ(الشرح الكبير)/26 .

(2) ينظر: الكتاب، سيبويه : 366/4 .

(3) ينظر: المُنْصِف، ابن جنِّيّ : 16/2 ، والبغداديّون نسبة إلى بغداد، وهم جماعة نحويَّة خلطوا بآرائهم النحويَّة لا هو بالبصري الخالص، ولا بالكوفي الصريح، وإنّما هو مذهب يقوم على الاطِّلاع على النحويين، وأنّ السبب في نشوء هذا المذهب هو تلاقي المذهبين البصري والكوفي في بغداد على يد شيخين من شيوخهما تنافسا على رئاسة النحو في بغداد وعملا على نشر مذهبيهما بين الدارسين، وهذان الشيخان هما: أبو العباس ثعلب الكوفي وأبو العباس المبرّد (ت285ه) البصري، تنظر ترجمتهم في : أخبار النحويين البصريين/72، وتاريخ العلماء النحويين/ 55، وطبقات النحويين واللغويين/177 .

(4) لم أَقف عليه في تصانيفه، ينظر: شرح تصريف الملوكي، ابن يعيش/ 464، والممتع في التصريف/ 322 ، و الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (115): 597/2 ومابعدها ، وشرح الرضيّ على الشافية: 154/3، وهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الأسلميّ، الشهير بـــ(الفرّاء) رأس المدرسة الكوفيّة في النحو، أديب، مشارك في بعض العلوم، من تصانيفه: آلة الكتابة، والمقصور والممدود، توفيّ سنة (207 ه)، تنظر ترجمته في: طبقات النحويين/132، ونزهة الألباء/81، ومعجم المؤلفين:198/13 .

(5) فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـــ(الشرح الكبير)/ 26 .

(6) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـــ(لاميَّة الأَفعال)/69 .

قولُهُ: ((جَمْعُ))، أي: عندَ ((الأَخفشِ))[2]، وإلَّا فـ((فَعُلٌ)) عندَ ((سيبويهِ)) ليس مِنْ صيغِ الجُموعِ[3].

قولُهُ: ((جَمْعُ قـلَّـةٍ)) الصوابُ حذفُهُ كَمَا في بعضِ النُسَخِ؛ فإنَّهُ مِنْ جُموعِ الكثرةِ .

قولُهُ: ((على غيرِ قياسٍ))، قالَ في ((التوضيحِ))[4]، ويكثرُ: ((فُعَلاءُ)) في فاعلٍ دالٍّ على معنى كـ((الغريزةِ)): كـ((عَاقِلٍ))، و((صَالِحٍ))، و((شَاعِرٍ))[5]، قالَ شارحُهُ: "((فإنَّ العقلَ، والصلاحَ والشِّعرَ مِنَ الأَوصافِ الشبيهةِ بالأَوصافِ الغريزيَّةِ: كـ((الكرمِ))، و((البخلِ)) مِنْ جهةِ أَنَّ كلًّا منها غيرُ مُكتسبٍ))"[6] .

قولُهُ: ((مَا فَضَّلَهُم)) مِنْ صُحبتِهِ[7]، ورؤيتِهِ، والانتسابِ إليهِ، واتباعِهِ، كما في ((كبيرِهِ))[8]، قالَ فيهِ، والمرادُ:/ظ9/ الدعاءُ لهم، والاستغفارُ لهم، والمناسبُ إسقاطُ الاستغفارِ، تأمَّلْ .

---

(1) ينظر: م . ن .

(2) لم أقف عليه في تصانيفه، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري: 9/1، وحاشية العطّار على لاميَّة الأفعال/147، و شرح لاميَّة الأفعال (اطفيش)/100- 101، ومافات الإنصاف من مسائل الخلاف، بيومي/452، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخيّ المجاشعيّ، الشهير بـ(الأخفش الأوسط)، عالم في العربية، ورأس المدرسة البصرية في النحو، من تصانيفه: معاني القرآن، والعَروض، توفي سنة (215 ه)، تنظر ترجمته في : أخبار النحويين/39، وإنباه الرواة : 36/2، ومعجم المؤلفين: 231/4 .

(3) ينظر: الكتاب: 625/3 .

(4) ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ: 3/ 320 ، وهو كتاب في النحو، ألّفه ابن هشام الأنصاريّ، توفي سنة (761ه) شرح فيه ألفية ابن مالك الجيّانيّ، توفي سنة (672ه)، تنظر ترجمته في: كشف الظنون: 152/1، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ 303، وإيضاح المكنون: 293/3 ، وهدية العارفين: 465/1 .

(5) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو : 545/2 .

(6) م. ن : 545/2 .

(7) هامش النسخة (م ز)/ ر351، "أي: رجوع الفضلا للصحب" .

(8) فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـ(الشرح الكبير)/ 26 .

قولُهُ: ((وبعدُ)) قَصَدَ ((المُصَنِّفُ)) بيانَ "((الغرضِ الداعيِّ إلى هذا النظمِ، وهو الحثُّ على علمِ التصريفِ الَّذي يتوصَّلُ بهِ إلى علمِ اللغةِ الَّتي يتوصَّل بها إلى فهمِ كتابِ اللهِ – تعالى– وسنَّةِ نبيِّهِ ﷺ))"[1]، قالُهُ في ((الكبيرِ)) .

قولُهُ: ((وبعدُ)) الواوُ لعطفِ قصَّةٍ على قصَّةٍ، والأُولى؛ للتمهيدِ للتصنيفِ، والثانيةُ؛ لبيانِ سببِهِ، ولا يَرِدُ مَنْعُ عطفِ الإخبارِ على الإنشاءِ؛ لأَنَّهُ في غيرِ عطفِ القصَّةِ، وأَجابَ بعضٌ[2]بأَنَّهُ مِن العطفِ على الخبرِ؛ فإنَّ جملةَ الحمدِ خبريَّةٌ، وردَّهُ ((العَطَّارُ))[3] بأَنَّهُ لا يظهرُ في الصلاةِ؛ لأَنَّها إنشائيَّةٌ، قالَ ((الشارحُ)) في ((كبيرِهِ)): إنَّ إنَّ ((بعدَ)) متضمنةٌ معنى الابتداءِ[4]؛ فلهذا حسنُ بعدَها الفاءُ، قالَ ((العَطَّارُ)): "((وتوجيهُ فسادِهِ غَنِيٌّ عن البيانِ))"[5] .

ويحتملُ أَنَّ مرادَهُ بمعنى الابتداءِ: المعنى الملابسُ لهُ، وهو العمومُ الَّذي يُنزلُ المبتدأَ منزلةَ الشرطِ؛ فيُقرنَ بالفاءِ ما بعدَهُ؛ لأَنَّ كلمةَ الظرفِ تجري مجرى الشرطِ كما في: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[6]، تدبَّرْ .

قولُهُ: ((المَبْنِيَّةِ)) لعلَّهُ الروايةُ وإلَّا فلا مانعَ مِن النصبِ مع نيَّةِ لفظِ المضافِ إليهِ.

قولُهُ: ((لقَطْعِهَا)) الأَظهرُ أَنَّها ((اللامُ)) بمعنى: ((عندَ)) بيانٌ؛ لمحلِ البناءِ، وإلَّا بأَن كانَ علَّةً للبناءِ– كما هو ظاهرُهُ– فلا يصحُّ؛ لأَنَّهُ يتحقَّقُ مع النصبِ، وليسَ القطعُ مِنْ أَسبابِهِ، ولا يصحُّ أَن يكونَ علَّةً للحكمِ عليها بأَنَّها مِن الظروفِ – كما هو ظاهرٌ– وهو متعلِّقٌ بـ((مبنيةٍ))، ويحتملُ أَنَّ المُرادَ بقولِهِ: ((لقطعِها إلخ)) تضمّنُها معنى الإضافةِ .

---

(1) فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـ((الشرح الكبير))/ 27 .
(2) ينظر: شرح اطفيش على لاميَّة الأَفعال/ 124 – 125 .
(3) ينظر: حاشية العطّار على لاميَّة الأَفعال/ 149 .
(4) ينظر: فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـ((الشرح الكبير))/27 .
(5) حاشية العطّار على لاميَّة الأَفعال/ 151 .
(6) الآية: 11، من سورة الأحقاف .

قولُهُ: ((والمُرادُ))؛ لأَنَّ كلامَ ((المُصَنِّفِ))[1] المتبادرَ منهُ الفعلُ الاصطلاحيُّ، وليسَ بـ((مرادٍ)) على ما فهمَهُ .

قولُهُ: ((مِنْ ماضٍ))، أَيْ: ((مُجرّدٍ)) أَو ((مَزيدٍ))، وكذا يقالُ: ((فيما بعدُ))[2] .

قولُهُ: ((مَعَ إلخ)) ينافي قولَهُ: ((وإنَّما إلخ)) على كلامِهِ يكونُ التصرّفُ عبارةً عن التنقُّلِ من حالِ القياسيَّة إلى غيرِها، لكنْ لا يناسبُهُ قولُ ((المُصَنِّفِ)): "((يَحزْ إلخ))"[3]، والظاهرُ أَنَّ المُرادَ: الفعلُ الماضيُّ – كمَا يُؤخذُ مِنْ كلامِ المُصنِّفِ بعدُ– وتصرّفُهُ/و9/ يكونُ إلى مضارعٍ، وأَمرٍ وغيرِهما، ويدلُّ له قولُ ((الشَارِحِ)) : ((وتصرُّف إلخ)) .

قوله: ((ومعناهُ))، أَيْ: ((التضمنيُّ)) .

قولُهُ: ((وغيرُ ذلكَ)) كـ((اسمِ)) الآلةِ فـ((انحصرَتْ)) أَبوابُ المنظومةِ في المُجرَّدِ وتصاريفِهِ، وأَبنيةِ الفعلِ المزيدِ فيهِ، وتصاريفِهِ، وأَبنيةِ أَسماءِ الفَاعِلِيْنَ، والمَفْعُوْلِيْنَ مِنِ المُجرَّدِ، والمَزيدِ <فيهِ>[4]، وأَبنيةِ المَصادرِ كذلكَ، وأَسماءِ الزَّمانِ، والمكانِ، وما يلتحقُ بهما مِنِ الآلةِ وغيرِها[5].

قولُهُ: ((وبِهِ)) أَي: بـ((لفظِ التَّصريفِ))، وقَدْ علمتَ حدَّهُ بأَنَّه: ما يُبحثُ فيهِ عنْ أَحوالِ أَبنيةِ الكَلِمِ، والمُرادُ بالكَلِمِ: الأَفعالُ الغيرِ الجامدةِ، والأَسماءِ المتمكنةِ، وأَمَّا المبنياتُ، والحروفُ، والأَفعالُ الجامدةُ فلا يتعلَّقُ بِها هذا الفنُ كمَا في ((الخُلاصةِ))[6].

قولُهُ: ((وإنَّما خصَّ إلخ)) عبارتُهُ في ((كبيرِهِ)): "((وهو في الفِعْلِ أَصلٌ لكثرةِ تغيِّرِهِ؛ لظهورِ الاشتقاقِ فيهِ، و((النَاظِمُ))[7] –رحمَهُ اللهُ– خَصَّ هذهِ المنظومةَ

(1) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـ(لاميَّة الأَفعال)/69 .
(2) تنظر: الصفحة 85 من التحقيق .
(3) أَبنية الأَفعال، المشهورة بـ(لاميَّة الأَفعال)/69 .
(4) <...> ساقط من : م خ، م ف .
(5) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـ(لاميَّة الأَفعال)/69 ، ومابعدها .
(6) ينظر: ألفية ابن مالك/ 73 .
(7) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـ(لاميَّة الأَفعال)/69 .

بالفعلِ؛ لِمَا ذكرَهُ مِنْ أَنَّ أَحكامَهُ مفتاحُ مُحكمِ اللغةِ))"[1]، فـ((الباءُ)) هنا بمعنى: ((في))[2]، و((مِنْ)) بمعنى: ((اللَّامِ)) أَو ((باءِ النسبةِ))[3] فالمناسبُ موافقةُ ما في ((الكبيرِ))[4]، وهذا على أَنَّ ((أَصلَ)) ليستْ صيغةَ تفضيلٍ، وعلى أَنَّها صيغةُ تفضيلٍ يردُ أَنَّ الاسمَ ليس بأَصلٍ؛ فيجابُ بأَنَّهُ على غيرِ بابِهِ، ويقالُ: مَا مَرَّ[5] .

وقولُهُ: ((إِنَّما إلخ)) لعلَّه أَرادَ بقولِهِ: ((خَصَّ إلخ))، أَيْ: ((خصَّها في الواقعِ))، أَيْ: ((غالبَها))، ويحتملُ: إِنَّهُ خصَّها، بقولِهِ: ((فالفِعْلُ))، ويتحمَّلُ حيثُ سُمِّيَتْ: ((لاميةُ الأَفعالِ))، تأمَّلْ.

قولُهُ: ((مَا يدخلُ))، أَيْ: ((دخولًا حسيًّا)) بحسبِ الأَصلِ .

قولُهُ: ((يُذَكِّرُ إلخ)) المناسبُ ما في ((الكبيرِ)): "((جمعُ سبيلٍ، وهو الطريقُ يُذكَّرُ كلٌّ منهما، ويُؤنَّثُ))"[6] .

قولُهُ: ((بِمَعْرِفَةِ)) إِن كانتِ الباءُ لـ((السببيَّةِ))[7] مُنِعَ؛ فإنَّ أَحكامَ التصريفِ للأَفعالِ بالنقلِ عَنْ أَهلِ اللغةِ المفرِّقِيْنَ بينَ فَعُلَ بالضَّمِّ والفتحِ والكسرِ، وإن كانت بمعنى: ((مع))[8] فلا حاجةَ إليهِ، وإن أَرادَ أَحكمَ علمَ التصريفِ – – كَما قالَ في ((كبيرِهِ))[9]– مُنِعَتِ الملازمةُ إِلَّا أَن يُقالَ: إِحكامًا تامًّا، وكلٌّ هذا بمعزلٍ

(1) فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـ(الشرح الكبير)/ 27 .
(2) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني/40 .
(3) ينظر: م. ن/310 و 313 .
(4) ينظر: فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـ(الشرح الكبير)/ 27 .
(5) تنظر: الصفحة 30 من التحقيق .
(6) فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـ(الشرح الكبير)/ 28 .
(7) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني/39 .
(8) ينظر: م. ن/40 .
(9) فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـ(الشرح الكبير)/ 28– 29 .

بمعزلٍ عَنْ مُرادِ ((المُصَنِّفِ))[1]، فإنَّهُ أَرادَ ما قلْنَا[2]، وقصدَ بهِ التوطئةَ لمقولةِ: ((فهاكَ إلخ))[3]، تأمَّلْ.

قولُهُ: ((وَذَلِكَ)) يدلُّ على أَنَّ ((الباءَ)) بمعنى: ((معَ))[4]، وقد عرفْتَ أَنَّ حوزَ حوزَ الأَبوابِ لا يتوقَّفُ على معرفةِ الأَبنيةِ، والأَوزانِ الصرفيَّةِ /ظ10/.

قولُهُ: ((لِيَرُدَّ)) إذا كانَ المنقولُ عنهم الصيغَ المعلومةَ، فأَيُّ فائدةٍ للرَدِّ ؟! وقولُ ((الشَّارِحِ)) : ((والمعنى إلخ)) أَحسنُ مِنْ قولِهِ في ((كبيرِهِ)): "((والمعنى إنَّ مَنْ أَحكمَ علمَ التصريفِ حوى أَبوابَ اللغةِ، وأَحاطَ بطرقِها))"[5]، فإنَّ مَا هُنَا موافقٌ لغرضِ ((النَّاظِمِ)) [6].

قولُهُ: ((الأَبنيةَ))، أَيْ: ((الموازينَ)) .

قولُهُ: ((فَهْوَ))، أَيْ: ((لأَنَّ معرفةَ الأَوزانِ مِنْ غيرِ موزونٍ لا فائدةَ فيها))، ولا يُعرفُ الموزونُ بأَنَّهُ موافقٌ لذلكَ الميزانِ مثلًا إلَّا بكلامِ أَهلِ اللغةِ الَّذينَ يضبطونَ الأَلفاظَ .

قولُهُ: ((فَهْوَ إلخ))، أَيْ: وَمَنْ عَرَفَ موادَّ علمِ اللغةِ بالنقلِ، والمطالعةِ، ولايَعْرِفُ الموازينَ، والأَقيسةَ الَّتي يُرَدُّ بها كُلُّ نوعٍ إلى نوعِهِ فَهْوَ لغويٌّ فقط، لا يذوقُ حلاوةَ علمِ العربيةِ .

قولُهُ: ((فأَوْرَدْتُ)) فَذَكَرَ للفعلِ الرُّباعيِّ، نحوُ: ((مائةَ مثالٍ))[7]، ولـ((فَعُلَ)) ولـ((فَعُلَ)) المضمومِ، نحوُ: ((مائةً)) أَيضًا[8]، ولـ((فَعِلَ)) المكسورِ، نحوُ: ((ثلثمائةً وسبعينَ))[9]، منها نحوُ: ((أَربعينَ لونًا))[1]، ولمَا اشتركا فيهِ، نحوُ: ((خمسينَ

(1) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـ(لاميَّة الأَفعال)/69 .
(2) تنظر: الصفحة 22 من التحقيق .
(3) تنظر: الصفحة 23 من التحقيق .
(4) ينظر: الأُزهية في حروف المعاني/ 286 ، والجنى الداني في حروف المعاني/40 .
(5) فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأَفعال المشهور، بـ(الشرح الكبير)/ 28 .
(6) ينظر: أَبنية الأَفعال، المشهورة بـ(لاميَّة الأَفعال)/69 .
(7) ينظر: فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأَفعال المشهور، بـ(الشرح الكبير)/ 37- 40 .
(8) ينظر: م. ن/ 40 – 43 .
(9) ينظر: م. ن / 45 - 55 .

مِثالًا))[2]، ولِمَا اشتركَ فيهِ الثلاثةُ، وهو المُثَلَّثُ، نحوُ: ((ثلاثينَ مثالًا))[3]، ولِمَا فاؤُه واوٌ مِنْ ((فَعَلَ)) المفتوحَ كَـ((وَعَدَ)) ((سبعينَ))[4]، ولِمَا عينُهُ ياءٌ كَـ((بَاعَ)) ((ثمانينَ))[5]، ولِمَا لامُهُ ياءٌ كَـ((رَمَى)) ((ستينَ))[6]، ولمضاعفِهِ اللَّازمِ كَـ((حَنَّ)) ((مائةً))[7]، والمُعدَّى كَـ((سَدَّه)) ((مائةً وعشرينَ))[8]، ولِمَا عينُهُ واوٌ كَـ((قَالَ)) ((مائةً وثلاثينَ))[9]، ولِمَا لامُهُ واوٌ كَـ((دَعَا)) ((ثمانينَ))[10]، وللحَلقيِّ المفتوحِ كَـ((مَنَعَ)) ((مائةً وسبعينَ))[11]، والمكسورِ كَـ((يَبْغِي)) ((ستةً))[12]، والمضمومِ كَـ((يَدْخُلُ)) ((أربعةَ عشرَ))[13]، ولغيرِ الحَلقيِّ المضمومِ كَـ((نَصَرَ)) ((مائتينَ وعشرينَ))[14]، والمكسورِ كَـ((ضَرَبَ)) ((مائةً وستينَ))[15]، ولِمَا يجوزُ ضمُّهُ وكسرُهُ ((مائةً وأربعينَ))[16] إلى غيرِ ذلكَ مِنْ الأَمثلةِ؛ فيصيرُ مجموعُ أَمثلةِ الفعلِ المُجرَّدِ رُباعيًّا، وثُلاثيًّا مضمومًا، ومكسورًا، ومفتوحًا بأَنواعِهِ قريبًا من أَلفي مثالٍ، وذلكَ معظمُ موادِّ اللغةِ بحيثُ لا يفوتُ على مَنْ عَرَفَ ذلكَ منها إلَّا القليلُ.

---

(1) ينظر: م. ن / 43 ومابعدها .
(2) ينظر: م. ن / 56 .
(3) ينظر: م. ن / 53 ومابعدها .
(4) ينظر: م. ن / 66 – 68 .
(5) ينظر: م. ن / 69– 70 .
(6) ينظر: م. ن / 71– 72 .
(7) ينظر: م. ن / 73– 74 .
(8) ينظر: م. ن / 74– 77 .
(9) ينظر: م. ن / 92– 95 .
(10) ينظر: م. ن / 96– 98 .
(11) ينظر: م. ن / 99– 106 .
(12) ينظر: فتح الأَقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور، بـ(الشرح الكبير)/ 106 .
(13) ينظر: م. ن / 106– 107 .
(14) ينظر: م. ن / 114– 119 .
(15) ينظر: م. ن / 119– 123 .
(16) ينظر: م. ن / 123– 126 .

قولُهُ: ((فـي بـاب إلـخ))، أَيْ: ((ويُستخرجُ منها أَمثلةُ المزيدِ فيهِ))، وأَمثلةُ المصادرِ، واسمي الفَاعِلِ، والمَفْعُولِ منهما؛ فيتحصّلُ مِنْ ذلكَ مَا لايُحْصَى مِنْ الأَمثلةِ .

قولُهُ: ((فَـهَـاكَ)) الفاءُ فصيحةٌ .

قولُهُ: ((حَـرْفُ))/و10/ وتُبدلُ همزةٌ تتصرَّفُ تصرُّفَ الكافِ .

قولُهُ: ((وَنَـظَمَ))، أَيْ: ((بحسب الأَصل))، والمُراد: منها المنظومُ مِنْ إطلاق اسمِ البعضِ، وإرادةِ الكُلِّ لا لعلاقةِ اللُّزومِ، كَذَا قَالَ ((الأَميرُ))[1]، وفيهِ أَنَّ علاقةَ الكُلِّيةِ لا بُدَّ فيها مِنْ التركيبِ الحسيِّ الحقيقيِّ – كما صرَّحَ بِهِ ((الناصرُ))[2]– والقاسمُ[3]، ويمكنُ أَنَّ العلاقةَ هُنَا التعلُّقُ الاشتقاقيُّ.

قولُهُ: ((مَـعْـرَفَـةُ)) المناسبُ إِسقاطُهُ؛ فإذا عَرَفَ الأَبنيةَ لا يكونَ لها فائدةٌ إِلَّا بمعرفةِ المُوادِّ، فحينئذٍ يتأتّى أَن يحوزَ معظمَ أَبوابِ اللُّغةِ .

قولُهُ: ((الـنَظْمِ))، أَيْ: ((المُرادِ))، وهو ((مائةٌ وثمانيةٌ)) وإِلَّا فالنظمُ في ذاتِهِ لا يضيقُ، تدبَّرْ .

قولُهُ: ((وَقَـد)) تعليلٌ لِمَا قبلَهُ .

قولُهُ: ((الـجُمَلا)) هي المهمُّ فيمَا سَبَقَ[4] .

قولُهُ: ((كـمَـعْـرِفَـةِ)) المناسبُ إِسقاطُهُ هُنَا، وفيمَا بعدُ .

قولُهُ: ((إذ لا تَـعْظُمُ)) رُبَّما يفيد أَنَّ الجُمَل، والمهمُّ هو الشاذُّ، وهو خلافُ مَا سَبَقَ[1] .

---

(1) ينظر: حاشية الأَمير على الأَزهريَّة، محمد الأَمير/ 8 .

(2) لم أَقف عليها في تصانيفه، وهو ناصر الدين أبو عبدالله محمد، الشهير بـــ(اللقانيّ)، فقيه، أُصولي، صرفيّ، من تصانيفه: حاشية على شرح جمع الجوامع في أُصول الفقه، وحاشية على شرح التصريف للزنجانيّ، توفي سنة (958ه)، تنظر ترجمته في: معجم المؤلفيّن: 203/9 .

(3) لم أَقف عليه في تصانيفه، وهو شهاب الدين أحمد بن قاسم الصبّاغ العبّادي، الشهير بـــ(القاسم)، عالم، لغويّ، أُصولي، صرفيّ، من تصانيفه: الآيات البينات شرح جمع الجوامع، وشرح الورقات لإمام الحرمين، وحاشية على شرح ابن الناظم، وحاشية على قطر الندى ، توفي سنة (994ه)، تنظر ترجمته في: الكواكب السائرة: 111/3، والأَعلام: 198/1 ، ومعجم المؤلفين: 48/2 .

(4) تنظر: الصفحة 35 من التحقيق .

References

- Al-Yawaqit Al-Takhimin fi A'ayan Madhhab Alam Al-Madinah: 1/82, Al-Alam: 1/202, Al-Alam Al-Sharqiyyah in the Fourteenth Century AH: 2/74, and the Dictionary of Authors: 2/57 and Isnad Al-Masryeen/ 285.
- Al-Alam Al-Sharqiyyah in the fourteenth century AH: 2/74, and the chains of transmission of the Egyptians / 286.
- The precious jewels in the notables of the madhhab of the scholar of Medina: 1/82.
- Sheikh Muhammad bin Muhammad Makhlouf **The pure tree of light in the classes of the Malikis**,: 1/586
- Al-Yawaqit Al-Takhimin fi A'ayan Madhhab Alam Al-Madinah: 1/82, Al-Alam: 1/202, Al-Alam Al-Sharqiyyah in the Fourteenth Century AH: 2/74, and the Dictionary of Authors: 2/57 and Isnad Al-Masryeen / 285.
- The precious jewels in the notables of the madhhab of the scholar of the city: 1/82
- Ektefa Al Qunoo' with what is printed, Edward Cornelius Vandyck / 302.
- Lexicon of Arabized and Arabic Publications, Yusuf bin Elyan: 2/947.
- A catalog of the Arabic books preserved in the Khedive's books, compiled and arranged by: Ahmed Al-Maihi, Muhammad Al-Beblawi: 3/4.
- Cataloged the Egyptian House of Books: 2/54.
- Ismail Pasha al-Baghdadi **Hadiat Al Arfeen**,
- Ibn Faris(d. 395 AH). **Language Standards**
- Al Shafeeah in the science of conjugation, Ibn al-Hajib
- The Philosophical Dictionary, Jamil Saliba
- Ibn Khallkan **Wefaeat Al Aeean.**
- Al-Jurjani Al tarefat, Al-Sharif
- Al-Sabban's footnote on Al-Ashmouni's explanation of Alfiya Ibn Malik, Al-Sabban

---

(1) تنظر: الصفحة 35 **من التحقيق .**

- Al-Taftazani **Explanation of the Conjugation of al-Azzi,**
- Abu Al-Barakat Al-Anbari **Fairness in Matters of Disagreement**,
- Lexicon of science reins in borders and fees for Suyuti
- The science of morphology, its full title: (Facilitating the benefits and completing the purposes) by the scholar Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik bin Jamal al-Din al-Ta'i al-Andalusi,
- Al-Faradi's Commentary on Facilitating Benefits, Al-Damamini
- Al-Tahtawi's footnote on al-Durr al-Mukhtar:
- Footnote to Abd al-Hakim on the lengthy one, Abd al-Hakim /
- al-Khatib Lexicon readings,
- Muhammad bin Ali Al-Sabban **The Great Message**
- Al-Azhari **Refining the Language**
- Winking Eyes of Insights, Abu al-Abbas Shihab al-Din al-Hanafi
- Ahmed bin Qasim Al-Shafei **Clear Verses**
- Abd al-Salam al-Laqani **Explanation of the Jewel of Monotheism,**
- Sakaki **The key to science**
- Mughni al-Labib on the books of Arabs /
- Jam' Al Jawme', Al-Subki / 72
- Al-Attar's footnote on explaining the local glory on the collection of mosques, Al-Attar
- Footnote to Abd al-Hakim Ali al-Mutawwal /
- Healing - Naturals, Ibn Sina

An introduction to Al-Mahshi Ahmed bin Mahjoub Al-Rifai (d. 1325 A.H.) on the Small Explanation of Bahraq of the verbs (الامية) - An Investigation and Study –

Shaiban Adeeb Ramadan *
Kamal Yassin Jabr*

Abstract

Language is the most characteristic of man ،the closest to him ،and the widest windows to the world. It is the carrier of his feelings ،expressing his thought ،and through it he interacts with existence ،giving and receiving - no wonder - if language forms the identity of the human being ،and shapes his cultural and emotional heritage; His major issues ،and his primary concerns ،were those related to the language in general. But if we turn to the Arabic language ،God - blessed and exalted be He - willed that His words carry these messages in the end of the world. This language was immortalized by this great divine honor ،and the ancestors of this nation realized the status and honor of this language ،so they surrounded its knowledge from every side ،and chased its tributaries from every source; So they gathered the materials ،and laid down the principles ،and the successor of this nation was not less perceptive than their predecessor; So they took it upon themselves to study what their predecessors presented in a thorough and meticulous manner ،so they established divisions ،fixed conventions ،and increased the first ones ،and they had more credit than those who came before them. It is incumbent upon researchers to focus their efforts on studying and investigating these great efforts ،seeking reward from God first ،serving this great language ، and valuing these efforts.

Key words: terms ،morphology ،grammar.

* **Asst.Prof/ Department of Arabic Language/College of Arts/University of Mosul.**
* **Asst.Lect/ The General Directorate of Education of Nineveh/Ministry of Education/Republic of Iraq.**